مؤسسات مالية ومحللون يرصدون تأثير قفزات احتياطي النقد الأجنبي علي قيمة الجنيه و مستوي التضخم خلال ٢٠٢٦

مصـــر و السعـوديـة
يدشنان مرحلة جديدة من الترابط لمواجهة التآمر الأسرائيلي في الملفات الساخنة

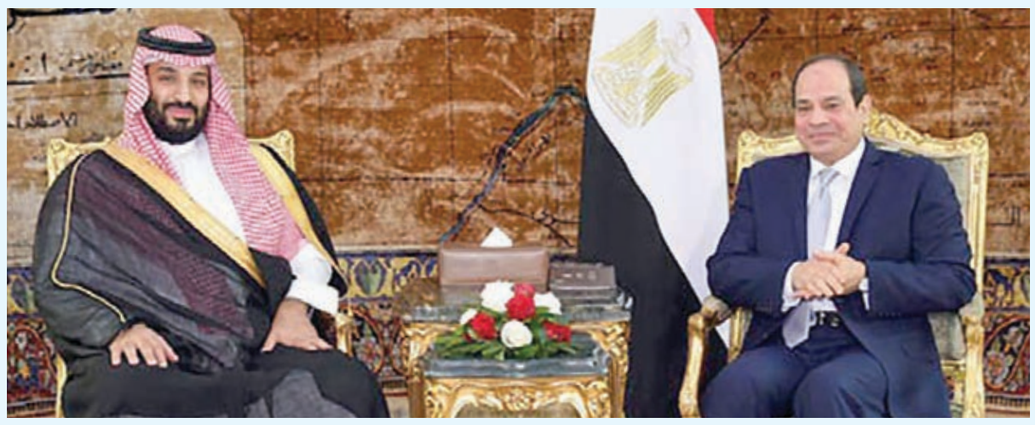

السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية علي أبواب الإصدار الثاني

الحصاد

الأحد ١١ يناير ٢٠٢٦

الرؤية الفائبة أمام عينيك

• السنة الثامنة عشر • العدد ٨٢٥ • الثمن ٥ جنيه

alhassad.com.eg

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

مصر تؤمن غذائها بإنشاء جامعة الغذاء كأول جامعة من نوعها

تفاصيل انتصار مصر في معركة القضاء علي العشوائيات ..و خطة جديدة شلنقلها إلي عواصم المحافظات

خبراء : تحويلات المصريين بالخارج تعزز مناخ الثقة في السياسة النقدية و تغلق الباب نهائيا أمام السوق الموازي

تقرير حكومي: توقعات بتعزيز الاقتصاد المصري لمكانته ضمن الأسواق الناشئة في ٢٠٢٦

ترسيخ مبدأ البعد الاجتماعي يؤجل موافقة الشيوخ على تعديلات قانون الضريبة العقارية

حوافز حكومية غير مسبوقة و فرض رسوم وقائية علي الوارات لدعم صناعة ألواح و لفائف الصاج في مصر

صرف الشريحة الثانية من حزمة الدعم الأوروبي لمصر خلال أيام

الرئيس السيسي يبحث مع الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي تعزيز الشراكة الاستراتيجية الشاملة

ويؤكدان ضرورة التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار في غزة

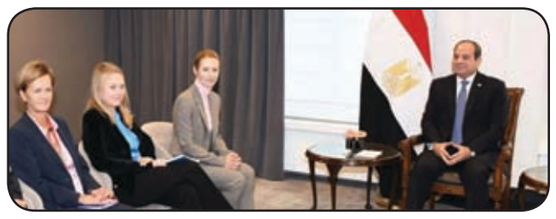

كتب – أسامة السيد

استقبل الرئيس عبد الفتاح السيسي، يوم أمس السبت ، كايا كالاس، الممثلة العليا للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي، وذلك بحضور الدكتور بدر عبد العاطي وزير الخارجية والهجرة وشؤون المصريين في الخارج، والسفيرة أنجلينا إيخهورست رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي بالقاهرة، وكريستين أودويسر عضو مكتب الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، وروزاماريا جيلي نائب المدير العام للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والسيد كريستوف بيجو، مبعوث الاتحاد الأوروبي لعملية السلام في الشرق الأوسط.

وصرح السفير محمد الشناوي، المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية بأن الرئيس استهل اللقاء بالإعراب عن تقديره للتطور الملحوظ في العلاقات المصرية الأوروبية، مؤكدًا أهمية مواصلة العمل على تعزيز مختلف جوانب التعاون، خاصة بعد الارتقاء بهذه العلاقات إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية الشاملة.

ومن جانبها، أعربت الممثلة العليا للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي عن تقدير الجانب الأوروبي للتعاون القائم مع مصر في مختلف المجالات، وهو ما انعكس خلال انعقاد القمة المصرية الأوروبية الأولى ببروكسل في أكتوبر 2025، وأشارت إلى أنه سيتم صرف الشريحة الثانية من حزمة الدعم المالي المقدمة من الاتحاد الأوروبي إلى مصر خلال الأيام القادمة.

وأشار المتحدث الرسمي، إلى أن اللقاء تناول مجمل أوجه العلاقات بين الجانبين، حيث شدد الرئيس السيسي على أهمية تنفيذ مخرجات القمة المصرية الأوروبية الأولى، وتعزيز التشاور والتنسيق في القضايا ذات الاهتمام المشترك، ولا سيما في المجالات السياسية والأمنية، دعمًا للأمن والاستقرار الإقليمي. كما تم بحث سبل دفع التعاون في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والتصدي للهجرة غير الشرعية.

وفي السياق ذاته، أكد الرئيس السيسي ضرورة تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين مصر والاتحاد الأوروبي، في ضوء الفرص الواعدة المتاحة للاستثمار في مصر، بما يحقق مصالح مشتركة للطرفين.

وأعربت المسؤولة الأوروبية عن تطلع الاتحاد الأوروبي إلى مواصلة تطوير التعاون الاقتصادي، بما يفتح آفاقاً أرحب للعلاقات الثنائية، فضلاً عن استمرار التنسيق في الملفات السياسية ذات الاهتمام المتبادل، مثمنة الدور الفاعل الذي تضطلع به مصر في إرساء السلام والاستقرار بالمنطقة، معربة في ذات السياق عن تطلع الاتحاد الأوروبي لبدء أول حوار بين مصر والاتحاد الأوروبي في مجالات الأمن والدفاع في مارس ٢٠٢٦.

وأضاف المتحدث الرسمي أن اللقاء تناول أيضاً مستجدات الأوضاع الإقليمية والدولية، وفي مقدمتها الوضع في قطاع غزة، حيث أعرب الرئيس السيسي عن تقدير مصر لدعم الاتحاد الأوروبي للجهود المصرية الرامية إلى التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار.

«الإحصاء» : تراجع معدل التضخم السنوي لـ١٠,٣٪ لشهر ديسمبر ٢٠٢٥

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، عن تراجع التضخم خلال شهر ديسمبر 2025، ليصل إلى (10,3%) مقابل (23,4%) لنفس الشهر من العام السابق.

وأرجع الجهاز أهم أسباب هذا التراجع إلى انخفاض أسعار مجموعة اللحوم والدواجن بنسبة (-1,1%)، مجموعة الألبان والجبن والبيض بنسبة (-1,2%)، مجموعة الفاكهة بنسبة (-1,0%)، مجموعة الخضروات بنسبة (-2,0%)، مجموعة السكر والأغذية السكرية بنسبة (-1,0%)، مجموعة الأجهزة المنزلية بنسبة (-0,5%)، مجموعة معدات الصوت والصورة ومعدات التصوير وتجهيز المعلومات بنسبة -0,4%.

ويأتي هذا بالرغم من ارتفاع أسعار مجموعة الحبوب والخبز بنسبة (0,1%)، مجموعة الزيوت والدهون بنسبة (0,3%)، مجموعة البن والشاي والكاكاو بنسبة (0,1%)، مجموعة المياه المعدنية والغازية والعصائر الطبيعية بنسبة (0,1%)، مجموعة الدخان بنسبة (0,2%)، مجموعة الأقمشة بنسبة (1,6%)، مجموعة الملابس الجاهزة بنسبة (0,4%)، مجموعة الأحذية بنسبة (1,6%)، مجموعة صيانة وإصلاح المسكن بنسبة (0,5%)، مجموعة الكهرباء والغاز ومواد الوقود الأخرى بنسبة (1,6%).

رئيس الوزراء يتفقد عددا من المنشآت الصحية بمحافظتي القاهرة والجيزة ويتابع الموقف التنفيذي لمشروع تطوير مدينة النيل الطبية (معهد ناصر)

كتب – أحمد ابراهيم

أجري الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، أمس ، جولة بعدد من المنشآت الصحية بمحافظتي ألقاهرة والجيزة،بدأها بتفقد مستشفى أورام دار السلام (هرمل سابقا)، لمتابعة مستوى الخدمات الطبية المقدمة بالمستشفى؛ والتعرف على موقف أعمال التطوير ورفع الكفاءة الجاري تنفيذها به

كما تابع الدكتور مصطفى مدبولي، مشروع تطوير مدينة النيل الطبية (معهد ناصر) في إطار جولته الميدانية ؛ وذلك للأطلاع على الموقف التنفيذي الحالي للمشروع وتفقد عدد من الإنشاءات الجديدة به.

وأشار رئيس مجلس الوزراء إلى أن مشروع إنشاء مدينة النيل الطبية «مستشفى معهد ناصر» يعد المشروع الأكبر في تاريخ وزارة الصحة، ويحظى بمتابعة مستمرة من الرئيس، وهناك توجيه من الرئيس بسرعة الانتهاء من تنفيذه، مؤكدا أن هذا الصرح يصلح أن يكون مدينة طبية عالمية متكاملة.

فيما أكد الدكتور خالد عبد الغفار، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الصحة والسكان، أن الوزارة تعطي أولوية كبيرة للتوسع في المشروعات الصحية والإنشاءات الجديدة بجميع محافظات الجمهورية، وعلى رأسها مدينة النيل الطبية، وذلك من خلال تطويره ليصبح أكبر مدينة طبية في مصر والشرق الأوسط، مضيفا: تحرص الوزارة على الالتزام بالجداول الزمنية المحددة والتنسيق الفعّال بين الجهات المعنية؛ لضمان تسليم وتشغيل المشروعات في مواعيدها المقررة، بما يعزز استدامة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.

وخلال تفقد الدكتور مصطفى مدبولي للمشروع، أشار الدكتور خالد عبد الغفار إلى أن مشروع مدينة النيل الطبية يعد أحد أكبر المجمعات الطبية المتكاملة، والذي يُقام على مساحة 37 فدانًا بتكلفة تقديرية تصل إلى أكثر من 8.5 مليار جنيه.

«التنمية المحلية» تعلن انطلاق الموجة الـ ٢٨ لإزالة التعديات على أراضى وأملاك الدولة

أعلنت الدكتورة منال عوض وزيرة التنمية المحلية والقائم بأعمال وزير البيئة، انطلاق الموجة الـ28 لإزالة التعديات على أملاك وأراضى الدولة أمس السبت فى جميع المحافظات للتصدى لكافة أنواع التعديات والمخالفات) أملاك الدولة ، المتغيرات المكانية غير القانونية، التعديات على الأراضى الزراعية) وذلك فى إطار حرص الدولة على الحفاظ على أراضيها والتصدى لكافة أشكال التعديات ومخالفات البناء وفرض هيبة القانون.

اليوم .. «دمشق» تستضيف الملتقى الاقتصادى «السورى- المصرى»

كتبت – رضوى عبدالله

تستضيف العاصمة السورية «دمشق» الملتقى الاقتصادى «السورى - المصرى»، اليوم الأحد ، تحت رعاية وتنظيم اتحاد الغرف التجارية فى البلدين، انطلاقا من الدور المؤسسى لها، والحرص المشترك على توطيد أواصر التعاون التجارى والاستثمارى وتنمية شراكة الحكومة والقطاع الخاص، كخطوة عملية لبناء شراكات فاعلة بين منتسبى الغرف من الجانبين، واستكشاف آفاق جديدة للتعاون فى مجالات التجارة والصناعة والخدمات والبنية التحتية وإعادة الإعمار.

وقال أحمد الوكيل، رئيس اتحاد الغرف التجارية، الذى يترأس الوفد المصرى المشارك من ٢٦ من قيادات الغرف المصرية والمال والأعمال فى أول زيارة للاتحاد إلى سوريا، إن الملتقى يستهدف كذلك خلق تحالفات سورية مصرية أوروبية من خلال اتحاد غرف البحر الأبيض وتنمية الصادرات السورية إلى أفريقيا من خلال اتحاد الغرف الأفريقية، منوهًا بأن الوفد المصرى يجمع كبرى الشركات العاملة فى مجالات الكهرباء والبترول والغاز، والبنية التحتية، ومواد البناء والصناعة، والزراعة، والنقل واللوجستيات، والبناء المؤسسى.

وأضاف أن هذه الزيارة ستتضمن العديد من اللقاءات عالية المستوى، منها لقاءات مع وزراء الاقتصاد والصناعة والمالية والإسكان والأشغال العامة والطاقة والاتصالات، إلى جانب الصندوق السيادى وهيئة الاستثمار، بهدف استطلاع احتياجات سوريا، وما يمكن أن تقدمه مصر فى هذه المرحلة.

مجلس الوزراء يمد مهلة التقدم لوحدات بديلة لمخاطبي قانون الإيجار ٣ أشهر أضافية

وافق مجلس الوزراء برئاسة مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، مد فترة تقديم المواطنين المخاطبين بأحكام القانون رقم 164 لسنة 2025 بشأن بعض الأحكام المتعلقة بقوانين إيجار الأماكن وإعادة تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر الراغبين في الحصول على وحدات بديلة، وذلك لمدة ثلاثة أشهر إضافية تنتهي في 12 أبريل 2026.

وقال المجلس، إن ذلك لتلقي طلبات تخصيص الوحدات السكنية وغير السكنية من الوحدات المتاحة لدى جهات الدولة، التي تقدم من المستأجرين أو من امتد إليهم عقود الإيجار المخاطبين بأحكام القانون رقم 164 لسنة 2025، وكذا تكثيف الحملات الإعلامية لتوعية المواطنين.

السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على أبواب الإصدار الثاني

وزيرة التخطيط :انتهينا من إعدادها بمشاركة أكثر من 100 خبير ومفكر ومتخصص ونستهدف تحقيق نقلة اقتصادية تنعكس على جودة حياة المواطن المصري ..

تستعد الحكومة ممثلة في وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولى، للإصدار الثانى من «السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية: السياسات الداعمة للنمو والتشغيل»، خلال الفترة المقبلة .. ذلك ما كشفت عنه تصريحات أخيرة للدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولى، أوضحت خلالها أنه بالتنسيق مع مختلف الوزارات والجهات المعنية وبإشراف مباشر من رئيس الوزراء تم الانتهاء من الإصدار الثانى من «السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية»، وفقا للجدول الزمنى الذى تم إعلانه يوم 7 سبتمبر 2025، وذلك عقب إجراء حوار مجتمعي موسع من خلال مجموعات العمل المنظمة وكذلك الحوار التفاعلى، والذى شارك فيه أكثر من 100 خبير ومفكر ومتخصص، بالإضافة إلى مشاركة مراكز الفكر والأبحاث والجامعات ومجتمعات الأعمال وكذلك المنظمات الدولية، الذين أثروا الإصدار الثاني بملاحظاتهم وأرائهم.

وأوضحت وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولى أن أهم ما يميز الإصدار الثانى هو تضمين محور التنمية البشرية فى ضوء مخرجات المؤتمر العالمي للصحة والسكان والتنمية البشرية الذى كان بمثابة منصة الحوار المجتمعي حول جهود التنمية البشرية فى مصر، مؤكدة أن محور التنمية البشرية يتصدر الإصدار الثانى للسردية فى ضوء ما توليه الدولة من أهمية كبيرة لتكثيف جهود التنمية البشرية، وتأكيدًا على أن المواطن هو الغاية والمحرك الرئيسى لجهود التنمية، لافتة إلى أننا نستهدف من خلال السردية تحقيق نقلة اقتصادية تنعكس على جودة حياة المواطن المصري.

كما ذكرت الدكتورة رانيا المشاط، أن السردية هى الإطار العام للتنمية الشاملة الذى يُحقق التكامل بين رؤية مصر 2030 والاستراتيجيات القطاعية المحدثة، فى ضوء المتغيرات المتسارعة التى فرضتها المستجدات الإقليمية والدولية، بهدف التحول نحو نموذج اقتصادي قائم على تكثيف الجهود الداعمة للتنمية البشرية لتحسين جودة الحياة، مع التركيز بشكل أكبر على القطاعات الأعلى إنتاجية، والأكثر قدرة على النفاذ للأسواق التصديرية ، مستفيدة مما تم إنجازه من بنية تحتية متطورة، فضلا عن إعادة تعريف دور الدولة فى الاقتصاد، بما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري ويحفز مشاركة القطاع الخاص، وذلك استكمالًا لمسار الإصلاح الاقتصادي وترسيخ استقرار الاقتصاد الكلي.

وفى سياق متصل، أوضحت الوزيرة، أن السردية تتضمن برنامجًا تنفيذيًا، هو خطة التنمية والإطار الموازنى متوسط المدى الذى يجرى إعداده، بمؤشرات أداء واضحة لكل الوزارات والجهات وفقًا لمنهجية البرامج والأداء، بالإضافة إلى البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية والمستهدفات الكمية.

وتابعت أن البرنامج التنفيذي يتضمن أهدافًا رأسية محددة لكل وزارة أو جهة، إلى جانب أهداف أفقية ومجموعة من الأولويات المشتركة التى تتطلب تنسيقًا بين مختلف الوزارات والجهات لضمان الاتساق والتكامل فى التنفيذ.

وأكدت الوزيرة، أن البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية برنامج وطني بالكامل يستهدف فتح آفاق الاقتصاد بالتنسيق بين مختلف وزارات وجهات الدولة، وتعمل على تنفيذه أكثر من 50 وزارة وجهة، تعمل بتكاتف وتكامل لتنفيذ كافة إجراءاته، موضحة أنه من خلال البرنامج الوطنى للإصلاحات الهيكلية استطعنا حشد 9.5 مليار دولار خلال 2023-2026 لدعم الموازنة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

و نوهت الدكتورة رانيا المشاط، إلى بأن السردية فى إصدارها الثانى، تتضمن ملخصًا تنفيذيًا، إلى جانب محور التنمية البشرية، ثم استقرار الاقتصاد الكلى، والتنمية الصناعية، والاستثمار، والمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، والقطاع المالي غير المصرفى، والتجارة الخارجية، والنظرة القطاعية، والتحول الأخضر، وكفاءة ومرونة سوق العمل، والتخطيط المكانى وتوطين التنمية الاقتصادية، والتعاون الدولي والشراكات، والبرنامج الوطنى للإصلاحات الهيكلية، والمستهدفات الكمية، ثم البرنامج التنفيذي.

كما أكدت وزيرة التخطيط أن الحكومة تضع على رأس أولوياتها تحقيق نمو اقتصادي يقوده القطاع الخاص، مع الحفاظ على جودة النمو لينعكس على تحسين مستوى معيشة المواطنين، من خلال الأهداف الاستراتيجية للتنمية البشرية التى تستهدف توفير الرعاية الصحية الشاملة، وإتاحة خدمات التعليم للأطفال بجودة وتنافسية عالية، وتحسين إتاحة وجودة مخرجات التعليم الجامعي بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمكانية وتوفير الحماية الغذائية ومُتطلبات الأمن الغذائى، وغيرها من الأهداف التى ترتبط ارتباطا مباشرًا بالمواطن.

خطوات إصلاحية

تمثل الخطة الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي 2026/2025 ، وفي القلب منها السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، محورا أساسيا لعمل الحكومة خلال العام الماضي والعام الجديد ، وهي تعكس رؤية الدولة لمستقبل التنمية، فى ظل بيئة دولية مضطربة تتسم بتباطؤ النمو العالمى، وارتفاع تكاليف التمويل، واستمرار التوترات الجيوسياسية. ورغم ذلك، تستهدف الخطة تحقيق معدل نمو اقتصادي في حدود 4.5%، مقارنة بنحو 2.4% خلال عام 2024/2023، مدعومة بحزمة من الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تعزيز مرونة الاقتصاد واستقرار مؤشرات الاقتصاد الكلى.

وتولى الخطة أهمية خاصة للتنمية البشرية، حيث خصصت استثمارات تُقدر بنحو 327 مليار جنيه لقطاعات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، تمثل نحو 28% من إجمالي الاستثمارات العامة، فى تأكيد واضح على أن بناء الإنسان يظل حجر الزاوية فى استراتيجية التنمية المستدامة.

وعلى صعيد السياسات العامة، أطلقت الوزارة خلال عام 2025 «السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية»، باعتبارها إطارًا شاملًا يهدف إلى تحقيق التكامل بين برنامج عمل الحكومة ورؤية مصر 2030، وضمان استمرار مسار الإصلاح الاقتصادى.

ويرى خبراء اقتصاد أن خطة 2026/2025 تمثل نقلة نوعية فى فلسفة إدارة الاقتصاد المصرى. وفى هذا السياق، أكد الدكتور هشام سامى، الخبير الاقتصادي، أن الخطة الجديدة تعكس تحوّلًا استراتيجيًا فى علاقة الدولة بالاقتصاد، وانتقالا تدريجيًا من نموذج تقوده الاستثمارات العامة إلى نموذج يقوده القطاع الخاص.

وأوضح أن استهداف مساهمة القطاع الخاص بنحو 63% من إجمالي الاستثمارات المتوقعة يعد رسالة واضحة بإنهاء سياسة «المزاحمة»، ويبدء مرحلة «التمكين»، بما يفتح المجال أمام رأس المال الخاص لقيادة النمو فى القطاعات الإنتاجية، مستفيدًا من كفاءة القطاع الخاص وقدرته على الابتكار والتكيف.

وأضاف أن النمو المستهدف البالغ 4.5% ليس مجرد طموح رقمى، بل نتيجة منطقية لسياسات مالية منضبطة، وترشيد للإنفاق الاستثماري العام، وتوجيهه نحو استكمال المشروعات ذات العائد السريع، بما يعزز ثقة المستثمرين، ويخفف الضغوط على المديونية العامة.

من جانبه، أكد الدكتور مدحت صبرى، الخبير الاقتصادي ، أن منظومة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر لم تتوقف رغم التحديات، مشيرًا إلى تحسن عدد من المؤشرات، من بينها تراجع معدل التضخم، وزيادة معدلات النمو، وانخفاض الدين الخارجي مقارنة بسنوات سابقة.

وأشار إلى أن الخطة الاقتصادية تتميز بالمرونة، بما يسمح لها بالتكيف مع المتغيرات العالمية، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو بيئية، مؤكدًا أن الاقتصاد المصري يسير على الطريق الصحيح نحو بناء قاعدة إنتاجية أكثر تنوعًا واستدامة.

وفى السياق ذاته، أوضح الدكتور على عبد الرؤوف الإدريسي، الخبير الاقتصادي، أن الخطة الاقتصادية والاجتماعية تمثل خطوة جادة لتحقيق نمو مستدام، وخلق فرص عمل، وزيادة الصادرات، وتحسين مستوى المعيشة. وترتكز الخطة على عدة محاور، أبرزها التوسع فى الاستثمارات العامة والخاصة، ودعم القطاعات الإنتاجية، وتطوير البنية التحتية، والتحول نحو الاقتصاد الأخضر والرقمى، إلى جانب توسيع مظلة الحماية الاجتماعية.

أحمد ابراهيم

الشقة بـ٤٠٠ ألف وبالتقسيط حتى ٢٠ سنة..

الإسكان تعلن عن أكبر طروحاتها بنظام التمويل العقاري خلال ٢٠٢٦

أعلنت وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية، وصندوق الإسكان الاجتماعي والتمويل العقاري، عن موعد طرح «سكن لكل المصريين»، ضمن المبادرة الرئاسية لتوفير وحدات سكنية جديدة لمحدودي ومتوسطي الدخل، بمساحات وأسعار مختلفة، في عدد كبير من المدن الجديدة بالقاهرة وجميع المحافظات على مستوى الجمهورية.

أوضحت منصة مصر الرقمية عبر موقعها الرسمي، أن الطرح الجديد يتضمن 400 ألف وحدة سكنية، والفرصة متاحة لجميع المواطنين من محدودي ومتوسطي الدخل لاختيار المساحة والسعر المناسبين، خاصة أن الطرح سيكون بنظام التمويل العقاري، أي أن التقسيط سيكون على 20 عامًا.

وأصبحت المنصة منظومة رقمية متكاملة لإدارة عمليات الحجز والتخصيص للوحدات السكنية عبر الرابط الإلكتروني هنا ، إذ يمكن للراغبين التسجيل.

وبعد ذلك الدخول على المشروعات، وإتمام حجز الوحدة التي يرغبون بها في المحافظة التي يفضلونها، وذلك وفقًا لكراسات الشروط الخاصة بالطرح الجديد، التي ستتاح خلال الأيام المقبلة.

أوضح منشور صادر عن وزارة الإسكان، أن الطرح الأول سيكون خلال يناير الجاري، ويتضمن إعلان 58 ألفًا و312 وحدة سكنية في المرحلة الأولى، وذلك ضمن مشروع «سكن لكل المصريين».

وأشارت وزارة الإسكان إلى أن المرحلة الثانية ستكون منتصف أبريل المقبل، وتشمل 48 ألفًا و656 وحدة سكنية.

خطوات الحصول على شقة سكنية 2026

إنشاء حساب على منصة مصر العقارية لضمان سرعة الحجز فور فتح باب التقديم، يجب على المواطنين تجهيز حساباتهم الإلكترونية مسبقا عبر الخطوات التالية:

1 الدخول إلى الموقع الرسمي من خلال اللينك التالى لـ منصة مصر العقارية.

2- إنشاء حساب من خلال اختيار أيقونة «مستخدم جديد».

3- أدخل رقم البطاقة الرقم القومي الساري، ورقم هاتفك المحمول (المسجل باسمك في شركة الاتصالات).

4- أدخل اسم الأم الأول، و«رقم المصنع» الموجود أسفل صورتك الشخصية في بطاقة الرقم القومي

وبعد ذلك الحساب بعد التأكد من صحة البيانات والموافقة على الشروط، ستصلك رسالة نصية لتفعيل الحساب.

6- رفع المستندات بعد تفعيل الحساب، اختر المشروع، اطلع على كراسة الشروط، وارفع الأوراق المطلوبة (صيغة PDF غالبا) ثم سدد جدية الحجز إلكترونيا.

مصر تؤمن غذائها بإنشاء جامعة الغذاء كأول جامعة من نوعها في البلاد

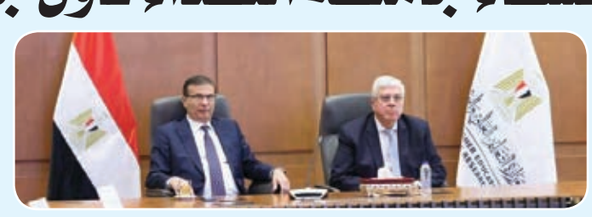

بحث أيمن عاشور وزير التعليم العالي والبحث العلمي، في اجتماع مع علاء فاروق وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، الخطوات التنفيذية الخاصة بإنشاء جامعة الغذاء في مصر؛ وذلك في إطار توجه الدولة نحو استحداث جيل جديد من الجامعات المتخصصة الداعمة للتنمية المستدامة؛ بما يتوافق مع رؤية مصر 2030 وذلك بمقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالعاصمة الجديدة.

وقال أيمن عاشور إن الجامعات المتخصصة تعد أحد محاور تطوير منظومة التعليم العالي تنفيذا لتوجيهات القيادة السياسية، من خلال إعداد كوادر مؤهلة بمهارات رقمية وتخصصات دقيقة عبر برامج مرنة قائمة على التعليم بالمشروعات، وتعزيز الاستدامة والابتكار والشراكات مع الصناعة.

وأوضح، أن هذه الجامعات تلبي متطلبات الثورة الصناعية الخامسة عبر توظيف التقنيات الحديثة، وتحديث المناهج وأساليب التدريس؛ بما يدعم القطاعات ذات الأولوية، ويسهم في توطين الصناعات المتقدمة، وجذب الاستثمارات، وزيادة فرص التوظيف.

وأشار وزير التعليم العالي إلى أن خطة الوزارة تتضمن إنشاء جيل جديد من الجامعات المصرية المتخصصة بالتعاون مع الجامعات الدولية والوزارات، ومن بين هذه الجامعات جامعة الغذاء بالشراكة مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وبالتعاون مع جامعة هيروشيما اليابانية قادرة على مواكبة التطورات العالمية، وتعزيز الأمن الغذائي، ودعم الاقتصاد الوطني، مشيرا إلى حرص وزارة الزراعة على تقديم الدعم الكامل لإنجاح هذا المشروع بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وأضاف وزير الزراعة أن الوزارة تمتلك منظومة بحثية تضم نحو 12 ألف باحث؛ بما يتيح الاستفادة من المعاهد والمراكز المتخصصة بالإضافة إلى كليات الزراعة القائمة كروافد داعمة للجامعة الجديدة في التخصصات ذات الصلة؛ بما يسهم في تقديم تعليم يجمع بين التأهيل الأكاديمي والتدريب العملي عالي الجودة، مؤكدا حاجة القطاع الزراعي إلى مرشدين زراعيين مؤهلين لتوعية المزارعين، وإحداث طفرة في الزراعة وتنمية الثروة الحيوانية.

وخلال الاجتماع، أكد الجانبان أهمية التكامل بين وزارتي التعليم العالي والزراعة وصندوق تطوير التعليم بمجلس الوزراء لضمان نجاح المشروع، وأشارا إلى أن تخصص علوم الغذاء يعد من العلوم البينية متعددة التخصصات، ويتطلب دمج مجالات علمية مختلفة، مع إعداد خريجين مؤهلين بأعلى مستويات الجودة والكفاءة العملية.

وخلال الاجتماع، قدمت د.رشا شرف عرضاً حول دراسة الجدوى لجامعة الغذاء ودورها في دعم المشروعات القومية، من خلال إعداد كوادر مؤهلة، وتقديم الاستشارات الفنية والدعم العلمي، وتحديد المحاصيل الاستراتيجية، وتضم الجامعة خمس كليات متخصصة في الزراعة الذكية، والإنتاج الحيواني، وإدارة الموارد المائية، وتكنولوجيا العمليات الغذائية، والميكنة الزراعية، إلى جانب مركز بحوث الغذاء وحاضنة ريادة الأعمال، بالشراكة مع جامعة هيروشيما اليابانية؛ لتكون منصة أكاديمية متكاملة تربط بين إدارة المياه والأمن الغذائي عبر برامج بحثية وتدريبية وتوعوية تهدف إلى ترشيد استهلاك المياه، وزيادة الإنتاجية، ودعم المشاريع القومية، وتعزيز المشاركة المجتمعية في إدارة الموارد المائية.

كما تم الاتفاق خلال الاجتماع على تشكيل لجنة من وزارتي التعليم العالي والزراعة لمتابعة تنفيذ إجراءات إنشاء جامعة الغذاء، والبدء في اعتماد برامجها الدراسية لدى المجلس الأعلى للجامعات، مع وضع آليات دقيقة لمتابعة سير العمل، وضمان الالتزام بالمعايير الأكاديمية الوطنية والدولية؛ لتكون الجامعة جاهزة لاستقبال الطلاب مع بداية العام الدراسي 2026-2027.

رضوى عبدالله

الحصاد
جريدة اسبوعية متنوعة
تصدر بترخيص من لندن - رقم : ٧٥٤٠٢٧٩

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب
العضو المنتدب
احمد ابراهيم هاشم
المدير العام
اللواء/ ناصر شمس
المدير التنفيذي
شيماء محمد
نواب رئيس مجلس الادارة
محمد يوسف القوطي
علي حمدان
إبراهيم محمد شاهين
رئيس التحرير
حسن عبدالستار
المدير العام التنفيذى
أحمد خالد
الاخراج الفني
هيثم السيد
الديسك المركزى
محيي الدين السعيد
أسامة السيد
العلاقات العامة
محمد الشافعي - مها حسين
المستشار القانوني
احمد العبادي
أيمن خليفة

المقر الرئيسي: ٣٠٠ شارع الهرم-الجيزة
تليفاكس : ٠٢٣٣٩٧١٠٧٠
www.alhassad.com.eg

مفاجأة في اتفاق ربط الغاز القبرصي بمحطات التسييل المصرية

على هامش زيارة المهندس كريم بدوى وزير البترول والثروة المعدنية إلى قبرص، التقى الوفد المصري المرافق له بمسئولي وزارة الطاقة والتجارة والصناعة بجمهورية قبرص، بالعاصمة نيقوسيا، وذلك في إطار التنسيق المستمر والمجهودات المشتركة بين فرق العمل من الجانبين بما يدعم سرعة تنفيذ المشروعات المتفق عليها في مجال الغاز الطبيعي.

شارك من الجانب المصري كل من الدكتور محمد الباجوري، رئيس الإدارة المركزية للشؤون القانونية بوزارة البترول والثروة المعدنية، والمهندسة عبير الشربيني، رئيس الإدارة المركزية للمكتب الفني مع مسؤولي وزارة الطاقة والصناعة والتجارة القبرصية.

تم مناقشة أوجه التعاون الاستراتيجي لدفع المشروعات المشتركة ذات الأولوية، متمثلة في ربط حقول الغاز القبرصية بالبنية التحتية والتسهيلات المصرية، لإعادة التصدير عبر مصر إلى الأسواق الأوروبية.

وفي ختام اللقاء، أكد الجانبان أهمية استمرار التنسيق الفني خلال المرحلة المقبلة، وعقد اجتماعات دورية لمتابعة تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه، بما يحقق المصالح المشتركة ويعزز مكانة البلدين الهامة في مجال الطاقة.

مفاجأة في الاتفاق الثنائي

وكانت صحيفة قبرصية قد كشفت عن عرض جديد قدّمته مصر للتنازل عن حصتها في اتفاق تطوير أحد أهم اكتشافات الغاز القبرصية، في خطوة وُصفت بأنها تنازل يهدف إلى تسريع الاستغلال التجاري للمشروع البحري.

وبحسب تقرير نشرته الصحيفة، فقد أبلغت مصادر مطلعة بأن الطرح الجديد من جانب مصر يستهدف إزالة العقبات التجارية أمام المشروع، عبر تعديل بنود رئيسة كانت تؤثر في جاذبيته الاستثمارية وتؤخر الوصول إلى قرار الاستثمار النهائي.

وتأتي الخطوة ضمن سياق أوسع تتحرك فيه مصر لتعزيز التعاون الإقليمي في شرق المتوسط، مستفيدة من امتلاكها بنية تحتية متقدمة لإسالة الغاز، تسمح باستيعاب الإنتاج الجديد وتوجيهه بسرعة إلى الأسواق الأوروبية والعالمية.

ويرى مراقبون أن هذا التحرك يعكس تغيرًا في الأولويات، إذ بات التركيز منصبًا على الإسراع في تنفيذ المشروعات المشتركة، حتى لو تطلب الأمر تقديم مرونة تعاقدية إضافية لدعم الجدوى الاقتصادية طويلة الأجل.

كان الاتفاق الأصلي بشأن الغاز القبرصي إلى مصر ينص على تخصيص ٢٠٪ من إنتاج حقل كرونوس للسوق المحلية في القاهرة بأسعار منخفضة، مقابل توجيه ٨٠٪ من الكميات إلى محطات الإسالة، على أن تحصل مصر على عمولة إسالة فقط.

أما العرض الجديد فيقوم على التنازل عن حصة الـ٢٠٪ المخصصة للاستهلاك المحلي، بما يسمح بتوجيه كامل الإنتاج إلى التصدير، مقابل تسريع تنفيذ المشروع وتقليل الفترات الزمنية المرتبطة بالإجراءات التجارية.

وترى مصر أن إزالة بند الإمداد المحلي منخفض السعر من شأنها تحسين العائد الاقتصادي للمشروع، وجعل شروطه أكثر جاذبية للشركاء الأجانب، خاصة في ظل المنافسة الشديدة على عقود توريد الغاز إلى الأسواق الأوروبية.

ويمثل هذا التعديل دعمًا مباشرًا لتحالف الشركات المطورة، إذ يسهّل التفاوض مع المشترين الدوليين، ويقلل من تعقيدات التسعير، ما قد يعجّل باتخاذ قرار الاستثمار النهائي خلال الفترة المقبلة، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وتشير التقديرات إلى أن حقل كرونوس يحتوي على احتياطيات تقارب ٣ تريليونات قدم مكعبة من الغاز، مع نحو تريليوني قدم مكعبة قابلة للاستخراج، إلا أن التحديات التقنية في المياه العميقة ما تزال عاملا مؤثرًا في الجدول الزمني.

وعلى الرغم من المرونة الجديدة تتوقع مصادر فنية أن يبدأ الإنتاج التجاري في أواخر العام المقبل ٢٠٢٧ أو مطلع العام التالي له ٢٠٢٨، مع استمرار الحاجة إلى حلول هندسية متقدمة لضمان التشغيل الآمن والمستقر للمشروع.

ويعكس العرض المعدل توجّه مصر نحو ترسيخ دورها بوصفها مركزًا إستراتيجيًا لمعالجة الغاز القبرصي وعبوره إلى أوروبا، بدل الاعتماد فقط على الاستهلاك المحلي، بما ينسجم مع إستراتيجيتها طويلة الأجل في قطاع الغاز الطبيعي.

اقتصادية قناة السويس تشيد ٣٨٣ مشروعًا و تجذب ١٤,٢١ مليار دولار استثمارات

عقد مجلس إدارة الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس اجتماعه الرابع للعام المالي ٢٠٢٥-٢٠٢٦، برئاسة وليد جمال الدين، وحضور عدد من الوزراء والمسؤولين، بما في ذلك وزراء الصناعة والنقل، والتخطيط والتعاون الدولي، والإسكان، إلى جانب محافظي بورسعيد، والسويس، والإسماعيلية، والرئيس التنفيذي لهيئة الاستثمار، وعدد من قيادات المنطقة الاقتصادية، وأعضاء مجلس الإدارة من ذوي الخبرة الفنية والقانونية.

وخلال الاجتماع، استعرض المجلس العديد من الموضوعات الهامة، كان أبرزها مناقشة الموقف الترويجي للهيئة للنصف الأول من العام المالي الجاري ٢٠٢٥-٢٠٢٦، واستعراض المؤشرات المالية للهيئة، بالإضافة إلى اعتماد ١٠ مشروعات جديدة بالقنطرة غرب وشرق الإسماعيلية، تمثل استثمارات لدول مختلفة وتتيح فرص عمل مباشرة للعديد من المواطنين.

وفي مستهل الاجتماع، تناول المجلس جهود الهيئة الترويجية خلال السنوات المالية الثلاث السابقة (٢٢-٢٣، ٢٣-٢٤، و٢٤-٢٥)، إضافة إلى النصف الأول من العام المالي ٢٥-٢٦. وأوضح التقرير نجاح الهيئة في استقطاب تعاقدات فعلية من مختلف دول العالم، سواءً بشكل مباشر مع الهيئة أو من خلال المطورين الصناعيين، وذلك بالموانئ والمناطق الصناعية التابعة لها. وأظهرت النتائج أنه خلال هذه الفترة تم إبرام ٣٨٣ مشروعًا استثماريًا بإجمالي استثمارات بلغت نحو ١٤,٢١ مليار دولار، موفرة نحو ١٣٤,٣ ألف فرصة عمل مباشرة.

وبحسب التقرير، كان نصيب المناطق الصناعية ٣٧٠ مشروعًا بتكلفة استثمارية إجمالية نحو ١٢,٧ مليار دولار، في حين تم التعاقد الفعلي على ١٣ مشروعًا بالموانئ التابعة للهيئة باستثمارات بلغت نحو ١,٥١ مليار دولار. أما خلال النصف الأول للعام المالي الجاري ٢٥-٢٦، فقد نجحت الهيئة في جذب ٨٠ مشروعًا بالموانئ والمناطق الصناعية، بتكاليف استثمارية تجاوزت ٥,١ مليارات دولار، موفرة أكثر من ٦٤,٤ ألف فرصة عمل مباشرة، وهو ما يزيد عن إجمالي قيمة المشروعات التي جذبتها الهيئة خلال العام المالي ٢٤-٢٥ والبالغ قدرها ٤,٦ مليارات دولار.

وفيما يخص الأداء المالي، أكد وليد جمال الدين، رئيس مجلس إدارة الهيئة، أن إجمالي إيرادات الهيئة في الفترة من أول يوليو حتى نهاية نوفمبر ٢٠٢٥ بلغ ٦,٢٥ مليار جنيه، بزيادة ٥٥٪ عن نفس الفترة من العام المالي السابق التي بلغت ٤ مليارات جنيه، و٤٣٪ عن تقديرات الموازنة لنفس الفترة والمقدرة بـ٤,٤ مليار جنيه. وأضاف أن ارتفاع الإيرادات يعكس نجاح الجهود الترويجية للهيئة خلال الفترة الماضية، ويعزز من الاستفادة من المناطق الصناعية واللوجستية والبنية التحتية والمرافق التي أنجزتها الهيئة، بالإضافة إلى التشغيل الفعلي لعدد من المحطات والأرصفة بالموانئ التابعة للهيئة، ما أسهم في زيادة إيرادات الهيئة من أنشطة تداول الحاويات والبضائع بأنواعها.

وعلى صعيد المشاريع الجديدة، اعتمد مجلس إدارة الهيئة ١٠ مشروعات جديدة بإجمالي استثمارات بلغت ٢٧١,١ مليون دولار، توفر أكثر من ١٤ ألف فرصة عمل مباشرة. وتتوزع هذه المشروعات على النحو التالي: ٩ مشروعات بمنطقة القنطرة غرب الصناعية في قطاعات المنسوجات والملابس الجاهزة وإعادة تدوير البلاستيك، باستثمارات إجمالية بلغت ٢٢٥,١ مليون دولار.

وزيرة التنمية المحلية تعلن التشغيل التجريبي لـ٤ مجازر بالمنوفية والدقهلية وكفر الشيخ بتكلفة ١٢٩ مليون جنيه

أعلنت الدكتورة منال عوض، وزيرة التنمية المحلية والقائم بأعمال وزير البيئة، عن التشغيل التجريبي لـ٤ مجازر جديدة خلال الأسبوع الماضي في ٣ محافظات: «المنوفية وكفر الشيخ والدقهلية»، وذلك ضمن موازنة وزارة التنمية المحلية؛ لتطوير ورفع كفاءة المجازر الحكومية على مستوى جميع المحافظات.

جاء ذلك خلال استعراض وزيرة التنمية المحلية، تقريرًا للجنة الفنية المشكلة برئاسة الدكتور زغلول خضر، مستشار الوزيرة لشئون المجازر والبيئة، وعدد من العاملين بالوزارة، حول نتائج المرور الميداني في أسبوع على المحافظات لمتابعة وتفقد المجازر الحكومية الجديدة والمطورة.

وأشارت «عوض»، إلى أن محافظة المنوفية شهدت تشغيلا تجريبيًا لمجزر شبين الكوم بتكلفة إجمالية تبلغ ٤٥,٩ مليون جنيه، والذي يقع على مساحة حوالي ٣٠٠٠ متر مسطح، وتتضمن صالة المجزر الرئيسية لذبح المواشي على مساحة ٧٠٠م، ويحتوي على ٢ صندوق ذبح؛ الأول بسعة ذبيحة وزن من ٣٠٠ إلى ٤٥٠ كجم بمعدل ذبح ١٥:٢٠ رأس/ساعة، والثاني بسعة ذبيحة وزن من ٤٠٠ إلى ٦٥٠ كجم بمعدل ذبح ١٥:٢٠ رأس/ساعة.

الاستثمارات والتحويلات والإيرادات الضريبية.. ٣ موارد تدعم الموازنة المصرية

سجّلت الموازنة العامة في مصر تحسناً ملحوظاً في الأداء خلال الأشهر الستة الأولى من السنة المالية 2025-2026، بعد ارتفاع الفائض الأولي واستقرار العجز، بدعم من نمو الإيرادات ، حيث ارتفع الفائض الأولي إلى 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي بفضل نمو الإيرادات الضريبية بنسبة 32% ، و استقر عجز الموازنة عند 4.1% ، فيما أشاد صندوق النقد الدولي بالأداء المالي لكنه دعا لمزيد من الجهود لزيادة نسبة الضرائب وتقليل الدين العام.

وكشف بيان صادر عن وزارة المالية أن الفائض الأولي زاد إلى 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من يوليو إلى ديسمبر 2025، ليصل إلى 383 مليار جنيه، مقابل 1.3% في نفس الفترة قبل عام.

والفائض الأولي يعني أن إيرادات الدولة تغطي مصروفاتها دون احتساب فوائد الدين.

في السياق ذاته ، نمت إيرادات الموازنة بأكثر من 30% خلال نفس الفترة متجاوزة معدل نمو المصروفات، الأمر الذي ساهم مباشرة في تعزيز الفائض الأولي وتقليص الضغوط على عجز الموازنة. كما سجلت الإيرادات الضريبية وحدها نمواً سنويا بنسبة 32% خلال النصف الأول.

وبحسب البيانات الحكومية، استقر عجز الموازنة عند 4.1% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأشهر الستة الأولى من العام المالي ، والذي يبدأ في مصر في الأول من يوليو وينتهي في 30 يونيو من العام التالي.

كان صندوق النقد الدولي أشاد بالأداء المالي للحكومة المصرية مؤخراً من خلال تحقيق فائض أولي قدره 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية الماضية 2024-2025، وقال إن ذلك كان مدفوعاً بأداء قوي للإيرادات الضريبية التي نمت بنسبة 36% بفضل إصلاحات لتوسيع القاعدة الضريبية، وتحسين الامتثال الطوعي، وتبسيط الإعفاءات.

وفي الوقت نفسه نبه صندوق النقد الدولي في ختام مراجعات لبرنامجي تمويل مع مصر في ديسمبر الماضي إلى أن نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي ما زالت عند مستويات متواضعة بالمعايير الدولية لتشكل 12.2% من الناتج، داعيا إلى بذل جهود متواصلة لسد الفجوة في معدل الضرائب إلى الناتج المحلي ووضع إجمالي دين القطاع العام على مسار هبوطي ثابت.

استثمارات وتحويلات

من ناحية أخري ، حقق فائض صافي الأصول الأجنبية لدى بنوك مصر زيادة للشهر الثالث على التوالي، بلغت 1.1 مليار دولار خلال نوفمبر، وسط انتعاش الاستثمارات الأجنبية بأدوات الدين الأجنبية واستمرار نمو تحويلات المصريين العاملين بالخارج.

وبحسب تقرير صادر عن البنك المركزي المصري، قبل أيام ، ارتفع الفائض، بما يشمل البنوك التجارية والبنك المركزي، إلى نحو 23.7 مليار دولار.

ويمثل صافي الأصول الأجنبية ما تملكه البنوك من ودائع ومدخرات بالعملات الأجنبية ، فيما جاء استمرار تحسن صافي الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي منذ يونيو الماضي بوجه عام متزامنا مع ارتفاع تدفقات النقد الأجنبي، بما في ذلك نمو تحويلات المصريين العاملين بالخارج، وزيادة استثمارات الأجانب في أدوات الدين الحكومية.

مؤشرات التحسن

وبالتزامن مع كل هذه التطورات ، توقع خبراء أن يشهد الاقتصاد المصري تحسناً في الأداء خلال العام الجديد، وسط مؤشرات على انخفاض محدود جداً لقيمة الجنيه المصري، مع تركيز الحكومة على تنافسيتها الخارجية وتشجيع الصادرات غير النفطية.

ونقلت تقارير إعلامية عن محللين وخبراء محليين ودوليين أن أسعار الصرف ستظل مستقرة، مع تزايد السيولة الدولارية، وتحسن الاقتصاد، وسط نمو صافي الأصول الأجنبية في مصر بمقدار 10 مليارات دولار وهو الأعلى في عقد.

وكان أداء سعر صرف الجنيه المصري تحسن على نحو ملحوظ على مدار آخر خمسة أشهر ليصعد إلى أعلى مستوى منذ أكثر من عام، وسط دعم من تدفقات قوية للنقد الأجنبي مع بدء موسم السياحة والعطلات الصيفية.

شيماء مرسي

وزير الإسكان يستعرض التصور المبدئي لمشروع سكني جديد للإسكان المتوسط

عقد شريف الشربيني، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، اجتماعا لمتابعة واستعراض التصور المبدئي لمشروع سكني جديد للإسكان المتوسط

يأتي ذلك في إطار جهود الوزارة المستمرة للتوسع في تنفيذ مشروعات سكنية متنوعة تلبي احتياجات شرائح مختلفة من المواطنين، بحضور مسئولي الوزارة وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

وشهد الاجتماع مناقشة عدد من المحاور الرئيسية المرتبطة بالمشروع، من بينها الرؤية العامة والتصميمات والمدن المقترح تنفيذ المشروع بها، بما يواكب خطط الدولة للتنمية العمرانية المتكاملة، ويراعي معايير الجودة والاستدامة.

وأ

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

● السنة الثامنة عشر ● الاحد 11 يناير 2026 ● العدد 825

البترول: ٤ آبار استكشافية ناجحة بالصحراء الغربية تضيف ٤٥٠٠ برميل يوميا

أعلنت وزارة البترول والثروة المعدنية أنه في إطار جهودها لتعظيم الإنتاج المحلي وتقليل الفاتورة الاستيرادية، من خلال تكثيف أعمال الاستكشاف للبترول والغاز، أسفرت نتائج حفر 4 آبار استكشافية جديدة بالصحراء الغربية لشركات خالدة وثروة وبرج العرب عن إضافة إنتاجية تقدر بنحو 4500 برميل بترول خام يوميًا، و2,6 مليون قدم مكعب غاز يوميًا.. وأوضحت الوزارة أن شركة ثروة للبترول – وهي شركة مصرية مائة بالمائة – حققت كشفًا جديدًا بالبئر (3-EAS Z) بمنطقة شرق أبو سنان، بمعدل إنتاج مبدئي يبلغ 1500 برميل زيت يوميًا، وجارٍ استكمال الاختبارات وتقييم حجم المخزون المضاف بعد الانتهاء منها.

وأضافت أن شركة خالدة للبترول حققت كشفين جديدين بإجمالي إنتاج يزيد على 1500 برميل بترول خام يوميًا، ونحو 1,7 مليون قدم مكعب غاز يوميًا، وذلك من خلال البئر (1X RC-SULTAN S)، إلى جانب البئر (1X-ALEX NW) بمنطقة تنمية مطروح.

بعد أن ظلت المعاناة منها لعقود

تفاصيل انتصار مصر في معركة القضاء علي العشوائيات ..و خطة جديدة لنقلها إلي عواصم المحافظات

نجحت الحكومة خلال سنوات معدودة فى القضاء على المناطق العشوائية الخطرة، وإعلان مصر خالية من المناطق العشوائية غير الآمنة، والتى عانت منها مصر خلال العقود الماضية، وجاء تطوير العشوائيات على محورين، الأول المناطق الخطرة، والثانى المناطق غير المخططة.

تطوير العشوائيات الخطرة

يقف البناء غير المخطط والتكدس السكانى خلف الكثير من المناطق العشوائية وغير الآمنة، وقد تدخلت الدولة لتوفير حياة كريمة لقاطنى تلك المناطق وخاصة غير الآمنة منها، وذلك بتكلفة إجمالية بلغت أكثر من 67,8 مليار جنيه خلال الفترة (2014-2025) لتطوير 357 منطقة غير آمنة، وأكثر من 600 مليار جنيه إجمالى التكلفة التقديرية لتطوير 60 منطقة غير مخططة فى الفترة المقبلة .

وبلغ إجمالى الوحدات السكنية المنفذة حتى عام 2025 نحو 260 ألف وحدة سكنية، و9,3 ألاف وحدة جار تنفيذها، وذلك فى الـ 351 منطقة غير آمنة التى انقسمت كما يلى: 268 منطقة بواقع 28 منطقة من الدرجة الأولى (المهددة للحياة) 190 منطقة من الدرجة الثانية (غير الملائمة، 29 منطقة من الدرجة الثالثة (المهددة للصحة) 21 منطقة من الدرجة الرابعة تفتقر إلى الحيازة المستقرة)

ومن بين أهم المشروعات التي قامت بها الدولة في هذا الإطار ما يلي: مشروع تطوير منطقة مثلث ماسبيرو بمحافظة القاهرة بتكلفة نحو 5 مليارات جنيه ، مشروع الأسمرات بمحافظة القاهرة بمراحله الثلاث بإجمالي 18,4 ألف وحدة سكنية ، مشروع إسكان المحروسة بمحافظة القاهرة بمرحلتيه الأولى والثانية بإجمالي 4,9 آلاف وحدة سكنية وتكلفة 880 مليون جنيه.

وهناك أيضا مشروع بشاير الخير بمحافظة الإسكندرية بمراحله الثلاث بإجمالي نحو 13 ألف وحدة سكنية وتكلفة 7 مليارات جنيه ، ومشروع حدائق أكتوبر بمحافظة الجيزة، بإنشاء 2432 وحدة سكنية التطوير منطقتي "نزلة السمان" و"سن العجوز".

مناطق وإنجازات

يصف خبراء إسكان وتنمية عمرانية ما حدث في مصر في مجال تطوير العشوائيات أنه أقرب من الحلم أو الخيال، فلا يستطيع أحد أن يتصور أن في أقل من 11 سنوات تنتهي الحكومة من تطوير كافة المناطق الخطرة والتي عانت منها مصر طويلا، حتى تم الإعلان عن خلو مصر من كافة المناطق العشوائية ،والتي عجزت الحكومات السابقة في أكثر من عهد أن تحقق انجاز يذكر في هذا الملف الشائك، الذى كان يمثل العقبة الحقيقية لأى نظام أو حكومة تتولى مسئولية حكم البلاد.

فمنذ تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي مقاليد الحكم في مصر، وتغيرت النظرة تمامًا إلى ملف العشوائيات، الذي أهملته الحكومات السابقة على مدار 30 عامًا، حيث تغيرت النظرة من الإهمال إلى الاهتمام والاتجاه نحو التطوير، وإنشاء مشروعات الإسكان الاجتماعي، وتطوير المناطق غير الآمنة وما تم تنفيذه حتى الان نحو 246 ألف وحدة في نحو 357 منطقة ، وتبلغ تكلفة تطوير المناطق غير الآمنة نحو 67 مليار جنيه.

مثلث ماسبيرو

قامت الدولة بتطوير مشروع مثلث ماسبير من خلال إزالة المناطق العشوائية وإيجاد مناطق بديلة للأهالي ، حيث يتم بناء ألف وحدة سكنية لهم، في مساحة قدرها 8 أفدنة تطل على شارع 26 يوليو، مساحه 74 فدان يسكنه 4 الاف اسره و111 محل تجاري، وتم تقسيم المنطقة في التطوير إلى 4 اجزاء تجاريه ترفيهيه سياحيه سكنيه وأماكن مساحات خضراء وانتظار سيارات وأماكن للمشاه، ويبلغ عرض الشارع 24متر ولا يزيد طوابق العمارات عن40 طابق، وان كل الشركات المالكه لأرض ماسبيرو لها حق التطوير كما تشاء ولكن مع الالتزام بالمخطط العام للدولة

ومن المقرر أن يتم تسكين نحو مليون مواطن من قاطني المناطق غير الآمنة، في مناطق جديدة مثل الأسمرات وبشاير الخير والمحروسة وغيرها أرقام واحصائيات

وبحسب المهندس خالد صديق، رئيس صندوق تطوير العشوائيات، فإن تكلفة تطوير هذه المناطق تبلغ 67 مليار جنيه، مشيرا إلى أن هناك 357 منطقة غير آمنة على مستوى مصر فيها 246 ألف وحدة، جرى الانتهاء من تطويرها بالكامل .

وأردف، أنه تم الانتهاء من مشروع «بشاير الخير 3»، ومشروع «بشاير الخير 5» ، وهناك مشروع الخيالة في القاهرة بواقع 2525 وحدة بتكلفة مليار جنيه، وسيتكلف المشروعان 7 مليارات جنيه.

وأضاف أن «عدد الوحدات التي تم بناءها في الإسكندرية تبلغ 33 ألف وحدة»، لافتًا إلى أن إجمالي تكلفة مشروع «بشاير الخير» بمراحله الأربعة بلغت 10 مليار جنيه، وأوضح أن المشروع وفر 33 ألف وحدة سكنية للمواطنين بواقع: 1600 وحدة للمرحلة الأولى «بشاير الخير 1»، و1800 للثانية «بشاير الخير 2»، و 10 الاف و600 وحدة للثالثة «بشاير الخير 3»، و15 ألف و600 وحدة للرابعة «بشاير الخير 5».

وأشار، إلى أن هناك مشروع «معًا» في مدينة السلام بواقع 4500 وحدة وتكلفة 1,1 مليار جنيه، موضحًا أن الرئيس عبدالفتاح السيسي وجه بتوفير حياة كريمة ورفع مستوى حياة المواطنين الذين يعيشون في المناطق العشوائية في 221 مدينة بواقع 417 ألف فدان، وذلك في جميع محافظات الجمهورية.

وتابع، أن خطة مصر 2030 تهدف إلى القضاء على المناطق غير المخططة، وذلك لإتاحة شبكات المياه، الصرف الصحي، الكهرباء، الطرق، والإنارة ، مشيرًا إلى أنه سيجرى الانتهاء من جزء كبير من مخطط تطوير القاهرة التاريخية في منتصف العام المقبل.

وأضاف المهندس خالد صديق، المدير التنفيذى لصندوق تطوير المناطق العشوائية، إن الأسر التي استلمت وحدات سكنية فى مشروع بشاير الخير 2 ذهبوا بـ «شنطة هدومهم» فقط، واستملوا المفاتيح والعقود، واكد أن الأسرة المستلمة الوحدات السكنية فى مشروع بشاير الخير 2 مطالبين بدفع قيمة الصيانة الشهرية فقط من أجل الحفاظ على المكان وتطويره

وأكد المهندس خالد صديق، المدير التنفيذى لصندوق تطوير المناطق العشوائية، أن المشروع الأول من بشاير الخير به 1632 وحدة سكنية تم تسليمها بالكامل منذ نحو العام ، وتابع أن مشروع منطقة زرزارة فى بورسعيد شهد عدد من المخالفات بعد قيام بعض الأسر بإقامة «عشش» فراخ، مع كتابة العديد من الإعلانات على حوائط العمارات، وفورا اتخذ محافظ بورسعيد قرارا بإزالة جميع الأمور المخالفة من المشروع السكنى فى منطقة زرزارة

وأوضح المهندس خالد صديق، أن المحافظات التى تم الإعلان عنها أنها خالية من العشوائيات الخطرة هى بورسعيد والبحر الأحمر والفيوم والمنوفية وشمال سيناء وجنوب سيناء.

وفيما يتعلق بالمناطق غير المخططة، قال رئيس صندوق تطوير العشوائيات، إن عدد المدن فى مصر يصل لـ221 منطقة، تصل مساحتها لـ417 ألف فدان، لافتا إلى أن 40% من المدن فى مصر غير مخطط وتصل المساحات غير المخططة لـ160 ألف فدان، لافتا إلى أن الـ40% غير المخططة تتركز فى المدن وليس القرى.

وأشار صديق، إلى أنه تم البدء فى تطوير نحو 52 منطقة غير مخططة فى مصر داخل 12 محافظة، ووصلت تكلفة عملية التطوير لـ900 مليون جنيه، مشيرا إلى أنه تم رفع كفاءة حياة 409 آلاف أسرة تقطن هذه المناطق، مشيرًا إلى أن عملية التطوير تشمل توصيل الصرف الصحى، وأعمال رصف الشوارع، وأعمال البلاط للحارات التى يصعب رصفها، فضلا عن تركيب مواسير الإطفاء وخلافه.

وأكد المهندس خالد صديق، على أن الصندوق أعد خطة للانتهاء من تطوير هذه المناطق غير المخططة بدأت من عام 2020 وتنتهى فى 2030 أى تستمر لمدة 10 سنوات، لافتا إلى أن التكلفة التقديرية لتطوير المناطق غير المخططة فى مصر تصل لـ 600 مليار جنيه، لافتا إلى أن مصادر التمويل من ميزانية الدولة ومن هيئة المجتمعات العمرانية.

وأوضح صديق، أنه جارى التنسيق مع المحافظات، للانتهاء من أعمال الدراسات اللازمة لعملية التطوير، لافتا إلى أنه من المقرر أن يتم بدء عملية تطوير المناطق غير المخططة فى شهر يوليو المقبل، أى سيتم بدء تطوير هذه المناطق قبل الخطة بنحو 6 أشهر.

وشدد رئيس صندوق تطوير العشوائيات، على أنه تم تطوير 34 منطقة غير مخططة فى عدة مناطق وهى «الرح - عين شمس - الأباجية - عزبة أبو حشيش - الزاوية الحمراء - طرة ركن حلوان - منشية عين حلوان - مدينة الهدى - بين العزبتين - منشية السلام - عرب راشد الغربية - عرب أبو دحروج - كورنيش كفر العلو - أرض الجنينة و عرب البراوى - عرب كفر العلو - أرض اللواء بكفر العلو - عزبة خير الله وجزيرة دار السلام - المعادى الخيرى وعزبة نافع - عزبة جرجس والعسال - حى السلام - منشأة ناصر - عزبة الوالدة 3 مناطق".

تطوير 357 منطقة خطرة بتكلفة 67 مليار جنيه ..

معالجة شاملة

من جانبه أكد أستاذ الاقتصاد العمراني، سيف الدين فرج، أن حجم الإسكان العشوائي في مصر كان ضخمًا للغاية، حيث كان يشكل تحديًا كبيرًا على مختلف الأصعدة ، مشيرا إلى أن نسبة الإسكان العشوائي في مصر كانت تصل إلى نحو 84%، وهو ما اعتبره «كارثة حقيقية» تتطلب اهتمامًا عاجلا.

وأوضح فرج أن هذه النسبة كانت تشكل أزمة غير مسبوقة على الدولة، مشيرًا إلى أن الوضع في مصر كان يتطلب معالجة شاملة، خاصة وأن هذه المناطق كانت تتسبب في العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

وأكد أن الدولة قد بدأت في إدراك حجم المشكلة بشكل جاد في السنوات الأخيرة، حيث بدأ التنبه لتلك الأزمة ومعالجتها على وجه السرعة.

وشدد على أن القضاء على الإسكان العشوائي وتحسين الظروف المعيشية في هذه المناطق يتطلب استثمارات ضخمة وجهودًا حكومية مستمرة، وهو ما بدأت الدولة في العمل عليه بالفعل من خلال مشاريع الإسكان الاجتماعي وبرامج تطوير المناطق العشوائية.

وقال الدكتور إسلام رأفت أستاذ التخطيط العمراني، إنّ ملف تطوير العشوائيات شهد جهدا كبيرا في آخر 10 سنوات تحت عنوان تطوير المناطق غير المخططة وغير الآمنة، وكان أحد الملفات المزمنة التي تعاقبت عليه حكومات كثيرة.

وأضاف أن آخر 10 أعوام شهدت نقلة كبيرة في التعامل مع هذا الملف، فقد جرى تنفيذ حلول استباقية بهدف توفير جودة الحياة للمواطن المصرى في المناطق العشوائية والمناطق غير المخططة.

وتابع أستاذ التخطيط العمرانى، أنّ التمويل كان أهم مشكلة تواجه هذا الملف، وتعاملت الدولة المصرية مع هذا الأمر بشكل سلس للغاية، مثلا، مثلث ماسبيرو منطقة مميزة، ورغم ذلك كانت منطقة خطيرة جدا، وبالتالي، عملت الدولة المصرية على إيجاد بديل لسكان هؤلاء المنطقة» .

وواصل: «تم توفير البديل وبالتالي أصبحت الدولة تمتلك أصل المكان، وأصبحت الأرض متاحة للاستثمار، وتم تطوير المنطقة وعمل مشروع إسكان متميز ومشروعات تجارية».

رضوى عبدالله

تقرير حكومي : توقعات بتعزيز الاقتصاد المصري لمكانته ضمن الأسواق الناشئة في ٢٠٢٦

العام الجديد مرحلةٍ مفصلية للاقتصاد المصري وتوقعات بتحسن تدريجي في عددٍ من المؤشرات الاقتصادية الكلية

أصدر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، تقريراً جديداً حول آفاق وتوقعات المؤسسات الدولية للاقتصاد المصري خلال عام 2026، استعرض من خلاله تطورات الاقتصاد المصري وما تحقق على صعيد الاستقرار الكلي، إلى جانب استشراف ملامح الأداء الاقتصادي المتوقع في عام 2026، وذلك من منظور شامل يوازن بين المتغيرات الدولية والجهود الوطنية الداعمة للنمو المستدام، مع تسليط الضوء على أبرز توقعات المؤسسات الدولية لأداء الاقتصاد المصري خلال العام الجديد.

أفاد التقرير بأن عام 2026 يمثل مرحلة مفصلية للاقتصاد المصري حيث يتوقع تحسّنًا تدريجيًا في عدد من المُؤشرات الاقتصادية الكلية، مدعومًا بمواصلة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، وتعاظم دور القطاع الخاص، وتحسُّن آفاق الاستثمار والإنتاج والتصدير، في مقابل سياق اقتصادي عالمي يتسم بتباطؤ معدلات النمو وتزايد التحولات الهيكلية في أنماط التجارة والاستثمار.

وأوضح التقرير أن عام 2025 شهد مرحلة انتقالية دقيقة للاقتصاد المصري، تداخلت فيها التحديات الخارجية مع متطلبات استعادة الزخم الاقتصادي داخليًا، في ظل بيئة دولية وإقليمية غير مواتية اتسمت باستمرار الاضطرابات الجيوسياسية وتباطؤ التجارة العالمية. كما ركزت الدولة على تهيئة الأسس الداعمة لنمو أكثر استدامة، عبر تعميق الإصلاحات الهيكلية، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد، وتعزيز دور القطاع الخاص كمحرك رئيس للنشاط الاقتصادي، وذلك اتساقًا مع مستهدفات برنامج عمل الحكومة للفترة (2024/ 2025 - 2026/ 2027) .

تمكين القطاع الخاص

وأكد التقرير إنه إيمانًا بالدور المحوري للقطاع الخاص في تطوير ودعم الأداء والنمو الاقتصادي المصري، مضت الحكومة المصرية قدمًا خلال عام 2025 في تنفيذ وثيقة سياسة الملكية، والتي تستهدف المزيد من تمكين القطاع الخاص وخفض مشاركة الدولة في النشاط الاقتصادي عبر تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، حيث بلغت حصيلة تنفيذ المراحل الأربع المتضمنة في برنامج الطروحات، التي جرى تنفيذها خلال الفترة من مارس 2022 إلى يونيو 2025، مستوى متقدمًا من الإنجاز، وقد استهدف البرنامج التخارج الكلي أو الجزئي من عدد 23 شركة بإجمالي 12.2 مليار دولار؛ وخلال هذه الفترة مضت الحكومة قدمًا في تنفيذ البرنامج، حيث تم تنفيذ 19 عملية طرح فعلي للتخارج الكلي أو الجزئي، بقيمة إجمالية فعلية لحصيلة البرنامج بلغت 5.86 مليارات دولار، وبنسبة إنجاز على مستوى البرنامج ككل بلغت 48% .

مواصلة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وتعاظم دور القطاع الخاص وتحسن آفاق الاستثمار والإنتاج والتصدير

استثمارات أجنبية

وفي إطار جهود الدولة المصرية الرامية إلى جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نجحت الحكومة المصرية في إبرام صفقة استثمارية جديدة مع دولة قطر لإقامة مشروع عمراني متكامل، يستهدف تحويل منطقة علم الروم إلى منطقة ساحلية سياحية واستثمارية متكاملة، وتتضمن الصفقة ضخ استثمارات نقدية بقيمة 3.5 مليارات دولار، إلى جانب مقابل عيني يتمثل في مساحة بنائية من المكون السكني بالمشروع، التي يُتوقع أن تحقق عوائد تُقدر بنحو 1.8مليار دولار بعد استلامها وبيعها. كما تشمل الصفقة استحقاق هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة حصة تعادل 15% من أرباح المشروع. ويُقدر إجمالي الاستثمارات بالمشروع بنحو 29.7 مليار دولار أمريكي، مع توفير أكثر من 250 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.

وأشار التقرير إلى أنه نظراً للأهمية الاستراتيجية لوثيقة سياسة ملكية الدولة باعتبارها إحدى الركائز الرئيسة لتوجهات الدولة نحو التخارج التدريجي من الأنشطة الاقتصادية وتعزيز دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي، فقد عملت الحكومة على تنفيذ هذه الوثيقة مع استهداف تحديثها بما يتواكب مع المتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية التي تشهدها المنطقة.

توقعات دولية

تناول التقرير توقعات عدد من المؤسسات الدولية للاقتصاد المصري ومنها «مؤسسة فيتش سوليوشنز» برفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 4.8% في العام المالي 2024/ 2025 إلى 5.2% في العام المالي 2025/ 2026، مقارنة بتقديرات سابقة بلغت 4.9% لنفس العام، وهو ما يُعزى إلى الأداء القوي في الربع الأول من العام المالي الجاري، مع الإبقاء على توقعات النمو عند 5.4% في العام المالي 2026/ 2027، مدفوعًا بانخفاض معدل التضخم، وانخفاض أسعار الفائدة وتحسُّن أداء الطلب المحلي. كما تؤكد المؤسسة أن الاستهلاك النهائي الخاص سيستمر في النمو ويصل إلى نحو 398.3 مليار دولار في عام 2026 ثم إلى 808.8 مليار دولار في عام 2034، وذلك مقارنة بـ 336.5 مليار دولار في عام 2025. ومن المتوقع أن يُواصل الاستهلاك الخاص الحفاظ على وزن نسبي مرتفع من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المقبلة، مع توقع أن تبلغ نسبته نحو 91.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2026. كما توقعت أيضاً ارتفاع تكوين رأس المال الثابت ليصل إلى 58.4 مليار دولار في عام 2026 مقارنة بنحو 50.7 مليار دولار في عام 2025. ووفقًا لتقديرات البنك الدولي، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد المصري تسارعًا تدريجيًا في وتيرة النمو، حيث يُتوقع أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 3.8% في العام المالي 2024/ 2025 إلى 4.2% في العام المالي 2025/ 2026 ثم إلى 4.6% في العام المالي 2026/ 2027، مدفوعًا بعدة عوامل رئيسة من بينها: زيادة الاستهلاك الخاص مع استمرار انخفاض التضخم، وارتفاع الاستثمارات الخاصة

أما «البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية» فتوقع مواصلة الاقتصاد المصري تحسنه في أعقاب تنفيذ حزمة من التعديلات على صعيد السياسات الاقتصادية الكلية، ليبلغ 4.8% و4.5% على التوالي، كما تتوقع «وحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة للإيكونوميست» ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 4.1% في عام 2025 إلى 5.3% في عام 2026.

ويتضح مما سبق، أن التوقعات الصادرة عن المؤسسات الدولية المختلفة تشير إلى استمرار تحسُّن الأداء الاقتصاد المصري خلال عامي 2025 و2026، مع تفاوت في معدلات النمو المتوقعة، وتُعد السياسات الاقتصادية الكلية والإصلاحات المالية والنقدية، إلى جانب تعافي الاستثمار الخاص واستمرار المشروعات القومية الكبرى عوامل رئيسة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو. وفي هذا السياق، يُتوقع أن يواصل الاقتصاد المصري تعزيز مكانته ضمن الأسواق الناشئة، مع تحسين فرص توليد فرص العمل وتوسيع قاعدة الإنتاج والخدمات، بما يسهم في تعزيز قدرة الاقتصاد على مواجهة التحديات المستقبلية.

في مواجهة البطالة

أفاد التقرير بأنه في إطار الجهود المتواصلة التي تبذلها الدولة المصرية خلال السنوات الأخيرة لمواجهة البطالة وتعزيز معدلات التشغيل بمختلف القطاعات، -حيث شهد معدل البطالة في مصر تراجعًا ملموسًا ليسجل نحو 6.4% خلال الربع الثالث من عام 2025، بالتزامن مع ارتفاع حجم قوة العمل إلى 34.7 مليون فرد كما ارتفع معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي إلى 46.9% خلال الربع الرابع من العام نفسه- أشارت المؤسسات الدولية إلى توقعات بمواصلة تراجع معدلات البطالة في مصر خلال الفترة المقبلة وحتى عام 2029، حيث تُظهر تقديرات «مؤسسة فيتش سوليوشنز» أن تنخفض البطالة من 6.2% في عام 2025 إلى 6% في عام 2026، ثم إلى 5.8% في عام 2027، وصولاً إلى نحو 5.4% بحلول عام 2029، وتُشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى حدوث انخفاض طفيف في معدل البطالة في مصر، حيث من المتوقع أن ينخفض من 7.4% في 2025، إلى 7.3% في 2026، و7.1% في 2027، ليصل إلى متوسط يبلغ نحو 7% خلال الفترة 2026- 2029.

وأشار التقرير إلى أنه من المتوقع أن يسجل متوسط معدل التضخم العام نحو 14% في عام 2025، قبل أن يتراجع لحوالي 10.5% خلال عام 2026، وذلك مقارنةً بنحو 28.3% في عام 2024، مع الاستمرار في التوجه نحو مستهدف البنك المركزي المصري البالغ 7% بحلول الربع الرابع من عام 2026.

وفي سياق متصل، تتوقع «مؤسسة فيتش سوليوشنز» تراجع تدريجي فيّ الضغوط التضخمية في مصر خلال الفترة المقبلة، حيث خفّضت المؤسسة توقعاتها لمتوسط معدل التضخم خلال عام 2025 من 14.6% إلى 14.1%، مع الإبقاء على توقعاتها لعام 2026 عند نحو 11.1%، وذلك في ضوء البيانات الفعلية للتضخم خلال نوفمبر 2025.

وأوضح التقرير أن الدولة تبنت إطاراً منهجيًا للإصلاح المالي يرتكز على إجراءات هيكلية متوازنة تغطي جانبي الموازنة العامة؛ ففي جانب النفقات العامة، تم وضع سقف مالي سنوي ملزم لإجمالي الاستثمارات العامة يبلغ نحو 1.2 تريليون جنيه بموازنة 2025/ 2026، وعلى جانب الإيرادات والإصلاحات الهيكلية، تعمل الدولة على توسيع القاعدة الضريبية عبر «التسهيلات الضريبية»؛ حيث أعلنت وزارة المالية في نوفمبر 2025 العمل على إطلاق «حزمة ثانية» لتطوير منظومة رد الضريبة، وقد انعكست مختلف السياسات والإجراءات المالية بشكل إيجابي على المؤشرات الاقتصادية، حيث سجلت المؤشرات المالية للعام المالي 2024/ 2025 أعلى فائض أولي في تاريخ الموازنة المصرية، والذي بلغ نحو 629 مليار جنيه، أي ما يعادل نحو 3.6%من إجمالي الناتج المحلي.

كما توقعت مؤسسة فيتش سوليوشنز أن يتقلص عجز الحساب الجاري في مصر من 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2024 /2025 إلى 3.0% في السنة المالية 2025/ 2026 ونحو 2.7% في السنة المالية 2026 /2027 مدفوعًا بتراجع الواردات، ونمو صادرات السلع والخدمات، ونمو تحويلات العاملين بالخارج والتي يُتوقع أن تبلغ 33.2 مليار دولار خلال العام المالي 2025/ 2026، ونحو 34.7 مليار دولار خلال العام المالي 2026/ 2027، وفقًا لتوقعات صندوق النقد الدولي.

وتوقعت مؤسسة فيتش سوليوشنز أيضا أن تشهد الصادرات السلعية المصرية ارتفاعًا بنسبة 9.1% خلال العام المالي 2025/ 2026، مدعومة بتسارع ملحوظ في وتيرة نمو الصادرات من 7.8% على أساس سنوي في الربع الأول من العام المالي 2024/ 2025 إلى 17.3% في الربع الأول من 2025/ 2026. ورغم ذلك، يُرجح أن تستهد وتيرة نمو الصادرات بعض التباطؤ خلال النصف الثاني من العام المالي 2025/ 2026، نتيجة تأثير سنة الأساس. ومن المتوقع أن تظل أسعار صادرات الصناعات الثقيلة الرئيسية -الحديد، الأسمنت، والأسمدة- مستقرة نسبيًا على المدى القريب، ما يدعم استمرار المكاسب، مع كون هذه القطاعات المحرك الأساسي لنمو الصادرات خلال العام

معاملات مالية

وفيما يتعلق بالحساب الجاري والصادرات، أشار التقرير إلى أن الاقتصاد المصري قد شهد خلال العام المالي 2024/ 2025 تحسنًا ملحوظًا في ميزان المدفوعات، على الرغم من التحديات التي واجهت القطاع الخارجي مؤخرًا، حيث تراجع عجز حساب المعاملات الجارية بنسبة 25.9% ليصل إلى نحو 15.4 مليار دولار، مقارنة بنحو 20.8 مليار دولار في العام المالي 2023/ 2024، ويعكس هذا الانخفاض تحسنًا واضحًا في التعاملات مع الخارج.

وفيما يتعلق بحساب المعاملات الرأسمالية والمالية، سجل صافي التدفقات الداخلة نحو 10.2 مليار دولار خلال العام المالي 2024/ 2025، مقارنة بنحو 29.9 مليار دولار في العام السابق، حيث سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة صافي تدفق للداخل قدره 12.2 مليار دولار مقارنة بنحو 46 مليار دولار في العام السابق - والذي كان قد تضمن تدفقات استثنائية بلغت نحو 35 مليار دولار في إطار تنفيذ صفقة «رأس الحكمة»- وفي المقابل، بلغت التدفقات الخاصة باستثمارات المحافظ المالية نحو 1.6 مليار دولار مقارنة بنحو 1.5 مليار دولار في العام السابق.

شدد التقرير على بذل الدولة المصرية جهودًا حثيثة نحو تقليص عجز الميزان التجاري من خلال تعزيز الصادرات وترشيد الواردات، وهو ما يتجلى بدوره في رفع الحكومة مخصّصات رد أعباء الصادرات إلى 45 مليار جنيه، في موازنة العام المالي الجاري 2025/ 2026.

صادرات وواردات

وتشير توقعات عامي 2026 و2027 من تحسن ملحوظ في أداء الصادرات والواردات، إذ يُتوقع أن تنمو الصادرات من السلع والخدمات بنسبة 12.4% في عام 2026 قبل أن تتسارع إلى 16.0% في عام 2027. في المقابل، يُتوقع أن تُسجل الواردات 22.0% في عام 2026 ثم تتراجع نسبيًا إلى 19.0% في عام 2027.

وأكد التقرير أن قطاعي السياحة وقناة السويس يُعدان الركيزتين الرئيستين لتحقيق فائض قطاع الخدمات في مصر، حيث جاء قطاع السياحة من بين القطاعات الأعلى نموًا خلال العام المالي 2024/ 2025، مُحققًا معدل نمو بلغ 17.3%، كما سجل معدل نمو قدره 13.8% خلال الربع الأول من العام المالي 2025 /2026. ويُعزى هذا الأداء الإيجابي إلى الدعم المستمر للقطاع، وتحسين جودة الخدمات والبنية التحتية السياحية، إلى جانب تكثيف حملات الترويج للسياحة المصرية، والتي نجحت في جذب ما يقرب من 5.1 مليون سائح خلال الربع نفسه. هذا بالإضافة إلى التحول الرقمي وتقنيات الذكاء الاصطناعي التي تقوم وزارة السياحة والآثار بتوظيفها للارتقاء بالتجربة السياحية للزائرين واستقطاب شرائح أوسع من الزوار عبر حملات تسويقية مبتكرة.

وتشير تقديرات وكالة «فيتش سوليوشنز» إلى أن المتحف المصري يستقبل ما يصل إلى 7 ملايين زائر سنويًا، فيما توقعت «بلومبرج» أن يستقبل المتحف أكثر من 5 ملايين زائر سنويًا، بينما أشارت «ناشيونال جيوجرافيك» إلى أن الدعاية للمتحف ساهمت في زيادة الحجوزات السياحية لعام 2026.

محمد محيي الدين

ترسيخ مبدأ البعد الاجتماعي يؤجل موافقة الشيوخ على تعديلات قانون الضريبة العقارية

تعديلات الحكومة ترفع حد الإعفاء للمسكن الخاص لـ٤ ملايين جنيه..

قطع مجلس الشيوخ شوطا كبيرا في مناقشة تعديلات قانون الضريبة العقارية، في ضوء مشروع القانون المقدم من الحكومة ومحال من مجلس النواب بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على العقارات المبنية الصادر بالقانون رقم 196 لسنة 2008، حيث عقد المجلس جلستين الأسبوع الماضي ، لمناقشة التعديلات ووافق عليها من حيث المبدأ، ثم ناقش عدد من المواد ولم يحسم مشروع القانون بالكامل بسبب المناقشات المستفيضة والموسعة ليتم تأجيل المناقشات إلى جلسة 18 يناير الجاري، ووافق المجلس على المواد: (4) فقرة أولى، 14، 16، 17، 18 فقرة الأولى بند (د)، وذلك من المواد المستبدلة بالمادة الأولى من مشروع القانون.

و رفض المجلس، مقترح أحمد كجوك، وزير المالية، بزيادة قيمة الإعفاء إلى 60 ألف جنيه، بدلا من 50 الواردة في مشروع قانون الحكومة.

وتتضمن الإعفاءات الواردة في مشروع قانون الضريبة على العقارات البند «د» والذي ينص على: الوحدة العقارية التي يتخذها المكلف سكنا خاصا رئيسيا له ولأسرته والتي يقل صافي قيمتها الإيجارية السنوية عن 100.000 جنيه (مائة ألف جنيه) على أن يخضع ما زاد على ذلك للضريبة، وتشمل الأسرة في تطبيق حكم هذا البند المكلف وزوجه والأولاد القصر.

ويجوز لمجلس الوزراء بناء على عرض الوزير زيادة حد الإعفاء المشار إليه بنهاية فترة التقدير العام في ضوء الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية.

ومن الجدير بالذكر أن المشروع الوارد من الحكومة كان يحدد قيمة الإعفاء عند 50 ألف جنيه، إلا أن لجنة الشئون المالية رفعتها إلى 100 ألف جنيه.

وتضمن مشروع القانون التأكيد على أن يعمل بالتقدير التالي للقيمة الإيجارية السنوية للعقارات المبنية فور إنتهاء فترة التقدير السابق مع النص على الإلزام بالشروع في إجراءات إعادة التقدير قبل نهاية كل فترة بمدة سنة على الأقل وثلاث سنوات على الأكثر، بما يتيح لمصلحة الضرائب العقارية التقدير قبل بدء المدة التالية بوقت كاف.

وشمل تعديل المادة (14) حتى يكون نصها متسقاً مع تعريف المكلف المنصوص عليه في المادة (2) من القانون محل التعديل، وتيسيراً على المكلف فلا يكون ملزماً بتقديم إقرار إلى كل مأمورية ضرائب عقارية حال تعدد العقارات المبنية التي له الحق في ملكيتها أو الانتفاع بها أو استغلالها، وإنما يكتفي بإقرار واحد يتضمن بيانات جميع هذه العقارات، والسماح بالتحول في تقديم الإقرارات من النظام الورقي إلى النظام الالكتروني تدريجياً وفقاً للنظام الذي تضعه المصلحة، كما تضمن التعديل تحديد البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضمنها الإقرار الذي يتعين على المكلف تقديمه.

وبموجب تعديل المادة (16) يجيز مشروع القانون للمكلف الطعن على نتيجة الحصر، إلى جانب حقه في الطعن على التقدير الذي يتبعه النص الحالي، وإضافة وسيلة إيداع الطعن الضريبي الإلكترونياً للتسهيل على المكلفين حال رغبتهم في الطعن على قرار الحصر والتقدير، فيما يتضمنه من حصر للعقارات المبنية، وتقدير قيمتها الإيجارية المتخذة أساساً لحساب الضريبة، وإلغاء سلطة مديريات الضرائب العقارية في الطعن على نتائج الحصر والتقدير، بالنظر إلى ما أسفر عنه الواقع العملي من سلبيات، لا سيما وأن تشكيل لجان الحصر والتقدير يغلب عليه الجانب الحكومي.

وبحسب تعديل الفقرة الرابعة من المادة (17)، تكون الضريبة على العقارات المبنية واجبة الأداء من واقع قرار لجنة الطعن تخفيفاً للعبء عن كاهل المكلفين، أسوة بالمتبع في كل من الضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة، مع التأكيد على أن الطعن على قرار اللجنة أمام المحكمة المختصة لا يحول دون تحصيل الضريبة بكافة الوسائل.

ويتضمن المشروع تعديل الفقرة الأولى من المادة (18) لزيادة حد الإعفاء الضريبي للإعفاءات المبنية والوحدات التي يتخذها المكلف سكناً خاصاً له ولأسرته بما يتماشى مع فلسفة القانون بمراعاة البعد الاجتماعي في ظل آثار حالة التضخم وانخفاض القوة الشرائية للنقود، بالإضافة إلى تخويل مجلس الوزراء سلطة رفع حد الإعفاء الموحد بنهاية فترة التقدير العام في ضوء الاعتبارات التي أشار إليها النص، وتضمن تعديل المادة (

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
● السنة الثامنة عشر ● الاحد 11 يناير 2026 ● العدد 825

الأصول الأجنبية بالقطاع المصرفي ترتفع الي ٢٣,٧٣ مليار دولار بنهاية نوفمبر ٢٠٢٥

سجل صافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي المصري ارتفاعًا ملحوظًا بنهاية نوفمبر الماضي، ليصل إلي نحو 23.732 مليار دولار بما يعادل 1.130 تريليون جنيه، مقابل 22.656 مليار دولار بما يعادل نحو 1.070 تريليون جنيه بنهاية أكتوبر 2025، محققًا معدل نمو شهري بلغ 5% وزيادة قيمتها 1.076 مليار دولار .

ارتفع فائض الأصول الأجنبية بالبنوك التجارية بنسبة 9% للشهر الثالث على التوالي، ليسجل نحو 11.85 مليار دولار بنهاية نوفمبر.

واصل فائض الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي المصري اتجاهه الصعودي للشهر السادس على التوالي، مرتفعًا بنسبة 1% خلال نوفمبر، ليصل إلى نحو 11.88 مليار دولار.

وكان صافي الأصول الأجنبية قد حقق فائضًا للمرة الأولى منذ يناير 2022 خلال شهر مايو 2024، بقيمة تعادل نحو 676.4 مليار جنيه، مقابل عجز بلغ ما يعادل 174.4 مليار جنيه بنهاية أبريل من العام نفسه، بعدما كان آخر فائض مسجل في يناير 2022 بقيمة 9.674 مليار جنيه.

كأول بنك مصري

بنك مصر يحصد الدرع الذهبي من يوتيوب ويتصدر منصات التواصل الاجتماعي

حصل بنك مصر على الدرع الذهبي من منصة يوتيوب التابعة لمؤسسة جوجل العالمية، وذلك بعد تجاوز عدد المشتركين بالقناة الرسمية للبنك حاجز المليون مشترك، حيث بلغ عدد مشتركي قناة بنك مصر على يوتيوب أكثر من مليوني مشترك، كما تخطى إجمالي عدد المشاهدات على القناة أكثر من ٨٠٠ مليون مشاهدة، بما يعكس قوة المحتوى الذي يقدمه البنك وقدرته على الوصول إلى شرائح واسعة من الجمهور بمختلف فئاته.

ويأتي ذلك في إطار استكمال مسيرته الرائدة في مجال التحول الرقمي وتعزيز قنوات التواصل مع العملاء.

ويواصل بنك مصر تصدره للمشهد الرقمي، مؤكدًا مكانته باعتباره صاحب أكبر قاعدة متابعين والأكثر تفاعلا على مختلف منصات التواصل الاجتماعي، بما يعكس الحضور القوي للبنك ونجاحه في بناء قنوات تواصل فعالة ومستدامة مع المجتمع.

ويعكس هذا النمو المتواصل نجاح استراتيجية بنك مصر في توظيف المنصات الرقمية لدعم الشمول المالي، ونشر الثقافة المصرفية، والتعريف بالخدمات والمنتجات التي يتيحها البنك، بما يسهم في تحسين تجربة العملاء وتعزيز مستويات التواصل معهم، إلى جانب ترسيخ رؤيته في الوصول إلى مختلف شرائح المجتمع من خلال منصات رقمية دارجة ومحتوى يسهم في نشر الثقافة المصرفية.

ويُعد هذا الإنجاز امتدادًا للنجاحات السابقة التي حققها بنك مصر على منصة يوتيوب، حيث كان أول بنك في مصر يحصل على الدرع الفضي عقب تخطي عدد المشتركين ١٠٠ ألف مشترك، في خطوة سباقة عكست ريادة البنك في استخدام القنوات الرقمية كأداة للتواصل الفعال مع المجتمع.

ويؤكد بنك مصر أن هذا الإنجاز يعكس التزامه المستمر بتطوير حضوره الرقمي وتعزيز قنوات التواصل مع الجمهور، بما يرسّخ مكانته باعتباره الأكثر تأثيرًا وتفاعلا على المنصات الرقمية، ويجسد رؤيته في تقديم محتوى مصرفي مبتكر يضع العميل في قلب أولوياته، ويدعم دوره الوطني في تحقيق الشمول المالي والتنمية المستدامة.

حققت مستوي تاريخي بوصولها إلي ٣٧,٥ مليار دولار خلال ١١ شهرا

خبراء : تحويلات المصريين بالخارج تعزز مناخ الثقة في السياسة النقدية و تغلق الباب نهائيا أمام السوق الموازي

أعلن البنك المركزى استمرار المسار التصاعدى فى تحويلات المصريين العاملين بالخارج، حيث سجلت خلال الفترة من يناير إلى نوفمبر ٢٠٢٥ ارتفاعًا بنسبة ٤٢,٥٪، لتصل إلى نحو ٣٧,٥ مليار دولار، مقارنةً بـ٢٦,٣ مليار دولار خلال الفترة ذاتها من العام السابق، مسجلةً أعلى قيمة تاريخية للتحويلات.

وأوضح البنك المركزى، في بيان ، أنه على أساس شهري ارتفعت التحويلات في نوفمبر ٢٠٢٥ بنسبةً ٣٩,٩٪، لتسجل حوالى ٣,٦ مليار دولار، مقابل ٢,٦ مليار دولار فى نوفمبر ٢٠٢٤.

و تعليقا علي قفزة التحويلات ، أكد طارق متولى، الخبير المصرفى، أن الزيادة القياسية فى تحويلات المصريين العاملين بالخارج تعكس عودة الثقة القوية فى القنوات المصرفية الرسمية، مدفوعة بحزمة من العوامل الاقتصادية والإجرائية التى عززت جاذبية التحويل عبر البنوك.

وأوضح «متولى» أن استقرار سعر الصرف والقضاء على السوق الموازية جعلا التحويل البنكى الخيار الأكثر أمانًا ومنطقية للمصريين بالخارج، بعد سنوات من اللجوء لقنوات غير رسمية.

وأضاف أن المبادرات الحكومية، وعلى رأسها مبادرة تيسير استيراد سيارات المصريين بالخارج، أسهمت فى جذب تدفقات دولارية كبيرة منذ إطلاقها، إلى جانب مبادرات طرح الأراضى والوحدات السكنية بالدولار التى حفزت تحويل المدخرات إلى الداخل.

وأشار إلى أن طرح البنوك لأوعية ادخارية بعوائد مرتفعة وشهادات ادخار جاذبة شجع شريحة واسعة من المغتربين على توجيه سيولتهم للاستثمار داخل مصر.

فيما أوضح الدكتور أشرف غراب الخبير الاقتصادي ، أن هذه القفزة تعود إلى نجاح السياسة النقدية التي انتهجها البنك المركزي خلال عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ وعلى رأسها قرار تحرير سعر الصرف في مارس ٢٠٢٤ الذي أسهم في القضاء على السوق الموازية للعملة وتحقيق استقرار ملحوظ في سعر الدولار داخل القنوات الرسمية ليستقر قرب مستوى ٤٧ جنيهًا لفترة طويلة دون تقلبات حادة ما عزز ثقة المصريين بالخارج في الاقتصاد الوطني.

وأضاف أن ارتفاع أسعار الفائدة في البنوك المصرية شجع العاملين بالخارج على زيادة تحويلاتهم للاستفادة من العائد المرتفع، إلى جانب مبادرات طرح الأراضي والعقارات بالعملة الأجنبية للمصريين بالخارج، مؤكدًا أن استمرار تقديم حوافز جديدة سيؤدي إلى مضاعفة حصيلة التحويلات خلال الفترة المقبلة، خاصة مع الاتجاه التدريجي لتراجع سعر الدولار داخل البنوك.

وأشار إلى أن تحويلات المصريين بالخارج تعد ثاني أهم مصدر للنقد الأجنبي بعد الصادرات مشيرا إلى أن استمرار زيادتها يلعب دور محوري في تعزيز الاحتياطي النقدي الأجنبي ودعم الاستقرار الاقتصادي وتعويض جانب من العجز التجاري وهو ما انعكس على ارتفاع الاحتياطي ليصل إلى نحو ٥١,٤٥ مليار دولار بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥.

وأكد أن زيادة تدفقات التحويلات تسهم في تعزيز المعروض من العملة الصعبة داخل الجهاز المصرفي بما يدعم قوة الجنيه ويحد من الضغوط على الدولار وتوفير مستلزمات الإنتاج للصناعة المحلية ما ينعكس على تراجع أسعار السلع واستدامة انخفاض معدلات التضخم تدريجيًا وتحقيق استقرار مالي حقيقي.

واكد على أن تسهيل التحويلات المالية عبر تطبيق إنستا باي في عدد من الدول، إلى جانب قرار البنك المركزي بمنح تراخيص لعدد من البنوك المصرية لتفعيل خدمة استقبال الحوالات الخارجية وإضافتها فورًا إلى حسابات العملاء عبر شبكة المدفوعات اللحظية كان له أثر مباشر في دعم الزيادة الملحوظة بتحويلات المصريين العاملين بالخارج.

فيما أكد الدكتور مدحت نافع، الخبير المصرفى، أن القفزة الملحوظة فى تحويلات المصريين العاملين بالخارج تعود بالأساس إلى استعادة الثقة فى النظام النقدى، بعد تطبيق سياسات نقدية أكثر احترافية وواقعية، أعادت التوازن لسوق الصرف.

و في سياق متصل ، أكد الدكتور محمد عبدالهادي، الخبير الاقتصادي، أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج ارتفعت خلال الفترة من يناير إلى نوفمبر ٢٠٢٥ بنسبة ٤٢,٥٪ لتسجل أعلى قيمة تاريخية بلغت نحو ٣٧,٥ مليار دولار، وهذه الزيادة في التحويلات تعود إلى عدة أسباب، أبرزها استقرار سعر الصرف وتحسن قيمة الجنيه المصري، ما أدى إلى زيادة ثقة المغتربين في تحويل أموالهم إلى الدولة المصرية.

وأشار عبدالهادي، إلى أن هذه الزيادة كان لها انعكاسات إيجابية كبيرة على الاقتصاد المصري، حيث ساهمت في رفع الاحتياطي النقدي الأجنبي إلى أكثر من ٥٠ مليار دولار، ما يسهل تمويل الواردات من السلع والمواد الخام، ويساعد على استقرار الأسعار وتقليل التضخم خلال الفترة المقبلة.

وشدد الخبير الاقتصادي، على أن زيادة تحويلات المصريين تدعم الاقتصاد الوطني وتعزز الحصيلة الدولارية للدولة، وتخفض الحاجة للاقتراض الخارجي، وتدعم استقرار الدولة المصريّة، مشيرًا إلى أن مصر نجحت في جذب استثمارات أجنبية كبيرة خلال الفترة الأخيرة، مؤكدًا أن البلاد تظل الوجهة الأساسية لجذب المزيد من الاستثمارات.

ناصر ..

خبراء ومصرفيون يحللون أسباب تصدر أدوات الدين رهانات الأجانب على الاستثمار في مصر خلال ٢٠٢٦

نمو قياسي في مبيعات أدوات الدين المحلية بنحو 73% لتتجاوز 9,5 تريليون جنيه خلال 2025 ..

الخبراء : استمرار الإقبال سواء من المستثمرين الأجانب أو المحليين سيظل مرهوناً بقدرة الحكومة على تمويل العجز من مصادر الإيرادات بخلاف الاقتراض

واصلت أدوات الدين الحكومية في مصر ترسيخ موقعها كوجهة الاستثمار الأولى للمستثمرين الأجانب، في وقت يراهنون فيه على تحسن المشهد الاقتصادي خلال ٢٠٢٦، وذلك بدعم من ارتفاع العائد الحقيقي على الجنيه وتراجع أسعار الفائدة على الدولار عالميا.

وكانت أدوات الدين الحكومية واصلت جذب المستثمرين الأجانب خلال العام الماضي ٢٠٢٥، مع نمو مبيعاتها بنسبة ٧٣٪ لتتجاوز ٩,٥ تريليون جنيه، مدعومة بارتفاع العائد الحقيقي على الجنيه وتراجع أسعار الفائدة العالمية ، و من المتوقع استمرار التدفقات الأجنبية في ٢٠٢٦، مع تحسن استقرار سعر الصرف واهتمام متزايد بأسواق الأسهم والسندات طويلة الأجل.

وسجلت مبيعات أدوات الدين المحلية نمواً قياسياً خلال عام ٢٠٢٥، إذ قفزت بنحو ٧٣٪ لتتجاوز ٩,٥ تريليون جنيه، مقابل نحو ٥,٥ تريليون جنيه في عام ٢٠٢٤، وفق بيانات البنك المركزي المصري ، وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بزخم قوي في تدفقات المستثمرين الأجانب، إلى جانب اتساع احتياجات التمويل الحكومية.

تعد أدوات الدين الحكومية، كأذون وسندات الخزانة، من أبرز الوسائل التي تعتمد عليها البنوك لتوظيف فائض السيولة المتاحة لديها، في ظل التوسع المستمر للبنك المركزي في طرح عطاءات أدوات الدين التابعة لوزارة المالية، وتتيح هذه الأدوات للبنوك فرصة للاستثمار في أدوات مالية مضمونة العائد، خصوصًا مع ارتفاع العوائد المرتفعة المقدمة من أذون وسندات الخزانة.

وتعد هذه الأدوات بمثابة «ملاذ آمن» للبنوك، حيث يمكن استخدامها كوسيلة لتوجيه السيولة الفائضة إلى استثمارات مضمونة، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية، فهي واحدة من الخيارات المهمة للبنوك التي تبحث عن استثمار آمن ومربح في الوقت ذاته.

وطرح البنك المركزي خلال الأسبوع الأول من يناير ٢٠٢٦، أذون خزانة وسندات بقيمة بلغت ١٩٠ مليار جنيه وشمل الطرح أذون خزانة بـ١٦٠ مليار جنيه لآجال قصيرة، وسندات خزانة بـ٣٠ مليار جنيه لآجال متوسطة وطويلة.

وكشف البنك المركزي عن ارتفاع استثمارات العملاء الأجانب بأذون الخزانة لتسجل ما يعادل ٢,٠٦٣ تريليون جنيه بنهاية يوليو ٢٠٢٥، مقابل ما يعادل ١,٩٠٦ تريليون جنيه بنهاية يونيو السابق عليه.

وبلغت استثمارات بنوك القطاع الخاص بأذون الخزانة سجلت ٧٥٠,٣٧٥ مليار جنيه بنهاية يوليو مقابل ٦٩٩,٦ مليار جنيه بنهاية يونيو ، وسجلت استثمارات بنوك القطاع العام سجلت ٤٩٦,١ مليار جنيه بنهاية يوليو ٢٠٢٥، مقابل ٤٦٣,٠٣ مليار جنيه بنهاية يونيو السابق.

وسجلت استثمارات فروع البنوك الأجنبية نحو ٥٩,١٨٣ مليار جنيه بنهاية يوليو ، مقابل ٤١,٦٢٣ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٥، ومبيعات أدوات الدين المحلية سجلت نمواً قياسياً خلال عام ٢٠٢٥، إذ قفزت بنحو ٧٣٪ لتتجاوز ٩,٥ تريليون جنيه، مقابل نحو ٥,٥ تريليون جنيه في عام ٢٠٢٤، وارتفعت استثمارات الأجانب في أذون الخزانة فقط بنحو ١٠,٧ مليار دولار خلال الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٢٥، لتسجل مستوى قياسياً بلغ ٤٢,٤ مليار دولار بنهاية يوليو. وبلغت مشتريات الأجانب من الأذون عبر السوق الثانوية نحو ٩,٢ مليار دولار حتى نوفمبر، مقارنة بنحو ١٤ مليار دولار خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤.

وفي ضوء ذلك قال تامر يوسف مدير قطاع الخزانة والمعاملات الدولية في أحد البنوك الخاصة، إن هناك إقبال كبيرمن قبل المستثمرين الأجانب والعرب علي الاستثمار في أذون الخزانة والسندات، إلى جانب التزام البنوك بالاستثمار فيها من خلال المتعاملين الرئيسيين.

وأضاف أن الاستثمار في أذون الخزانة سيظل قويا رغم انخفاض سعر العائد، بفضل الثقة في الإقتصاد المصري وسعر الفائدة الذي يعتبر مرتفعاً، مقارنة بالأسعار في الدول الأخرى.

وأشار إلى أن إصدار أذون وسندات خزانة يعد بمثابة أهم أداة من أدوات التمويل الحكومي، والتي تعتمد عليها الحكومة بشكل كبير لتمويل المشروعات التنموية، والتي تحقق نتائج أعمال وأرباح مرتفعة، وبالتالي ينعكس بالإيجابية على الناتج المحلي الإجمالي في الموازنة العامة للدولة.

تدفقات الأجانب و أدوات الدين

وبحسب الخبراء ، فإنه يُتوقع أن تستمر تدفقات الأجانب إلى أدوات الدين خلال العام الجاري، مستفيدة من ارتفاع العائد الحقيقي على الجنيه في ظل تباطؤ معدل التضخم، إلى جانب هبوط أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، ما يعزز جاذبية الاستثمار في مصر.

و أرجع محللو اقتصاد كلي ومصرفيون هذا الارتفاع في شهية الأجانب للاستثمار في أدوات الدين الحكومي، إلى تعافي أربعة مؤشرات اقتصادية رئيسية بالتزامن، تتضمن استمرار تراجع معدلات التضخم، وانخفاض مخاطر مبادلة الديون، وتحسن التصنيف الائتماني لمصر، فضلاً عن مرونة سعر الصرف.

وأوضح المحللون أن هذه العوامل، إلى جانب الاستقرار النسبي للتوترات الجيوسياسية في المنطقة، دفعت المستثمرين الأجانب إلى تعزيز رهاناتهم على ما يُعرف بـ«تجارة الفائدة» في السوق المصرية، رغم تراجع أسعار العائد على الجنيه لمرات متتالية خلال العام الحالي.

و في تقرير علي منصة الشرق بلومبرج ، تقول سهر الدماطي، نائبة رئيس بنك مصر الأسبق إن البنك المركزي خفض أسعار الفائدة الرئيسية بإجمالي ٧,٢٥٪ خلال خمسة اجتماعات العام الماضي، بالتوازي مع انحسار معدل التضخم. ويبلغ سعر الفائدة الحقيقي حاليا نحو ٧,٥% .

أضافت الدماطي، أن خفض سعر الفائدة على الجنيه لم يُفقد أدوات الدين جاذبيتها، لا سيما في ظل تراجع مخاطر الاستثمار في أذون وسندات الخزانة المصرية، وهو ما يشجع المستثمرين الأجانب على الاستمرار في ضخ السيولة.

وأضافت أن احتياج وزارة المالية لتمويل عجز الموازنة يمثل عاملاً إضافياً يدعم استمرار الطروحات بأحجام كبيرة، بما يوفر فرصاً متواصلة لدخول المستثمرين الأجانب ، وتابعت : تُعد أذون وسندات الخزانة مشابهة للأوراق المالية وتُعد من الأدوات التي تستخدمها وزارة المالية لجمع سيولة من الأفراد والشركات والبنوك لتمويل عجز الميزانية.

عوامل دافعة

من جانبه، قال محمد عبد العال، الخبير المصرفي، إن ارتفاع التدفقات الأجنبية واتساع عجز الموازنة كانا من أبرز العوامل التي دفعت وزارة المالية إلى طرح مستويات قياسية من أدوات الدين المحلية خلال العام الماضي.

وأوضح أن استمرار هذا الإقبال، سواء من المستثمرين الأجانب أو المحليين، سيظل مرهوناً بقدرة الحكومة على تمويل العجز من مصادر إيرادات بخلاف الاقتراض، إلى جانب تأثير التطورات الجيوسياسية إقليمياً وعالمياً على شهية المخاطرة.

وبحسب بيانات البنك المركزي المصري، ارتفعت استثمارات الأجانب في أذون الخزانة فقط بنحو ١٠,٧ مليار دولار خلال الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٢٥، لتسجل مستوى قياسيا بلغ ٤٢,٤ مليار دولار بنهاية يوليو. وبلغت مشتريات الأجانب من الأذون عبر السوق الثانوية نحو ٩,٢ مليار دولار حتى نوفمبر، مقارنة بنحو ١٤ مليار دولار خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤.

تأثير إيجابي

وقال محمود نجلة، المدير التنفيذي لأسواق النقد والدخل الثابت في شركة «الأهلي للاستثمارات المالية»، إن العام الجديد قد يشهد استمرار تدفقات المستثمرين الأجانب على أدوات الدين المحلية، لكن بوتيرة أقل مقارنة بالعام الحالي، بعد وصولها إلى مستويات قياسية.

أضاف أن استقرار سعر الصرف وفق التوقعات، إلى جانب استمرار العائد الحقيقي الإيجابي على الجنيه، من شأنه دعم جاذبية الاستثمار في أدوات الدين، والحفاظ على استثمارات الأجانب القائمة، مع إمكانية جذب تدفقات جديدة.

وشهد الجنيه المصري تحسناً ملحوظاً خاصة خلال النصف الثاني من ٢٠٢٥، بدعم من تدفقات قوية للنقد الأجنبي مع تحسن إيرادات السياحة واستقرار السوق النقدية، إذ ارتفع متوسط سعر صرف الجنيه أمام الدولار في البنوك المصرية بنحو ٦,٢٪ ليصل إلى نحو ٤٧,٦ جنيه بنهاية العام، وفق بيانات البنك المركزي المصري.

في المقابل، يتوقع هاني جنينة، رئيس قسم البحوث بشركة «الأهلي فاروس لتداول الأوراق المالية»، أن تشهد سوق الأسهم المصرية عودة تدريجية لاستثمارات الأجانب خلال عام ٢٠٢٦، خاصة خلال النصف الثاني من العام، مع تزايد اهتمام المؤسسات الأجنبية بالسوق.

أوضح جنينة، أن تزايد الاستفسارات من مستثمرين أجانب حول أوضاع السوق والفرص المتاحة يعكس بداية هذا الاهتمام، مرجحا أن تكون العودة أكثر وضوحاً خلال النصف الثاني من العام الجديد.

ولفت إلى أن هذا الاهتمام سينعكس في البداية على الأسهم ذات السيولة المرتفعة، باعتبارها الأكثر ملاءمة لاستراتيجيات المستثمرين المؤسسيين، من حيث سهولة تكوين المراكز وبيعها وإدارة المخاطر. وتوقع في الوقت ذاته أن يظل القطاع المالي في مقدمة عناصر الجذب للمستثمرين الأجانب بالبورصة.

أما على صعيد أدوات الدين طويلة الأجل، فرجح جنينة أن تشهد السندات المصرية إقبالا من جانب المستثمرين الأجانب، في ظل مستويات العائد المرتفعة وتوقعات خفض أسعار الفائدة على المدى المتوسط، ما قد يفتح المجال لتحقيق مكاسب رأسمالية إضافية.

كما أشار إلى أن تفعيل برنامج الطروحات الحكومية يمثل عاملا محوريا لجذب استثمارات أجنبية مستدامة، خاصة من صناديق الثروة السيادية التي تفضل الأسهم ذات العوائد النقدية المنتظمة أكثر من الاعتماد على أسهم النمو فقط.

ويرى عمرو الألفي، رئيس قسم البحوث بشركة «ثاندر لتداول الأوراق المالية»، أن أذون الخزانة ستظل الوجهة الأولى للمستثمرين الأجانب، لا سيما مع تعافي سعر صرف الجنيه أمام الدولار، لافتا إلى أن عودة الأجانب بقوة إلى الأسهم ستظل مرهونة بطرح شركات جديدة وتوسيع الأدوات المتاحة، بما في ذلك المشتقات المالية المنتظر إطلاقها في البورصة المصرية.

وفي ظل هذه التطورات، سجل الأجانب صافي مبيعات في سوق الأسهم خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام ٢٠٢٥ بنحو ١٦ مليار جنيه، مقارنة بصافي بيع بلغ ٧,٦ مليار جنيه في عام ٢٠٢٤، ما يعكس استمرار الحذر تجاه سوق الأسهم مقابل الإقبال الأكبر على أدوات الدين.

عوامل الدعم

في سياق متصل ، قال مدير وحدة أدوات الدين في شركة «نير للاستشارات»، محمد النجار، إن تدفقات استثمارات المؤسسات الأجنبية في أدوات الدين المصرية شهدت تغيرات ملحوظة مع نهاية عام ٢٠٢٥ ومطلع عام ٢٠٢٦، نتيجة مجموعة من العوامل المتحركة في مقدمتها توقعات سعر الصرف وأسعار الفائدة محلياً وعالمياً.

وأوضح النجار في تصريحات له، أن توقعات تحركات سعر الصرف لعبت دوراً مهماً في توجيه التدفقات النقدية، مشيراً إلى قرار مؤسسة «ستاندرد آند بورز» الأخير الذي رفع تقديراته لسعر الدولار مقابل الجنيه المصري إلى مستوى ٤٧ جنيها، وهو ما عزز التوقعات بخفض محتمل في سعر الصرف، وأوجد حالة من الترقب لدى المستثمرين.

وأضاف أن توقعات خفض أسعار الفائدة في الأسواق العالمية والسوق المصرية كانت عاملا داعما، لافتا إلى أن التخفيضات التي بلغت نحو ١٠٠ نقطة أساس بنهاية العام الماضي، إلى جانب احتمالات تخفيضات إضافية مستقبلا، قد تشجع على زيادة الاستثمار في أدوات الدين المصرية خلال الفترة المقبلة.

وأشار النجار إلى تحسن المؤشرات الأساسية للاقتصاد الكلي، وفي مقدمتها تراجع معدلات التضخم من مستويات تقارب ١٢,٤٪ في نهاية نوفمبر الماضي، مع توقعات بانخفاضها إلى قرابة ١٢٪ بنهاية العام ثم إلى نطاق ١١٪ خلال ٢٠٢٦.

واعتبر أن هذه التطورات انعكست على سلوك المستثمرين الأجانب، حيث أظهرت إصدارات هذا الأسبوع بوادر تحول في التوجهات من الأدوات قصيرة الأجل إلى الأطول أجلاً.

وبيّن أن عوائد أذون الخزانة لآجال ٦ أشهر اقتربت من مستويات ٢٥,٤٪ إلى ٢٥,٦٪، مقارنة بنحو ٢٥,٣٪ لآجال الثلاثة أشهر، وهو ما قد يشير إلى بداية تغيير تدريجي في استراتيجيات الاستثمار.

وفي ما يتعلق بالآفاق المستقبلية، رجّح النجار أن تشهد أدوات الدين المحلية تراجعاً تدريجياً خلال فترة تتراوح بين شهر وشهر ونصف، لكن من المستبعد هبوط العوائد إلى مستويات تقارب ٢٠٪ خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦، متوقعاً أن تحافظ الأدوات قصيرة الأجل على نطاق يتراوح بين ٢٣٪ و٢٣,٥٪ خلال الفترة المقبلة.

وأضاف أن انخفاض العوائد مرجح أن يبدأ بشكل أوضح اعتباراً من الربع الثاني أو النصف الأول من عام ٢٠٢٦، وربما يمتد إلى الربع الثالث من العام نفسه، بما يتماشى مع السياسة النقدية للبنك المركزي وخفض أسعار الفائدة بصورة تدريجية.

وأكد أن وتيرة الخفض المحدودة لن يكون لها تأثير كبير، بينما سيكون الأثر الأوضح مع تخفيضات تقارب ١٠٠ نقطة أساس في كل مرة، وصولاً إلى مستويات أدنى خلال عام ٢٠٢٦، مشدداً على أن الأسواق تترقب قدرة البنك المركزي على مواءمة سياسته مع المتغيرات الاقتصادية.

شيماء مرسي

بنك نكست يتعاون مع IBM وشركة الإلهام للحلول البرمجية لتمكين الجيل الجديد من الخدمات المصرفية الرقمية

أعلن بنك نكست، عن اعتماده حلول IBM Instana®، وIBM Turbonomic®، وIBM Cloud Pak®، بالشراكة مع شركة الإلهام للحلول البرمجية، وذلك لتسريع عملية التحول الرقمي للخدمات المصرفية.

يهدف تطبيق هذه التقنيات إلى بناء نظام مراقبة فورية وأتمتة استخدام الموارد مع تحقيق التكامل المتقدم بين الأنظمة. ويهدف هذا النهج المتكامل إلى تعزيز المرونة، وتقليل فترات التوقف، وتحسين استخدام موارد تكنولوجيا المعلومات، وتقديم تجارب مصرفية رقمية أسرع وأكثر موثوقية لعملاء البنك.

وسط التحول السريع الذي يشهده القطاع المالي المصري نحو نماذج مصرفية رقمية أكثر ذكاءً ومرونة، يعمل بنك نكست على تطوير بيئته التكنولوجية الأساسية للتغلب على قيود الأنظمة القديمة وبناء بنية رقمية حديثة قابلة للتطوير وقادرة على التكيف مع المتغيرات المستقبلية. يهدف هذا التحول إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية، وتسريع تقديم الخدمات، وزيادة قدرة البنك على التعاون السلس مع شركاء التكنولوجيا المالية، مما يتيح تقديم تجارب آمنة ومبتكرة لعملاء.

لتحسين أداء التطبيقات وكفاءة الموارد، اعتمد بنك نكست حلول IBM Instana® للمراقبة الفورية عبر تطبيقاته المصرفية الرقمية، مما يتيح كشفًا استباقيا وحلاً أسرع للمشكلات لتعزيز تجارب العملاء. وبالتوازي، تقدّم حلول IBM Turbonomic® تحسينًا آليًا ذكيًا للموارد في بيئات السحابة الهجينةالداخلية، يُساعد البنك على تعظيم استفادته من تكنولوجيا المعلومات، وخفض التكاليف التشغيلية، والحفاظ على أداء مستقرّ على نطاق واسع.

وفي إطار تعزيز السعة التشغيلية، اعتمد بنك نكست تقنيات IBM Cloud Pak® for Integration وIBM Cloud Pak® for Business Automation، اللذين يعملان على نظم Red Hat® OpenShift®، لإنشاء منصة رقمية موحدة تبسّط العمليات، وتقلل تعقيد النظام، مع دعم تطوير الخدمات الجديدة ونشرها بسرعة أكبر. مكن هذا التحول البنك من تقديم خدمات أكثر كفاءة عبر نموذج تطوير مستمر، مع تحسين التكاليف وزيادة موثوقية المنصة.

في هذا الإطار، أوضح تامر سيف، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدبلبنك نكست، أن التعاون مع شركتي IBM والإلهام للحلول البرمجية يعد جزءًاأساسيًا من استراتيجية التحول التي يتبناها البنك. حيث ساهم اعتماد نموذجDevOps في تعزيز قدرات البنك على أتمتة العمليات، مما زاد من مرونة البنيةالتقنية وجعل البنك أكثر جاهزية للتكامل مع شركات التكنولوجيا المالية منخلال نظام يعتمد على واجهات برمجة التطبيقات (API-driven)، مما يمهدلبيئة أكثر ابتكارًا وانفتاحًا.

وأضاف أن هذا التقدم يعزز من موثوقية المنصةالرقمية للبنك، ويرفع كفاءة العمليات، ويساهم في تسريع تقديم الخدماتوتوسيع نطاق الحلول الرقمية، مما ينعكس إيجابًا على تجربة العملاء ويتيحتلبية احتياجاتهم بشكل أسرع وأفضل.

وعلقت مروة عباس، المدير العام لشركة IBM شمال شرق أفريقيا:"نفخر في IBM بدعم بنك نكست في بناء بيئة مصرفية رقمية سحابية عالية الأداء، مدعومة بمراقبة فورية، وتحسين ذكي للموارد، وتكاملها، وأتمتتها"،وأضافت: "وباعتماد IBM Instana وIBM Turbonomic في قلب هذا التحول، يكتسب البنك الرؤية والتحكم اللازمين لتعزيز المرونة، وتحسين الأداء على نطاق واسع، ودفع الابتكار. يعكس هذا التعاون قوة منظومة شركائنا الاستراتيجيين، حيث تلعب شركة الإلهام دورًا محوريًا في نجاح التنفيذ".

قال كمال حداد، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة الإلهام للحلولالبرمجية: «يصفتنا شريكا بلاتينيًا معتمدًا لشركة IBM، فإن تعاوننا مع بنكنكست يتجاوز حدود التنفيذ التقني ليشكل رحلة مشتركة نحو تحول رقميمتكامل. وخلال الأشهر الستة الماضية، طوّرت فرق بنك نكست قدرات تقنيةوتشغيلية متقدمة من خلال هذا التعاون الوثيق، وقد جاءت النتائج ملحوظةومؤثرة. ويعكس هذا التقدم ما يمكن تحقيقه من إنجازات أكبر في المرحلةالمقبلة."

تشمل مبادرة تحديث بنك نكست مكونًا أساسيًا يركز على بناء القدرات لضمان الاستدامة طويلة الأجل. يتم تعزيز مهارات فرق البنك من خلال عقد ورش عمل منظمة وبرامج تدريبية عبر الإنترنت تتناول ممارسات المراقبة والتحليل والتكامل والأتمتة، إلى جانب عمليات التطوير والبنية التحتية (DevOps). يعزز هذا النهج الخبرة الداخلية، ويدعم خارطة طريق البنك لتوسيع الخدمات الرقمية باستمرار عبر خطوط أعماله.

من خلال هذا التعاون، لعبت شركة الإلهام للحلول البرمجية دورًا مهما في وضعالأساس الرقمي الذي مكن بنك نكست من تحقيق تحوّله. شمل ذلك مجالات المراقبة والتحليل، وتحسين الموارد، وصولا إلى التكامل وتنفيذ الأتمتة وأطر التسليم. كما ساهم التعاون في نقل المعرفة الشاملة، مما أتاح لفرق بنك نكست العمل بشكل مستقل وتطوير نظامها الرقمي بنجاح.

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
● السنة الثامنة عشر ● الاحد 11 يناير 2026 ● العدد 825

مجلس الوزراء يوافق على زيادة مساهمة مصر في صندوق النقد العربي

وافق مجلس الوزراء برئاسة مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، على مشروع قرار رئيس الجمهورية بشأن الموافقة على قرار مجلس محافظي صندوق النقد العربي رقم (9) لسنة 2024 الصادر بإقرار «زيادة رأس مال الصندوق، وكذا تعديل المواد 11، و12، و15، و18، و21، و22، و23 من اتفاقية تأسيس الصندوق».

وتأتي الموافقة على زيادة مساهمة جمهورية مصر العربية انطلاقا من دورها التاريخي فيما يتعلق بدعم مختلف مؤسسات العمل العربي المشترك، وعلى رأسها صندوق النقد العربي الذي يعمل منذ نشأته في سبعينيات القرن الماضي على توفير مختلف سبل الدعم المادي والفني للدول الأعضاء؛ في مواجهة التحديات الاقتصادية المتتالية، كما أن زيادة رأس المال المقترحة ستسمح لمصر بمضاعفة استفادتها من موارد الصندوق حال استدعت الحاجة، خاصة وأن التسهيلات التي يقدمها الصندوق تتسم بتسهيلات متفردة، مقارنة بغيره من المؤسسات التمويلية سواء الإقليمية أو الدولية.

الرقابة المالية تصدر ضوابط منح التمويل غير المصرفي بالعملة الأجنبية

أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية برئاسة الدكتور محمد فريد، قرارًا رقم ٣١٨ لسنة ٢٠٢٥ ، بشأن ضوابط منح التمويل غير المصرفي بالعملة الأجنبية.

تسري أحكام هذا القرار في شأن تمويل الشركات والجهات المرخص لها بمزاولة أنشطة التأجير التمويلي والتخصيم وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة لعملائها بالعملة الأجنبية، ولا يجوز للشركات والجهات المشار إليها تمويل عملائها بالعملة الأجنبية فيما لم يرد به حكم بهذا القرار.

ووفقًا للقرار، يلتزم المرخص لهم بمزاولة نشاطي التأجير التمويلي وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عند تمويل عملائهم بالعملة الأجنبية بمراعاة بغض الضوابط منها أن يكون التمويل بشأن عملية استيرادية تدخل في نشاط العميل وأن تكون مؤيدة بالمستندات الدالة على فتح اعتماد مستندي لدى البنوك أو ما في حكمها من مستندات أو إشعارات مستندية أو إلكترونية نظير العملية الاستيرادية ويُستثنى من ذلك العميل الذي يمارس نشاطه بإحدى المناطق الحرة.

كما يتطلب بذل عناية الرجل الحريص عند إعداد الدراسة الائتمانية للعميل على أن تتضمن على وجه الأخص؛ التحقق من الغرض من التمويل، وسابقة أعماله ، والوقوف على الموقف المالي له وأن لديه المصادر الكافية من العملة الأجنبية لسداد مبلغ التمويل من عائد النشاط، وذلك دون الإخلال بإجراء الاستعلام الائتماني المعمول به في هذا الشأن.

بينما تلتزم الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التخصيم عند تمويل عملائها بالعملة الأجنبية من خلال قبول عمليات تخصيم دولي بالعملة الأجنبية بمراعاة ضوابط اخرى منها أن تكون معاملة التخصيم بها طرفًا خارجيًا (بائع الحقوق المالية أو المدين بتلك الحقوق)، وأن تكون المعاملة التي يتم تخصيمها مرتبطة بعملية تصديرية أو استيرادية مرتبطة بنشاط بائع الحقوق المالية والمدين وأن تكون مؤيدة بالمستندات الدالة على ذلك.

كما يجب مراعاة أن يكون للمخصم حق الرجوع على البائع في حالة عدم قيام المدين بالسداد، مع وجود مُخصم مراسل باتفاق التخصيم وأن يكون المخصم والمخصم المراسل أعضاء في مجموعة شركات التخصيم الدولية (Factors Chain International F.C.I).

وكذلك بذل عناية الرجل الحريص عند إعداد الدراسة الائتمانية للمدين أو بائع الحقوق المالية، والوقوف على الموقف المالي للطرف الملتزم بالسداد وأن لديه المصادر الكافية من العملة الأجنبية للسداد من عائد النشاط، وذلك دون الإخلال بإجراء الاستعلام الائتماني المعمول به في هذا الشأن.

وأشار القرار إلى إلزام الشركات والجهات المخاطبة بأحكام هذا القرار بأن يكون مصدر العملة الأجنبية لتمويل عملائها من خلال الموارد الذاتية للشركة إذا كان رأس مالها بالعملة الأجنبية، أو البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري أو الجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي، أو الجهات الأجنبية التي توافق عليها الهيئة وذلك قبل ابرام اتفاق التمويل.

من مجلة World Economic Magazine

بنك القاهرة يحصد جائزة أفضل بنك في مجال ائتمان الشركات في مصر لعام ٢٠٢٥

تتويجاً لجهوده المتواصلة في دعم الشركات والمؤسسات، حصل بنك القاهرة على جائزة «أفضل بنك في مجال ائتمان الشركات في مصر لعام ٢٠٢٥» من مجلة World Economic Magazine تقديراً لدور البنك الريادي في مجال ائتمان الشركات.

وقال بهاء الشافعي، نائب الرئيس التنفيذي ببنك القاهرة، إن تتويج البنك بهذه الجائزة يعكس التزاما متواصلا بتطوير ورفع مستوى الخدمات المقدمة للعملاء من الشركات، كما يبرز مدى تطور أدوات التمويل التي تواكب التغيرات المتسارعة في السوق المصرفي المصري، مؤكدًا استمرار البنك في دعم مختلف القطاعات الاقتصادية ودعم خطط التنمية المستدامة.

فيما أعرب محمد شاكر، المشرف على مجموعة الائتمان المصرفي للشركات وقطاع ائتمان القروض المشتركة والتمويل الهيكلي ببنك القاهرة، عن اعتزازه بهذا التقدير الدولي لجهودات البنك، مشيرًا إلى أن هذا التكريم يعكس نجاح استراتيجية البنك في دعم قطاع الشركات من خلال الخدمات والحلول التمويلية الشاملة والمرنة التي يقدمها بنك القاهرة والتي تسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

كما أكد محمد لاشين، رئيس مجموعة الائتمان المصرفي ببنك القاهرة، أن هذا التكريم يمثل حافزًا إضافيًا لفريق العمل بمجموعة الائتمان المصرفي، لمواصلة تقديم أفضل المنتجات والتسهيلات، مشددًا على حرص البنك على بناء علاقات طويلة الأمد مع الشركات ودعم خططها للنمو. موضحاً أهمية التركيز على التحول الرقمي ومواكبة تطورات السوق لتقديم أفضل الخدمات والمنتجات.

ويأتي هذا التتويج ليواصل بنك القاهرة مسيرته الناجحة في حصد الجوائز الإقليمية والدولية المرموقة، تأكيداً لريادته في مجال ائتمان الشركات، وتفوقه في تقديم حلول مالية مستدامة تسهم في دعم الاقتصاد المصري وتعزيز مكانته بين أبرز البنوك العاملة في السوق.

بعد أن اسجل أعلي مستوي بتاريخه و وصل إلي ٥١,٤٥ مليار دولار بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥

مؤسسات مالية ومحللون يرصدون تأثير قفزات احتياطي النقد الأجنبي علي قيمة الجنيه و مستوي التضخم خلال ٢٠٢٦

أعلن البنك المركزي أن صافي الاحتياطيات من العملات الأجنبية ارتفع بنحو 1.2 مليار دولار، بما يعادل 2.4%، ليصل إلي 51.451 مليار دولار بنهاية ديسمبر 2025، مقارنة بـ 50.215 مليار دولار في نوفمبر السابق.

ويمثل هذا المستوى أعلى قيمة تاريخية للاحتياطيات الأجنبية لدى مصر، مسجلا استمرار تحسن المؤشرات المالية والقدرة على دعم الاستقرار النقدي في البلاد.

و كشف البنك المركزي عن ارتفاع أرصدة الذهب المدرجة ضمن الاحتياطي الأجنبي إلي نحو 18.166 مليار دولار بنهاية ديسمبر 2025، مقابل 17.252 مليار دولار في نوفمبر الماضي، بزيادة بلغت نحو 914 مليون دولار.

وأظهرت البيانات ارتفاع قيمة العملات الأجنبية ضمن الاحتياطي النقدي إلى 33.232 مليار دولار بنهاية ديسمبر الماضي، مقابل 32.905 مليار دولار في نوفمبر، بزيادة قدرها 327مليون دولار.

تطور احتياطي النقد الأجنبي في مصر

- سجل احتياطي النقد الأجنبي لمصر في نهاية شهر يناير 47.265 مليار دولار، مرتفعاً من 47.109 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2024.

- ارتفع احتياطي النقد الأجنبي لمصر في نهاية فبراير 2025 بقيمة 129 مليون دولار، ليسجل 47.394 مليار دولار.

- وسجل الاحتياطي النقدي لمصر ارتفاعًا بنهاية مارس 2025 بقيمة 363 مليون دولار، ليسجل 47.757 مليار دولار.

وشهد شهر إبريل 2025 ارتفاع في احتياطي النقد الأجنبي لمصر بقيمة 387 مليون دولار، ليسجل 48.144 مليار دولار.

دولار

- وسجل احتياطي النقد الأجنبي لمصر ارتفاعًا جديدًا في نهاية شهر مايو 2025 ليسجل 48.526 مليار دولار، بزيادة قدرها 382 مليون دولار.

- وواصل احتياطي النقد الأجنبي لمصر ارتفاعه في بنهاية يونيو 2025 ليسجل 48.700 مليار دولار، بزيادة قدرها 174 مليون دولار.

- وسجل احتياطي النقد الأجنبي لمصر في بنهاية يوليو 2025، ارتفاعًا ليصل لـ 49.036 مليار دولار، بزيادة قدرها 336 مليون دولار.

- وواصل احتياطي النقد الأجنبي لمصر ارتفاعه في نهاية أغسطس 2025 ليسجل 49.250 مليار دولار، بزيادة قدرها 214 مليون دولار.

- وشهد احتياطي النقد الأجنبي لمصر بنهاية سبتمبر 2025 زيادة قدرها 283 مليون دولار، ليسجل 49.533 مليار دولار.

- وارتفع احتياطي النقدي الأجنبي لمصر إلى 50.071 مليار دولار بنهاية شهر أكتوبر 2025، بزيادة قدرها 538 مليون دولار.

وارتفع صافي الاحتياطي النقدي الأجنبي في مصر ليصل إلى 50.215 مليار دولار في نهاية شهر نوفمبر 2025، بزيادة قدرها 144.4 مليون دولار خلال الشهر.

ويأتي النمو المطرد في صافي الاحتياطيات الدولية لمصر مدعوماً بتحسن مصادر إيرادات البلاد من العملة الأجنبية حيث تشهد الصادرات ارتفاعاً متصاعداً منذ بداية العام الحالي، وارتفاع تدفقات الدخل من السياحة وتحويلات المصريين العاملين بالخارج.

نتائج ارتفاع وتيرة الاحتياطي النقدي

ويرى محللون أن هذا الارتفاع التاريخي يعزز استقرار سوق الصرف، ويحد من الضغوط على الجنيه المصري، خاصة مع تحسن موارد النقد الأجنبي من الصادرات غير البترولية.

ومع اقتراب شهر رمضان، يتوقع خبراء أن يساهم ارتفاع الاحتياطي في تهدئة وتيرة ارتفاع أسعار السلع الغذائية المستوردة، خاصة القمح والزيوت والسكر، من خلال توفير العملة الأجنبية اللازمة للاستيراد دون ضغوط.

و تعليقا علي تطور الاحتياطي النقدي ، يقول الخبير المصرفي أحمد عبدالعزيز ، أن هذا النمو جاء نتيجة عدة عوامل، أبرزها تسلم مصر دفعة نقدية بقيمة 3.5 مليار دولار مرتبطة بصفقة استثمارية كبيرة، وارتفاع قيمة أرصدة الذهب لتصل إلى 18.166 مليار دولار بفضل صعود أسعار الذهب عالميا أو زيادة حيازات الذهب المحلي.

بالأضافة إلي أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج وأصلت نموها القوي بنسبة 42.8% خلال أول عشرة أشهر من 2025 لتصل إلى 33.9 مليار دولار، ما ساهم في تعزيز السيولة الدولارية لدى البنك المركزي.

و أشار عبدالعزيز ، إلى أن زيادة مكون العملات الأجنبية بمقدار 327 مليون دولار إلى 33.232 مليار دولار يعكس تحسن ميزان المدفوعات واستقرار سعر الصرف وسياسات البنك المركزي الناجحة.

و يعكس ارتفاع الاحتياطيات النقدية الأجنبية لمصر إلى 51.452 مليار دولار بنهاية ديسمبر 2025 مؤشرات إيجابية قوية على الاستقرار الاقتصادي والقدرة على مواجهة تحديات الأسواق العالمية.

و ألمح الخبير المصرفي إلي نمو الاحتياطي لم يكن نتيجة عامل واحد، بل جاء مدعومًا بتضافر عدة عناصر أساسية، أبرزها دفعات استثمارية كبيرة وزيادة ملحوظة في تحويلات المصريين بالخارج، إضافة إلى تعزيز أرصدة الذهب والعملات الأجنبية لدى البنك المركزي.

وتؤكد هذه المؤشرات أن السياسات النقدية والمالية في مصر تسير في الاتجاه الصحيح، مع الحفاظ على استقرار سعر الصرف وتحسين ميزان المدفوعات.

كما يبرز النمو في مكون العملات الأجنبية زيادة قدرة الدولة على التعامل مع التزاماتها الدولية والتخفيف من أي ضغوط محتملة على السوق المحلي. ومن منظور اقتصادي استراتيجي، فإن هذه النتائج تمنح مصر قوة مالية إضافية لدعم المشروعات الاستثمارية، وتحفيز النمو الاقتصادي، وضمان استدامة التنمية.

و في سياق أخر يقول الخبير اقتصادي كريم عادل، إن الارتفاع الذي شهده صافي الاحتياطي الأجنبي لمصر ليصل إلى نحو 51.45 مليار دولار بنهاية ديسمبر 2025 يعكس تطورات إيجابية مؤقتة، ولا يعني بالضرورة وصول الاقتصاد إلى مستوى آمن ومستدام على المدى الطويل.

وأوضح عادل ، أن زيادة الاحتياطي خلال الفترة الأخيرة جاءت مدفوعة بعدة عوامل، في مقدمتها ارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج، إلى جانب الصعود القوي في أسعار الذهب عالميًا، مشيرًا إلى أن جزءًا من الاحتياطي الأجنبي المصري مُقوَّم بالذهب، ما يؤدي إلى ارتفاع قيمته الدولارية مع أي زيادة في أسعار المعدن الأصفر.

وأشار كريم إلى أن البنك المركزي المصري لم يوضح بشكل رسمي مصادر هذه الزيادة الأخيرة المقدرة بنحو 1.2 مليار دولار مقارنة بنهاية نوفمبر، مضيفًا أن النمو الطبيعي للاحتياطي يفترض أن يكون مدفوعًا بعوامل حقيقية مثل السياحة والصادرات، إلا أنه يرجّح أن الزيادة الأخيرة ترجع بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار الذهب عالميًا، فضلًا عن تحركات سلة العملات الأجنبية الرئيسية التي يتكون منها الاحتياطي، وعلى رأسها الدولار واليورو والين.

وأكد الخبير الاقتصادي، أن مستوى الاحتياطي الحالي لا يمكن اعتباره آمنًا بصورة كاملة، موضحًا أن المعيار المتعارف عليه دوليًا هو قدرة الاحتياطي على تغطية نحو 9 أشهر من الواردات الأساسية.

ارتباط الاحتياطي النقدي بتحسن قيمة الجنيه

وكانت مؤسسات مالية دولية ومحلية قد رفعت مؤخرًا تقديراتها لأداء عدد من المؤشرات الاقتصادية في مصر خلال العام المقبل، وفي مقدمتها سعر صرف الدولار أمام الجنيه، ومعدلات التضخم، ومعدل النمو.

وجاءت هذه التعديلات مدفوعةً بتحسن ملحوظ ومتزامن في مجموعة من العوامل الاقتصادية، أبرزها النمو القوي في التدفقات الأجنبية، وتراجع حدة التوترات الجيوسياسية في المنطقة، إلى جانب الإقبال المتزايد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة في السوق المصرية، وهو ما عزز الثقة في قدرة الاقتصاد المصري على تحقيق استقرار أكبر وجذب المزيد من الاستثمارات خلال المرحلة المقبلة.

وتباينت توقعات بنوك الاستثمار بشأن قوة الجنيه المصري، حيث تراوحت معدلات رفع التقديرات بين 2 و4%، مع نطاق تداول جديد للعملة بين 45 و49 جنيها للدولار، مقارنة بتوقعات سابقة كانت تشير إلى مستويات أعلى بين 48 و51 جنيها.

ورفع بنك ستاندرد تشارترد توقعاته لسعر الجنيه المصري إلى 49 جنيها للدولار بنهاية العام الحالي بدلا من 51 جنيها سابقا، مرجحا استقراره عند 47.5 جنيها بنهاية الربع الأول مقارنة مع 49 جنيهاً في توقعاته السابقة.

وكذلك عدلت فيتش سوليوشنز توقعاتها لسعر صرف الجنيه بين 47 و49 جنيها للدولار في عام 2026، بدلا من توقعات سابقة عند متوسط مستوى 49 جنيها للعام الحالي.

وتوقعت «إي إف جي هيرميس» ارتفاع متوسط سعر صرف الدولار مقابل الجنيه إلى 48.04 جنيه خلال العام المالي الحالي، على أن يصل إلى مستوى 49 جنيها خلال العام المالي المقبل.

بينما رجحت «شركة الأهلي فاروس» تحسن متوسط سعر الدولار عند نحو 46 جنيها خلال 2026، وقد يصل إلى 45 جنيها بنهاية العام.

وقالت كبير محللي الاقتصاد الكلي في سي آي كابيتال، سارة سعادة، إن هذه التعديلات تعكس تحسنًا ملموسًا في البيئة الاقتصادية الكلية لمصر، مدفوعةً باستمرار التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة دون تخارجات، وتحسن ميزان المدفوعات، واستقرار عائدات السياحة وقناة السويس.

وأضافت سعادة أن سي آي كابيتال عدلت توقعاتها لسعر الصرف بشكل طفيف بما يتماشى مع المتغيرات الاقتصادية الحالية، محددة نطاق تحرك متوسط سعر الجنيه أمام الدولار بين 47.5 و48.5 جنيه خلال العام الجاري، مع ترجيح نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 5%.

وكان الجنيه المصري قد اختتم عام 2025 بأداء قوي، إذ ارتفع بنسبة 6.7% أمام الدولار على مدار تعاملات العام الماضي.

ومن جانبه أكد خبير أسواق المال هيثم فهمي أن استقرار سعر صرف الدولار أمام الجنيه المصري، وارتفاع احتياطيات النقد الأجنبي، يمثلان عوامل رئيسية في تعزيز الثقة بالاقتصاد الوطني.

وأشار فهمي إلى أن نمو تدفقات العملة الأجنبية من مصادر متعددة مثل تحويلات المصريين بالخارج والسياحة والصادرات أسهم في دفع المؤسسات المالية والبحثية لتحسين رؤيتها المستقبلية لمؤشرات الاقتصاد الكلي.

وفي السياق ذاته، أوضح رئيس قسم البحوث في شركة عربية أونلاين، مصطفى شفيع، أن المؤسسات المالية عدلت توقعاتها بشأن مؤشرات الاقتصاد المختلفة استنادًا إلى المتغيرات التي شهدها الاقتصاد المصري في الشهور الأخيرة من العام الماضي، والتي تشير جميعها إلى تحسن وتعاف ملحوظ.

وأشار إلى أن أغلب الترجيحات تتوقع تحرك سعر صرف الدولار في نطاق يتراوح بين 47 و49 جنيهًا خلال عام 2026، مقارنة بتقديرات سابقة كانت تشير إلى مستويات أعلى بين 48 و54 جنيهًا.

«جميع التوقعات ترجح تحركات طبيعية لا تتجاوز 5 إلى 6% صعودًا أو هبوطًا وهو ما يعزز الثقة في قدرة العملة على الحفاظ على توازنها» بحسب شفيع.

وازداد تفاؤل المؤسسات المالية بشأن مسار التضخم خلال العام المقبل، مرجحة استمرار التراجع التدريجي له بدعم من تحسن الأوضاع النقدية وتراجع الضغوط السعرية على السلع الأساسية.

وأشارت إي إف جي هيرميس في أحدث تقاريرها البحثية إلى أن متوسط التضخم قد يصل إلى نطاق يتراوح بين 8 و10% بنهاية 2026، بما يمثل انخفاضًا إضافيًا يتراوح بين 4 و6 نقاط مئوية مقارنة بمستويات عام 2025.

وتوقعت كل من الأهلي فاروس وسي آي كابيتال أن يتراجع معدل التضخم إلى نحو 11% خلال 2026، مدفوعًا بتراجع ضغوط الأسعار وتحسن ميزان المدفوعات واستقرار سوق الصرف، إلى جانب زيادة التدفقات الدولارية من مصادر متعددة.

أما بنك ستاندرد تشارترد، فرجح أن يصل معدل التضخم إلى 11% بحلول يونيو 2026، مع استمرار الانخفاض التدريجي خلال العام الحالي، مدعومًا بزيادة المعروض النقدي واستقرار السياسات المالية والنقدية.

وقدر شفيع أن تسجل معدلات التضخم في المتوسط نحو 10% خلال العام الحالي ، حال عدم حدوث صدمات عالمية أو إقليمية مفاجئة.

وذكرت كبيرة محللي الاقتصاد الكلي في سي آي كابيتال، سارة سعادة، أن معدلات التضخم في مصر تتخذ مسارًا هبوطيًا متواصلًا خلال الفترة الماضية، مع ترجيحات باستمرار هذا الانخفاض بوتيرة أسرع خلال الأشهر المقبلة، خاصة بعد أن امتصت السوق الزيادات السعرية الأخيرة للبنزين وتجاوزها بشكل أفضل وأسرع من المتوقع.

وأكدت أن هذا التطور دفع المؤسسات المالية الدولية والمحلية إلى تحسين توقعاتها بشأن مستويات الأسعار خلال العام المقبل.

وشدد خبير أسواق المال هيثم فهمي على أن السيطرة على التضخم خلال العام الماضي وتوقعات تباطؤه خلال عام 2026 أحد أبرز المؤشرات الإيجابية التي اتخذتها المؤسسات في تقييم اتجاهات الاقتصاد المصري الفترة المقبلة.

"التضخم يمثل أحد أهم العناصر التي يتحدد بناء عليها تكلفة التمويل والاستثمار والفائدة الايجابية، لذا فإن تراجعه في الفترة الأخيرة يمثل نقطة قوة لمؤشرات الاقتصاد المحلي» بحسب فهمي.

وتباطأت وتيرة التضخم في المدن المصرية في نوفمبر، بعد أن تسارعت في الشهر السابق لأول مرة منذ 4 أشهر، حيث ارتفعت أسعار المستهلكين بالمناطق الحضرية على أساس سنوي إلى 12.3% مقارنة مع 12.5% في أكتوبر.

في حين بلغ معدل التضخم على أساس شهري 0.3% مقارنة مع 1.8% في الشهر السابق، وفق بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

كما عدل البنك المركزي المصري توقعاته لمتوسط معدل التضخم إلى نحو 14% خلال عام 2025، مقابل 15% في تقديرات سابقة، مرجحًا استمرار التراجع التدريجي ليصل إلى نطاق 12-13% في الربع الثالث من العام الحالي، ثم إلى 5-9% في الربع الرابع، على أن يتراجع بين 3% و7% بحلول الربع الرابع من عام 2028

ناصر ..

جدل حول توقيت طرح سندات جديدة خلال ٢٠٢٦ وسط ترقب لإجراءات خفض الدين

استهداف جمع مليارى دولار من طرح سندات دولية وتأكيدات حكومية بالتواصل مع بنوك استثمار دولية لترتيب الإصدار المرتقب خلال النصف الثاني من السنة المالية الحالية

وسط الجدل الحالي حول استراتيجية الحكومة لخفض الدين الخارجي ، تستعد المالية المصرية لإصدار سندات دولية تتراوح قيمتها بين ١,٥ ومليارى دولار خلال النصف الثاني من السنة المالية الجارية ٢٠٢٥-٢٠٢٦ ، في إطار سعيها إلى توسيع قاعدة التمويل.

ونقلت تقارير إعلامية عن مسئولين حكوميين تأكيدهم أن الحكومة بدأت بالفعل خطوات الإعداد للطرح الجديد، وتشمل تقييم أوضاع أسواق الدين العالمية، وتحديد الوقت الأمثل للإصدار، إلى جانب التواصل مع بنوك استثمار دولية لتولي ترتيبات العملية.

تأتي هذه الخطوة في ظل ارتفاع العجز الكلي بالموازنة العامة إلى ٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من العام المالي الجاري، مقارنة بـ ٢,١٪ في الفترة المقابلة من العام المالي السابق. تبدأ السنة المالية في مصر في أول يوليو وتنتهي أوآخر يونيو من كل عام.

وكانت مصر طرحت في يناير الماضي أول سندات دولارية منذ أربع سنوات وجمعت مليارى دولار عبر شريحتين لأجل ٥ و٨ سنوات، وسط إقبال كبير حيث بلغت التغطية نحو ٥ أضعاف حجم الإصدار. وأسهمت قوة الطلب بخفض العائد النهائي ٦٠ نقطة أساس عن السعر الاسترشادي .

وفي الشهر الماضي، أصدرت الحكومة صكوكاً دولية بقيمة ١,٥ مليار دولار موزعة على شريحتين أيضا، وتجاوزت طلبات المستثمرين حاجز ٩ مليارات دولار، ما مكن الحكومة من تقليص علاوة الإصدار على الشريحتين المتمثلتين في آجال ثلاث سنوات ونصف وسبع سنوات.

كما نفذت الحكومة في يونيو ٢٠٢٥ صفقة خاصة مع بيت التمويل الكويتي تضمنت إصدار صكوك بقيمة مليار دولار لأجل ثلاث سنوات ويعائد يقارب ٨٪ يصرف بشكل نصف سنوي، وهو طرح مغلق يختلف عن الإصدارات العامة في الأسواق الدولية.

وفي تصريحات سابقة أعلن وزير المالية أحمد كجوك أن مصر تعمل لطرح سندات للمغتربين، لتضاف إلى أدوات دين أخرى تشمل صكوكا وسندات تجزئة جاري العمل لطرحها كما سبق الإعلان عنها بداية هذا العام، بهدف تنويع مصادر الدين وتوسيع القاعدة عبر استهداف فئات جديدة من المستثمرين ، وأوضح أن الوزارة تدفع لقطع شوط في طرح هذه الإصدارات الجديدة خلال العام الجاري ٢٠٢٥ .

وكان كجوك كشف في يوليو الماضي عن خطط لإصدار سندات دولية بقيمة ٤ مليارات دولار خلال الأشهر الـ١٢ المقبلة، مضيفا أن الحكومة تدرس إصدار أدوات مالية تشمل سندات مقومة باليورو والدولار وسندات استدامة، بهدف تغطية حوالي ٤٠٪ من احتياجات مصر من التمويل الخارجي خلال السنة المالية الحالية.

كجوك كشف، أيضا في تصريحاته عن تضاعف العجز الكلي لموازنة مصر إلى ٢,٦ تريليون جنيه في العام المالي الماضي ٢٠٢٤-٢٠٢٥، بضغط فوائد الديون التي التهمت معظم إيرادات الميزانية، فيما تضاعف نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ٤,٥٪ مقارنة بالعام الأسبق.

وبلغت الإيرادات في ميزانية العام الماضي ٢,٦٣ تريليون جنيه تتضمن ٢,٢ تريليون جنيه إيرادات ضريبية، في حين بلغت المصروفات نحو ٣,٨٩ تريليون جنيه.

وشكلت فوائد الدين العبء الأكبر على مالية مصر خلال السنوات الماضية، بعد تسجيل الديون الخارجية أكثر من ١٥٦ مليار دولار في الربع الأول من العام ٢٠٢٥ ، بحسب بيانات وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

أما بخصوص الدين الخارجي لأجهزة الموازنة، فقد نوّه كجوك إلي تراجعها ٤ مليارات دولار خلال عامين لتصل إلى نحو ٧٨ مليار دولار، وأرجع هذا التراجع إلى خطة سداد للديون فاقت حجم ما تم استدانته ، مشيرا إلى أن هذا الدين يمثل نحو نصف الدين الخارجي، حيث إن هناك مديونات أخرى على مؤسسات مالية وشركات وبنوك وقطاعات أخرى في الدولة.

سندات دولية

وخلال العام الماضي أيضا أعلنت مصر أنها تعتزم إصدار سندات دولية بقيمة ٤ مليارات دولار خلال عام ٢٠٢٥، بهدف تنويع مصادر التمويل وإعادة هيكلة الاقتصاد ، ويأتي هذا الإصدار في إطار جهود الحكومة لتغطية احتياجاتها التمويلية الخارجية، حيث تقدرت فجوة التمويل الخارجي لمصر بحوالي ١١ مليار دولار للعام المالي المنتهي في يونيو الماضي .

وكانت مصر اتخذت سلسلة من الخطوات لمعالجة أزمة نقص العملة الأجنبية، من بينها صفقات استثمارية مع الإمارات والسعودية وقطر ، وخفض قيمة الجنيه بنحو ٤٠٪، ما ساعد في الحصول على تمويلات من صندوق النقد الدولي وجهات أخرى.

خفض الدين إلى ٧٥,٥%

و في اتجاه مغاير لذلك ، كشفت وثيقة السياسات المالية التي أصدرتها وزارة المالية عن توجه حكومي واضح لإعادة ضبط مسار الدين العام خلال السنوات المقبلة، عبر خفضه تدريجيًا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وتستهدف الحكومة تقليص الدين إلى ٧٥,٥٪ بنهاية العام المالي المقبل، مقابل ٧٩,٧٪ متوقعة بنهاية العام المالي الحالي، في خطوة تعكس تحولا من إدارة الأزمات إلى تبني سياسات استدامة مالية على المدى المتوسط والطويل.

وتعتمد الحكومة في هذا المسار على افتراضات أكثر تفاؤلا بشأن أداء الاقتصاد الكلي، وفي مقدمتها رفع معدل النمو إلى نطاق يتراوح بين ٥٪ و٦٪ . هذا التحسن المرتقب في النمو يُنظر إليه باعتباره عاملا حاسمًا في تقليص نسبة الدين إلى الناتج المحلي، ليس فقط عبر زيادة حجم الاقتصاد، بل أيضا من خلال دعم الإيرادات العامة وتعزيز قدرة الدولة على تمويل احتياجاتها دون توسع مفرط في الاقتراض.

إلى جانب النمو، تراهن الحكومة على تراجع معدلات التضخم وأسعار الفائدة، بما يسهم في تقليل تكلفة خدمة الدين، خاصة على إصدارات أدوات الدين الجديدة. ويُعد هذا العنصر بالغ الأهمية، في ظل ما تمثله الفوائد من عبء كبير على الموازنة العامة، حيث يسمح انخفاضها بإعادة توجيه موارد مالية نحو الإنفاق التنموي والخدمي بدلا من استنزافها في خدمة الديون.

أظهرت الوثيقة أن الحفاظ على تحقيق فوائض أولية يظل أحد أعمدة استراتيجية خفض الدين، باعتباره مؤشرًا على قدرة الدولة على تغطية نفقاتها دون احتساب فوائد الدين. كما تعول الحكومة على صفقات مبادلة الديون وتدابير مالية أخرى، لم تفصح عن تفاصيلها، في دعم هذا المسار النزولي، بما يخفف الضغوط التمويلية ويُحسن هيكل الدين العام.

وفق التقديرات الرسمية، يتراجع الدين الحكومي إلى نحو ٧٢٪ من الناتج المحلي في العام المالي ٢٠٢٧-٢٠٢٨، ثم إلى ٧٠٪ في ٢٠٢٨-٢٠٢٩، وصولا إلى ٦٨٪ في ٢٠٢٩-٢٠٣٠ . ويعكس هذا المسار المستهدف رؤية أوسع لتعزيز الاستدامة المالية وتحسين ثقة المستثمرين، مع تقليص المخاطر المرتبطة بارتفاع الدين، وتهيئة بيئة أكثر استقرارًا لدعم النمو والاستثمار خلال العقد المقبل

الإعلان عن إجراءات خفض الدين

وكان الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، قد أكد خلال الأسبوع الماضي- أن هناك توجيهات رئاسية للحكومة بالعمل على تخفيض نسبة الدين وتداعياته على الموازنة العامة، وهو ما تحقق خلال العامين الماضيين بشكل ملحوظ، إذ كانت نسبة الدين الخارجي تمثل ٩٦٪، وتراجعت في موازنة العام الماضي إلى ٨٤٪، قائلا: «نتوقع العام الجاري استمرار انخفاض النسبة من خلال حزمة من الإجراءات سنعلنها قريبًا خلال أيام».

وأضاف رئيس مجلس الوزراء، أن هناك توقعات باستقرار سعر الصرف خلال الفترة المقبلة، مردفًا: «أتابع ما أثير في هذا الملف، وأقدر قلق المصريين من هذا الملف وتداعيات تأثير الدين على الأجيال القادمة، لكن أؤكد للمصريين أننا نأخذ إجراءات للوصول لأقل رقم تشهده مصر في الدين الخارجي».

وواصل «مدبولي»: «الحكومة تعمل في ملف الدين الخارجي باحترافية شديدة، لم يتم تحديد يوم معين لإعلان الإجراءات المتخذة لتخفيض نسبة الدين الخارجي، لكننا سنعلنها خلال أيام وستكون فترة قصيرة، والدولة حريصة على دعم مبدأ السلام والاستقرار، ونتحرك في خط واضح للسياسة المصرية وضعه الرئيس عبدالفتاح السيسي، لأن تحقيق السلام والاستقرار لا يخدمنا فقط، بل يخدم الدول كلها» . وأشار إلى حرص القيادة السياسية ووزارة الخارجية على دعم السلام والاستقرار، بالتعاون مع الزعماء في الدول الشقيقة والصديقة، مستدركا: «لدينا سناريوهات لأي مستجدات، ونحن كدولة نحرص على كل ثوابت الأمن القومي المصري والسلم والأمن الداخلي في كل مصر، وسنظل مستمرين في هذا الخط» .

شيماء مرسي

«المالية» تستهدف خفض دين أجهزة الموازنة إلى 68% من الناتج المحلي بحلول 2030/2029

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

● السنة الثامنة عشر ● الاحد 11 يناير 2026 ● العدد 825

السويدي إليكتريك تفوز بعقد بـ٢,٩ مليار جنيه لبناء مشروع قومي سكني بالكويت

أعلنت شركة السويدي إليكتريك، عن فوز إحدى شركاتها التابعة بصفقة جديدة في دولة الكويت.
وأفادت الشركة في بيان لبورصة مصر، إن شركتها التابعة إيجيتك للكابلات، قد وقعت عقدا رسميا مع المؤسسة العامة للرعاية السكنية في دولة الكويت.
وأوضحت أن قيمة العقد تبلغ 18,700,000 دينار كويتي «ما يعادل تقريبا 2.9 مليار جنيه»؛ بهدف توريد وتركيب الكابلات الكهربائية ذات الجهد الفائق (400 ك.ف) للمشروع السكني «جنوب صباح الأحمد».

تغييرات جذرية داخل سوق المال المصري خلال ٢٠٢٦

البورصة المصرية تستهل العام الجديد باستعراض آليات التداول المعتمدة على منظومة التداول الإلكترونية

استهلت البورصة المصرية العام الجديد ٢٠٢٦ ، بعقد اجتماع موسع ، ضم ممثلين عن البنوك وشركات السمسرة الحاصلة على رخصة التعامل في أدوات الدين الحكومي، وذلك لعرض آليات التداول المعتمدة على منظومة التداول الإلكترونية ، وشرح شاشات التداول وواجهات الربط البرمجي (API) الخاصة بنظام تداول المشتقات، إلى جانب شاشات التسويات وواجهات الربط البرمجي المرتبطة بنظام التسويات.
جاء هذا الاجتماع في ضوء الاستعدادات الجارية لإطلاق منظومة تداول المشتقات، حيث خصص اللقاء للشركات مقدمي خدمات الـ Back Office لشركات السمسرة، وكذلك الشركات التي تتولى بناء وتشغيل أنظمة الـ Back Office داخليًا، وذلك بهدف توحيد الرؤى الفنية وضمان جاهزية الأطراف المعنية قبل بدء مراحل الاختبار والتشغيل التجريبي.
كما تم الاتفاق على خطة عمل تتضمن قيام الجهات المختصة بإتاحة المحتوى الفني الخاص بشرح واجهات الربط البرمجي لنظام تداول المشتقات من خلال شركة مصر لنشر المعلومات، إلى جانب إتاحة المحتوى الخاص بواجهات الربط البرمجي لنظام التسويات من خلال شركة تسويات لخدمات التقاص.
وتم الاتفاق علي أن تقوم شركات مقدمي خدمات الـ Back Office بموافاة الجهات المعنية خلال أسبوع واحد بموقف جاهزيتها الفنية والانتهاء من التجهيزات اللازمة للبدء في الجلسات التجريبية.
وفي هذا السياق، تم التشديد على أهمية تحديد نقاط اتصال واضحة من جانب كل من شركة تسويات وشركة مصر لنشر المعلومات، لضمان سرعة التنسيق والرد على أي استفسارات فنية قد تطرأ خلال مراحل التنفيذ.
ويأتي ذلك ضمن خطة شاملة تستهدف تعزيز كفاءة نظم التداول والتسوية، وتهيئة السوق لإدخال أدوات مالية جديدة، بما يسهم في تعميق سوق رأس المال المصري، ورفع مستويات الشفافية والكفاءة التشغيلية، وبما يتوافق مع أفضل الممارسات.
وخلال الاجتماع، تم استعراض برنامج التداول على أدوات الدين الحكومي (GFIT)، حيث تضمن العرض شرحًا تفصيليًا لمختلف آليات التداول المتاحة عبر النظام، والتي شملت آلية الصفقات المسبقة الاتفاق (Trade Report)، وآلية طلب التسعير (RFQ – Request for Quotation)، إلى جانب شاشة عرض التسعيرات (Quotation Screen)، بما يتيح تنوعًا في أساليب التنفيذ ويتوافق مع احتياجات مختلف المتعاملين.
وتم تقديم عرض متكامل للآلية الجديدة الخاصة بنظام التداول المستمر (Continuous Trading)، والتي تتيح للمتعاملين إدراج أوامر الشراء والبيع بشكل مباشر على النظام، وتنفيذ الصفقات تلقائيًا وفقًا لأفضل أسعار الشراء والبيع المتاحة، بما يسهم في تعزيز مستويات السيولة ورفع كفاءة اكتشاف الأسعار في السوق.
وشهد الاجتماع عقد جلسة نقاش تفاعلية جمعت بين ممثلي الجهات المشاركة وممثل عن وزارة المالية، تم خلالها تبادل الرؤى والمقترحات بشأن سبل تطوير السوق الثانوي لسندات وأذون الخزانة المصرية، وبما يدعم تحقيق مستهدفات تعميق سوق أدوات الدين وتعزيز جاذبيته للمستثمرين.
وصرح الدكتور إسلام عزام، رئيس البورصة المصرية أن ذلك يأتي في إطار التنسيق المستمر بين الأطراف المعنية، وبما يسهم في دعم كفاءة البنية التحتية للسوق، وتطبيق أفضل الممارسات الدولية في تداول أدوات الدين الحكومي، بما يخدم مصالح المتعاملين ويعزز استقرار ونمو سوق المال المصري.
وأضاف رئيس البورصة المصرية، أنه قد أتيحت للسادة المشاركين فرصة التطبيق العملي على النظام، حيث تم تنفيذ عدد من السيناريوهات التطبيقية لعمليات التداول، بما أتاح لهم الوقوف بشكل مباشر على خصائص النظام وإمكاناته الفنية المختلفة.

شركة مساهمة

من ناحية أخرى ، تدرس هيئة الرقابة المالية المشرفة على القطاع المالي غير المصرفي تحويل البورصة المصرية إلى شركة مساهمة وإدراجها في سوق المال، وهو القرار الذي رحب به عدد من خبراء أسواق المال ورؤساء شركات السمسرة، بينما اعترض عليه خبراء اقتصاد، خشية من تراجع استقلالية البورصة المصرية وانحيازها لمصلحة الممثلين في مجلس الإدارة عند تحويلها لشركة.
ويعني تحويل البورصة إلى شركة مساهمة أن يتم تعيين أعضاء مجلس إدارتها ورئيسها من قبل المساهمين بالشركة ونسبة تمثيلهم، ليتولى بعد ذلك وضع القوانين المنظمة لها والإشراف المالي والإداري عليها.
أما حاليًا فالبورصة المصرية فهي جهة تخضع لإشراف الرقابة المالية وتحت سلطة إدارتها ورقابتها، ويتم تعيين رئيسها ونائبه من خلال رئيس مجلس الوزراء، على أن يتم انتخاب باقي أعضاء مجلس الإدارة من ممثلين للسوق وفقًا لاشتراطات محددة، ولا يكون لها الحق في إصدار أي تعديلات للقوانين المنظمة لها إلا بعد موافقة الجهات الخاضعة لها.
وأعلن محمد فريد رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية في بيان له أنه جار دراسة إدخال تعديلات على قانون سوق رأس المال بما يتيح تحويل الشكل القانوني للبورصة المصرية لشركة مساهمة وقيدها بسوق المال، مشيرًا إلى أن ذلك يأتي كأغلب الأوضاع التي تشهدها البورصات الإقليمية والدولية.
وقال محمد ماهر عضو مجلس الجمعية المصرية للأوراق المالية ومؤسس برايم القابضة، إن هذا القرار ينتظره المتعاملون في سوق المال منذ سنوات طويلة، مشيرًا إلى أن تأخر تطبيقه في مصر رغم بدء تطبيقه في عدد من الأسواق العالمية والمنطقة كالكويت ودبي.
وتابع ماهر، أن تحويل البورصة إلى شركة مساهمة سوف يسهل من عملية اتخاذ القرار داخل إدارة البورصة، خاصة أن عملية اتخاذ القرار بها تصطدم حاليًا بعدة معوقات، مشيرًا إلى أن تحويلها لشركة مساهمة سوف يجعل مجلس الإدارة المنتخب يحدد الأسس والقواعد المنظمة لها وإدخال أي تعديلات عليها دون أي معوقات.
وقالت راندا حامد، العضو المنتدب لشركة عكاظ لتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية، إن تحويل البورصة لشركة ويعزز من تنافسيته عالميًا، وسيحسن من المؤشرات المالية للبورصة في ظل الرقابة التي يفرضها المساهمون عليها وحرصهم على تحقيق أكبر ربحية لها.
وأشارت إلى أن تأخر تطوير آليات التداول بالبورصة المصرية وعدم مواكبة التطورات في الأسواق العالمية يعود إلى عدم تحويلها لشركة مساهمة، قائلة: "البورصة لو في وضع شركة كانت العديد من الإجراءات ستتم بشكل أسرع من الشكل الحالي، ولم نكن نتحدث حتى الآن عن استحداث آليات تداول كالمشتقات سبقتنا فيها الأسواق المجاورة" .
وتسعى البورصة المصرية في الوقت الحالي لتطوير آليات التداول بها من خلال استحداث المشتقات المالية وصانع السوق بالإضافة لتطوير أنظمة التداول خلال عام ٢٠٢٦، وهي آليات تأخرت البورصة في استحداثها مقارنة بالأسواق الإقليمية المتوفرة بها، على الرغم من أنها أقدم أسواق المال بالمنطقة.
وتهدف تلك الآليات لجذب سيولة جديدة للسوق خاصة من قبل المستثمرين الأجانب، ما سيرفع تنافسية السوق المصري عالميًا، وتحسين تصنيفه على المؤشرات العالمية بعد تراجعه.
وقال أحمد أبو السعد عضو مجلس إدارة البورصة المصرية، إن تحويل البورصة لشركة مساهمة بات ضرورة قصوى في الوقت الحالي، مشيرًا إلى أن الوضع القانوني الحالي للبورصة خطأ ويجب أن تكون في هيئة شركة مستقلة مثلها مثل باقي الأسواق العالمية.
وأضاف أبو السعد، أن البورصة هي سوق يلتقي فيه البائع والمشتري، ولابد أن يكون الذين في السوق هم الممثلون في الإدارة، لذلك فإن تحويلها إلى شركة مساهمة عودة لوضعها الطبيعي.

مخاوف وتحفظات

ورغم الإيجابيات التي يتحدث خبراء أسواق المال عنها بشأن تحويل البورصة لشركة مساهمة، فإن خبراء الاقتصاد الكلي يرفضون الفكرة إذ يخشون أن يقلل تحويلها لشركة من استقلاليتها.
وقال حسن الصادي أستاذ اقتصاديات التمويل بكلية تجارة جامعة القاهرة وأحد المشرفين على عمليات خصخصة البورصة الكويتية، إن قرار خصخصة البورصة من خلال شركة مساهمة من الممكن أن يكون له عواقب سلبية تتمثل في تغليب مصالح المساهمين بمجلس الإدارة بالشركة على مصلحة السوق، بالإضافة إلى احتمالية تملك مساهمين أجانب حصصًا بها بعد انتهاء عملية الاكتتاب، ما يجعل رأس المال الأجنبي يسيطر على السوق ويطلع على أسراره ويتحكم في تحركات الأسهم وفقًا لمصالحه.
وقالت يمن الحماقي أستاذ الاقتصاد بجامعة عين شمس إن خصخصة البورصة خطوة هامة في تحرر الاقتصاد المصري، ولكن في المرحلة الحالية خاصة مع برنامج الطروحات الحكومية لا نزال نحتاج إلى الإشراف الحكومي على البورصة لتسهيل طرح الشركات الحكومية دون معوقات.
وتابعت أن برنامج الطروحات الحكومية يتطلب أن تكون إدارة سوق المال تحت إدارة الحكومة، ولا نستطيع أن نخضع لاقتصاديات السوق لتحقيقه، مشيرة إلى أنه لابد من عمل مرحلة انتقالية قبل تطبيق القرار.

تباين في آراء الخبراء بشأن مقترح تحويل البورصة إلى شركة مساهمة وإدراجها في سوق المال

محمد محيي الدين

الخطيب يشهد تسليم و تسلم الإدارة الجديدة للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

كرّم المهندس حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، حسام هيبة الرئيس التنفيذي السابق للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وذلك بمناسبة انتهاء فترة عمله، بحضور المهندس محمد الجوسقي الرئيس التنفيذي الجديد للهيئة، وعدد من قيادات الوزارة والهيئة ورؤساء الهيئات التابعة.
وأعرب وزير الاستثمار عن تقديره للجهود التي بذلها حسام هيبة خلال فترة رئاسته للهيئة، مؤكدًا أنه قدم نموذجًا مخلصًا في العمل، وأسهم بشكل فعّال في حل مشكلات المستثمرين، وتذليل العقبات أمامهم، إلى جانب دفع ملفات التحول الرقمي داخل الهيئة.
وأشار الخطيب إلى أن الهيئة تشهد عملية تسليم وتسلم حضارية تعكس روح التعاون بين القيادات السابقة والحالية، بما يضمن استكمال ما تحقق من إصلاحات ومواصلة تطوير منظومة العمل خلال المرحلة المقبلة.
وأوضح الوزير أن الفترة القادمة ستشهد العمل على عدد من الملفات المهمة بقيادة المهندس محمد الجوسقي، مؤكدًا متابعته اليومية لأداء الهيئة ومقترحات تطوير العمل بها، بما يعزز مناخ الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال.
ومن جانبه، أعرب حسام هيبة عن اعتزازه بالتكريم، مشيرًا إلى أن الإنجازات التي تحققت جاءت نتيجة العمل الجماعي والتعاون المستمر بين فرق العمل بالهيئة وكافة الجهات المعنية، متمنيًا التوفيق للهيئة في مرحلتها المقبلة.
بدوره، أكد المهندس محمد الجوسقي حرصه على مواصلة جهود الإصلاح والتطوير والتحديث داخل الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، والعمل بروح الفريق الواحد، مع الانفتاح على كافة المقترحات التي من شأنها الارتقاء بمنظومة العمل.
يذكر أن المهندس حسن الخطيب وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، كان قد أ صدور قرار، رئيس مجلس الوزراء بتعيين المهندس محمد الجوسقي رئيسا تنفيذيا للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، خلفاً لـ حسام هيبة الرئيس التنفيذي السابق للهيئة، يأتي لاستكمال منظومة الإصلاح والتطوير وما يجري من جهود لتحسين مناخ الاستثمار.
وأوضح وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، أن المهندس محمد الجوسقي من القيادات المشهود لها بالكفاءة والخبرة، مؤكدًا على التكاتف لمواصلة مسيرة النجاح، وتحقيق رؤية الدولة المصرية في جذب الاستثمارات الأجنبية، وتحسين مناخ الأعمال، وتقديم أفضل الخدمات للمستثمرين بما يخدم الاقتصاد الوطني.

وزير الاستثمار: مصر تستهدف مضاعفة الاستثمارات الأجنبية وبناء اقتصاد يقوده القطاع الخاص

شارك المهندس حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، و أحمد كجوك، وزير المالية، في جلسة نقاشية مع خريجي جامعة هارفارد حول "ممارسة الأعمال في مصر"، وشهدت الجلسة النقاشية حوارًا مفتوحا مع خريجي هارفارد تناولت الأوضاع الاقتصادية في مصر وآخر المستجدات على الصعيد المالي والاقتصادي، وأجاب وزير الاستثمار والتجارة الخارجية عن عدد من الأسئلة التي طرحها المشاركون.
واستعرض وزير الاستثمار والتجارة الخارجية أبرز الفرص والتحديات التي يواجهها الاقتصاد المصري، مؤكدا أنه لكي يمكن تحقيق معدلات النمو التي نطمح لها فإنه علينا مضاعفة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، مشيرا إلى ان العمل على تحقيق هذا الهدف يأتي في ظل منافسة إقليمية ودولية قوية لجذب الاستثمارات.
وأشار الوزير إلى أن مصر تمتلك فرصًا حقيقية تؤهلها لمكانة أفضل في هذا السباق، مستندة إلى موقعها الجغرافي المتميز الذي يربط بين أسواق متعددة، وما شهدته الدولة من تطوير واسع في البنية التحتية، بما يدعم بيئة الأعمال وبعزز من قدرتها على استيعاب تدفقات استثمارية أكبر خلال الفترة المقبلة.
وفي رده على سؤال حول ملخص استراتيجية مصر الاستثمارية والفارق عن السنوات الخمس الماضية، أوضح الوزير أن مصر تسعى إلى بناء بيئة أعمال تنافسية تحفز القطاع الخاص، وتعزز جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مشيرا إلى أن الإصلاحات الاقتصادية تهدف إلى رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات تتجاوز ٦٪ إلى ٧٪، بما يتوافق مع التحديات الديموغرافية المتزايدة ويضمن استفادة المواطنين من دورة النمو الاقتصادي.
وأكد الوزير أن استراتيجية مصر الاستثمارية الحالية تقوم على تمهيد الطريق أمام مناخ أكثر تنافسية للاستثمار والتجارة، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد، موضحًا أن مصر باتت اليوم أكثر استعدادًا للانتقال إلى مرحلة جديدة مقارنة بما كانت عليه قبل خمس سنوات، في ظل سياسات أكثر وضوحًا وانضباطًا.

داليا احمد

مبادرة حكومية لتحفيز الاستثمار في الشركات الناشئة

مدبولي : تفعيل عددٍ من القرارات والإجراءات التي تسهم في دفع ملف ريادة الأعمال والنهوض به ..

أكد رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي أن الحكومة تُولي اهتمامًا كبيرًا بملف ريادة الأعمال، مشيرًا إلى وجود مجموعة عمل وزارية تتولى كل ما يخص هذا الملف، إلى جانب لجنة استشارية تضم عددًا من الخبراء والمتخصصين للارتقاء بهذا القطاع المهم.
أوضح الدكتور مصطفى مدبولي أنه تم الانتهاء من إعداد ميثاق خاص بهذا الشأن، قائلاً: نعمل خلال الفترة الحالية على تفعيل عدد من القرارات والإجراءات التي تسهم في دفع ملف ريادة الأعمال والنهوض به.
تصريحات رئيس الوزراء جاءت خلال اجتماع عقده ، قبل أيام ، بمقر الحكومة بالعاصمة الجديدة، لمتابعة الجهود المبذولة للارتقاء بقطاع ريادة الأعمال من خلال المجموعة الوزارية لريادة الأعمال، واللجنة الاستشارية للاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال، وتناول الاجتماع مقترحا بشأن مبادرة حكومية موحدة لتحفيز الاستثمار في الشركات الناشئة، والتي تهدف إلى تحفيز استثمارات القطاع الخاص ورأس المال المخاطر المحلي والدولي في الشركات الناشئة المصرية، بالإضافة إلى تعظيم العوائد من الموارد الحكومية المتاحة.
وقال رئيس الوزراء خلال الاجتماع إن هناك مقترحات بأهمية وجود كيان مؤسسيّ موحّد خاص بريادة الأعمال، من بين الكيانات الموجودة حاليًا، يُمكن الرجوع إليه بشأن كل ما يخص هذا القطاع، بحيث تُجمّع تحت مظلته كل جهود الوزارات المختصة بملف ريادة الأعمال.
وأشار إلى أن هذا الكيان من شأنه الإسهام في حل مختلف مشكلات رواد الأعمال، فضلًا عن تقديم جميع أوجه الدعم لهم، والرجوع إلى كيان مؤسسيّ واحد لكل المهتمين بهذا الملف، وهدف هذا الاجتماع هو طرح هذا المقترح للنقاش.
وخلال الاجتماع، استعرضت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي أهم مخرجات المجموعة الوزارية لريادة الأعمال، مشيرةً في هذا الصدد إلى أنه في إطار الهدف من صدور قرار رئيس مجلس الوزراء بتشكيل هذه المجموعة، المعنيّ بتعزيز قدرة الشركات الناشئة وبيئة ريادة الأعمال على تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتسارع قائم على التنافسية، عملت المجموعة الوزارية على تبنّي سياسات داعمة للشركات الناشئة عبر عدد من المراحل، تشمل: مرحلة الفكرة، والمرحلةَ التأسيسية، ومرحلة النمو المبكر، ومرحلة النمو والتوسع، ومرحلة النضوج/التجارة.
وقالت الدكتورة رانيا المشاط: إن احتياجات الشركات في مرحلةِ التوسّع تتطلب أيضًا أدوات وسياسات مُكملة مصممة خصيصًا لذلك.
وفيما يتعلق بما تحقق بعد مرور أكثر من عام على تأسيس المجموعة الوزارية لريادة الأعمال، أوضحت الوزيرة أنه تم عقد ٥٠ اجتماعًا حول هذا الملف، بمشاركة ٢٥٠ جهة ممثلة و١٦٠ شركة ناشئة، حيث تم خلال ذلك تحديد ٨٠ إجراءً خاصًا بريادة الأعمال والشركات الناشئة، وذلك استنادًا إلى ملاحظات الجهات الحكومية ومجتمع ريادة الأعمال

ركائز العمل

من جانبه أوضح عمرو العبد، مستشار رئيس الوزراء لريادة الأعمال، أن هناك ثلاث ركائز أساسية يتم العمل في إطارها بملف ريادة الأعمال، حيث تتمثل الركيزة الأولى في الاعتقاد الراسخ بأن ريادة الأعمال ليست مجرد قطاع واعد، بل أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي المستدام.
وأوضح «العبد» أن الركيزة الثانية تتمثل في الرغبة في مواجهة الواقع الحالي بكل تحدياته، وتعزيز التعاون والتنسيق بين جميع الجهات المعنية، بهدف تحسين هذا الواقع وفق منهجية مدروسة تستند إلى أفضل التجارب. أما الركيزة الثالثة فتتمثل في الحرص على إبراز دور مصر كلاعب رئيسي في مجتمع ريادة الأعمال العالمي، بما يعزّز ثقة رواد الأعمال ويجذب المستثمرين من مختلف أنحاء العالم.
وبشأن الظروف الحالية لقطاع ريادة الأعمال في مصر، أشار العبد إلى أن القطاع لا يزال يواجه مجموعة من التحديات، كما عرض أبرز المبادرات والجهات الحكومية المتصلة بملف ريادة الأعمال في مصر.

جذب الاستثمارات

وكانت المجموعة الوزارية لريادة الأعمال، أكدت في وقت سابق أن منظومة الشركات الناشئة في مصر شهدت تطورًا على صعيد جذب استثمارات رأس المال المخاطر، والتمويل بالدين، في الخمسة أشهر الأولى من العام الجاري، لتبلغ ٢٢٨ مليون دولار، وذلك وفقًا لما تم رصده من صفقات منذ بداية العام.
وأوضحت أنه تم تنفيذ ١٦ صفقة في الفترة من يناير إلى مايو ٢٠٢٥، من بينها ١١ صفقة تم الإعلان عن حجم استثماراتها بقيمة ١٥٦ مليون دولار، وتُمثل تلك الاستثمارات زيادة بنسبة ١٣٠٪ مقارنة بحجم الاستثمارات خلال نفس الفترة من العام الماضي ٢٠٢٤. بالإضافة إلى ذلك نجحت شركتي «ناوي» و«MNT-حالا» في الحصول على تمويل بالدين بقيمة ٢٣ مليون دولار و٤٩ مليون دولار على التوالي.
وأكدت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، رئيس المجموعة الوزارية لريادة الأعمال، أن تلك المؤشرات تعكس النشاط المستمر في سوق الشركات الناشئة في مصر، خاصة مع الإجراءات التي تقوم بها الدولة لتحسين مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال، لتصبح أكثر ملاءمة وجذبًا للشركات بمختلف أنواعها، فضلا عن جهود الاستمرار في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، لضمان استدامة استقرار الاقتصاد الكلي.
وأوضحت «المشاط»، أن الشركات الناشئة ومناخ الاستثمار بشكل عام يحظى باهتمام بالغ من الدولة المصرية بقيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، ومختلف الجهات المعنية، لافتة إلى أن المجموعة الوزارية لريادة الأعمال، تعمل على الانتهاء من ميثاق الشركات الناشئة، والمبادرات التمويلية والتيسيرات التي تُحفز جهود جذب استثمارات رأس المال المخاطر.
وأشارت الدكتورة رانيا المشاط، إلى أن الحكومة المصرية اتخذت خطوات كبيرة لتمكين الشركات الناشئة وتعزيز قدرتها على جذب استثمارات أكبر، من أبرزها التيسيرات الضريبية للشركات التي يقل حجم إيراداتها عن ٢٠ مليون جنيه، موضحة أن المجموعة الوزارية لريادة الأعمال تتبنى نهجًا شاملا ومتكاملا لدعم الشباب المصري في مجال ريادة الأعمال، ويتمثل الهدف الرئيسي من إنشاء المجموعة الوزارية لريادة الأعمال في تعزيز قدرة الشركات الناشئة وبيئة ريادة الأعمال على تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتسارع قائم على التنافسية والمعرفة، وذلك ضمن خطة الدولة لوضع مصر على الخريطة العالمية لريادة الأعمال.
وكانت سوق الشركات الناشئة في مصر، شهدت خلال العام الماضي ٢٠٢٥ سلسلة من صفقات التخارج والاستحواذ، أبرزها استحواذ شركة «دوبيزل» على منصة «هتلاقي» لتجارة السيارات عبر الإنترنت، وكذلك استحواذ «مكسب - واسوكو» على شركة «فاتورة» .
وتُصدّر قطاع التكنولوجيا العقارية (PropTech) المشهد من حيث حجم استثمارات رأس مال المخاطر، مستحوذًا على ٣٣٪ من إجمالي الاستثمارات، في حين قاد قطاع التكنولوجيا المالية (FinTech) عدد الصفقات بـ ٥ صفقات، بلغت القيمة المعلنة لها ٣٢٪ من إجمالي حجم الاستثمار خلال نفس الفترة.

بالتعاون بين العربية للتصنيع و القابضة للكهرباء

تأسيس شركة متخصصة في تشغيل وصيانة أنظمة الطاقة الشمسية على أسطح المباني

شهد الدكتور محمود عصمت وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، واللواء مختار عبداللطيف رئيس الهيئة العربية للتصنيع، الأسبوع الماضي بمقر الوزارة بالعاصمة الجديدة، مراسم توقيع بروتوكول تعاون بين الشركة القابضة لكهرباء مصر، والهيئة؛ بهدف تأسيس شركة متخصصة في أعمال التشغيل والصيانة لأنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية على أسطح المباني في أنحاء الجمهورية.
وقع البروتوكول المهندس جابر دسوقي رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة لكهرباء مصر، واللواء عبدالرحمن عبدالعظيم مدير عام الهيئة العربية للتصنيع.
و أشار بيان صادر عن وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، إلى أن البروتوكول يأتي في إطار الشراكة والتعاون المثمر بين الوزارة والهيئة العربية للتصنيع لتوطين الصناعة وإحلال المنتج المحلي واستثمار الخبرات الوطنية، واستكمالا للعمل المشترك خلال الفترة الماضية في مختلف المجالات، ومنها رفع كفاءة وتشغيل وصيانة مشروعات الطاقة الشمسية من خلال تأسيس شركة ووضع إطار مؤسسي منظم ومتكامل لضمان أفضل الممارسات الفنية والحوكمة في الإدارة والتشغيل والاعتماد على التصنيع المحلي بما يدعم استدامة أنظمة الطاقة الشمسية وضمان استقرار الشبكة القومية للكهرباء.

وزير قطاع الأعمال العام يستقبل رئيس جهاز مستقبل مصر لبحث تعزيز التعاون المشترك ودعم التنمية المستدامة

استقبل المهندس محمد شيمي، وزير قطاع الأعمال العام، الدكتور بهاء الغنام، رئيس جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة، لبحث سبل تعزيز التعاون المشترك ودفع الشراكات الاستراتيجية، بما يدعم أهداف الدولة في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.
تناول اللقاء عددًا من الملفات ذات الاهتمام المشترك، وفي مقدمتها التعاون بين جهاز مستقبل مصر والشركات التابعة للوزارة في مجالات متعددة، منها الفوسفات والملح وصناعة المركبات. أكد الوزير أن وزارته تعمل وفق استراتيجية متكاملة تستهدف تعظيم الاستفادة من الأصول والإمكانات المتاحة بالشركات التابعة، في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠، وبما يحقق أقصى قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، مشددا على أهمية تعزيز التكامل مع الجهات الوطنية المختلفة، وفي مقدمتها جهاز مستقبل مصر، لما يمتلكه من خبرات وإمكانات كبيرة. أشاد بالدور المحوري الذي يقوم به الجهاز في دعم الاقتصاد الوطني من خلال مشروعاته القومية في مجالات الزراعة والصناعة والتصنيع الغذائي، بما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة، مؤكدًا ضرورة توحيد الجهود لتحقيق أقصى استفادة من الإمكانات الوطنية.

«أسمنت النهضة» تتعاقد مع «كوبالت» لشراء طاقة متجددة لمدة 30 عامًا

وقعت شركة النهضة للصناعات (مصنع أسمنت النهضة بقنا)، إحدى شركات القابضة للصناعات الكيماوية، عقد شراء الطاقة الكهربائية (PPA) مع شركة «كوبالت» لبيع وتوزيع الكهرباء، التابعة لشركة «إيرسك».
وبموجب الاتفاقية، تقوم شركة النهضة بشراء الطاقة الكهربائية المنتجة من مصادر متجددة بنظام (PPA) لمدة ٣٠ عامًا من شركة كوبالت التابعة لشركة إيرسك - والتي تتولى وفقًا لبنود التعاقد - تنفيذ الدراسات الفنية والتمويل، وبناء وتشغيل محطة طاقة شمسية بقدرة ٢٧ ميجاوات بهدف تزويد مصنع أسمنت النهضة بالطاقة الكهربائية المتجددة بأسعار تنافسية.
كما تتولى «كوبالت» إدارة وتنفيذ جميع مراحل المشروع، بما يشمل التمويل، والأعمال الهندسية، والتوريد والإنشاء، فضلا عن التشغيل والصيانة طوال مدة التعاقد، وذلك وفقًا لأعلى معايير السلامة والصحة المهنية والاشتراطات البيئية.
وأكد محمد شيمي، وزير قطاع الأعمال العام، أن هذه الاتفاقية تأتي في إطار استراتيجية الوزارة لتعزيز التحول الأخضر وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة في الشركات التابعة بما يدعم التنمية المستدامة.
أوضح الوزير أن الاتفاقية تدعم جهود شركة النهضة في تقليل الانبعاثات الكربونية وتعزيز ممارسات الاستدامة، مشيرًا إلى أن الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة يعزز القدرة التنافسية للشركات.

"الرقابة المالية" تطلق أول سجل لقيد شركات تقييم المخاطر لأغراض التمويل غير المصرفي باستخدام التكنولوجيا

أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور محمد فريد، قرارًا بإنشاء سجل خاص لقيد الشركات التي توفر أنظمة تكنولوجية لتقييم المخاطر لأغراض التمويل غير المصرفي لأول مرة.
وتعد شركات أنظمة تقييم المخاطر كيانات تعتمد على أدوات تكنولوجية حديثة لتقييم المخاطر لأغراض التمويل غير المصرفي بشكل أذكى وأسرع، حيث تعتمد على الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الرقمية لتقدير مستوى المخاطر مما يساعد على اتخاذ قرارات تمويل فورية ودقيقة.
من جانبه قال الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، إن اعتماد قواعد منظمة لعمل شركات تقييم المخاطر لأغراض التمويل غير المصرفي باستخدام التكنولوجيا يعد خطوة ضمن استراتيجية الهيئة الهادفة لخلق بنية تشريعية ورقابية متطورة تتناسب مع تطور منظومة التكنولوجيا المالية غير المصرفية في مصر.

قطاع الأعمال: 126 مليار جنيه إيرادات الشركات التابعة و تحقيق صافي ربح بقيمة 24 مليار جنيه

أظهرت المؤشرات الأولية للشركات التابعة لوزارة قطاع الأعمال العام،للعام المالي ٢٠٢٤–٢٠٢٥ تحقيقإجمالي إيرادات بلغ١٢٦ مليار جنيه، بمعدل نمو يقارب ٢٠٪ مقارنة بالعام السابق، في حين بلغ صافي الربح المجمع نحو ٢٤ مليار جنيه، وارتفعت الصادرات بنسبة ٢٧٪ لتصل إلى نحو مليار دولار، كما ارتفعت القيمة السوقية لإجمالي الشركات التابعة المدرجة في البورصة المصرية بنحو ٣٦٪، إلى جانب تحول عدد من الشركات الكبرى إلى الربحية، من بينها شركة النصر للسيارات - لأول مرة منذ عقود - وشركة تنمية الصناعات الكيماوية "سيد"، وشركة النصر العامة للمقاولات – حسن علام.
وخلال عام ٢٠٢٥، أولت الوزارة اهتماماباإحياء وتطوير الأصول الصناعية المتوقفة منذ سنوات، وفي مقدمتها استكمال مشروعات إحياء وتطوير شركة النصر للسيارات، التي عادت إلى العمل والإنتاج في الربع الأخير من عام ٢٠٢٤، بعد توقف دام أكثر من ١٥ عاما، حيث توسعت في إنتاج أتوبيسات "نصر سكاي" السياحية بمواصفات عالمية، مع رفع نسبة المكون المحلي من ٥٢٪ إلى ٦٣,٥٪ خلال عام واحد، والتعاقد على تصنيع وتوريد ٢٥٠ أتوبيس لصالح شركتي شرق وغرب الدلتا للنقل والسياحة، إلى جانب توريدات لجهات أخرى، مع التوسع في إضافة منتجات جديدة مثل مينى باص "نصر ستار" بنسبة مكون محلى تجاوزت ٧٠٪، وتسليم الدفعة الأولى للعمل بمدينة العلمين الجديدة.

وزير قطاع الأعمال يستعرض تفاصيل مشروع إحياء «الدلتا للأسمدة» وإعادة تشغيل مصانع الأمونيا واليوريا

أجرى المهندس محمد شيمي، وزير قطاع الأعمال العام، الأسبوع الماضي، جولة تفقدية موسعة بشركة الدلتا للأسمدة والصناعات الكيماوية بمدينة طلخا بمحافظة الدقهلية، إحدى شركات القابضة للصناعات الكيماوية التابعة للوزارة، رافقه خلالها اللواء طارق مرزوق، محافظ الدقهلية.
وخلال الجولة، تابع الوزير مستجدات مشروع إصلاح وصيانة وتأهيل الوحدات الإنتاجية بالشركة، في إطار خطة شاملة لإحياء الشركة وإعادة تشغيل مصانعها المتوقفة منذ عام ٢٠٢٠، وذلك ضمن استراتيجية وزارة قطاع الأعمال العام الهادفة إلى تعظيم الاستفادة من الأصول، ودعم الصناعة الوطنية، وزيادة معدلات الإنتاج والتشغيل والصادرات.
واستعرض الوزير، الموقف التنفيذي لمشروع العمرة الجسيمة لمصنعي الأمونيا واليوريا، والذي يأتي ضمن خطة عاجلة لأعمال الصيانة والإصلاح تشمل تحديث شامل للجوانب المدنية والكهربائية والميكانيكية، إلى جانب تركيب أحدث أنظمة الأمان وتحقيق التوافق البيئي. ويستهدف المشروع إعادة تشغيل المصانع بطاقة إنتاجية تصل إلى ١٢٠٠ طن أمونيا و١٧٢٥ طن يوريا يوميًا.
أكد المهندس محمد شيمي أن شركة الدلتا للأسمدة تمثل أحد الصروح الصناعية المهمة التابعة للوزارة، مشددًا على الحرص الكامل على إعادة إحيائها وتشغيل مصانعها المتوقفة، وفي مقدمتها مصنعي الأمونيا واليوريا، للوصول إلى الطاقة الإنتاجية القصوى، مع خفض استهلاكات الطاقة والانبعاثات كمرحلة أولى، يعقبها تطوير شامل يتضمن باقي الوحدات وزيادة الطاقات الإنتاجية وتحديث التكنولوجيا، مع إتاحة المجال أمام مشاركة القطاع الخا

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
• السنة الثامنة عشر • الاحد 11 يناير 2026 • العدد 825

«سلامة الغذاء» المصرية تسحب احترازيًا دفعات من حليب الأطفال من إنتاج «نستله»

أعلنت الهيئة القومية لسلامة الغذاء عن بدء تنفيذ سحب احترازي لعدد محدود من تشغيلات بعض منتجات حليب الأطفال من إنتاج شركة نستله مصر، وذلك بعد تلقيها إخطارًا رسميًا من الشركة يؤكد تنفيذ سحب طوعي احترازي لهذه الدفعات.. وأوضحت الهيئة أن السحب جاء بعد رصد آثار لمادة (Cereulide)، وهي مادة سامة تنتج عن بكتيريا (Bacillus cereus)، في أحد المكونات الأولية المستخدمة أثناء التصنيع، وهو زيت حمض الأراكيدونيك (ARA) الذي يُضاف لدعم النمو العصبي لدى الرُضّع.. وأضافت أن المادة المكتشفة قد تؤدي، في حال التعرض لها، إلى الغثيان والقيء الشديدين عند الأطفال. مشددة على أن الإجراء المتخذ وقائي واستباقي ولم يبن على تسجيل إصابات مؤكدة.

توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة الصناعة وجهاز تنمية المشروعات لتعزيز التكامل الصناعي

شهد الفريق مهندس كامل الوزير، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل توقيع مذكرة تفاهم لمدة ٣ سنوات بين وزارة الصناعة وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بهدف تعظيم دور المشروعات الصناعية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في التنمية الصناعية وتوطين الصناعات المغذية ورفع القدرة التنافسية للصناعات المصرية، وخلق فرص استثمارية جديدة من خلال التكامل الصناعي لزيادة القدرة التنافسية وتعزيز مساهمة القطاع في الناتج المحلي والصادرات وتخفيض الواردات وتوفير فرص عمل منتجة، وقد وقع المذكرة الدكتورة/ ليلى شحاتة، مساعد وزير الصناعة لبحوث وتطوير الصناعة، وباسل رحمي، الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

وخلال مراسم التوقيع أكد نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل أن هذا التوقيع يأتي في وقت تتخذ فيه وزارة الصناعة جهودا حثيثة لتعميق صناعة مكونّات ومستلزمات الإنتاج في مختلف الصناعات التي تشمل السيارات والأتوبيسات والأجهزة المنزلية والغزل والنسيج والملابس الجاهزة والأعلاف وغيرها من الصناعات الواعدة، لافتا إلى أن هيئة التنمية الصناعية باعتبارها الجهة المعنية بتنمية المشروعات الصناعية بمختلف أحجامها ستتعاون في إطار هذا البروتوكول مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لتنمية المشروعات الصغيرة من خلال الآليات التمويلية التي يتيحها الجهاز وذلك بهدف تحقيق التكامل الصناعي في كافة حلقات الصناعة وسلاسل الإمداد.

اسلام عبدالفتاح

شُعبة المستلزمات الطبية: هيئة الشراء الموحد صرفت جزءا من مستحقات الموردين

أشاد محمد إسماعيل عبده، رئيس شُعبة المستلزمات الطبية بغرفة القاهرة التجارية، بزيادة التعاون مع الهيئة المصرية للشراء الموحد برئاسة الدكتور هشام المتولي ستيت، في ظل استجابتها لمطالب الشعبة فيما يتعلق بمستحقات موردي المستلزمات الطبية لدى الهيئة، وفق بيان اليوم من الشعبة.

وقال عبده إن هناك تعاونًا كبيرًا بين الشعبة والهيئة لتذليل العقبات وتوفير السيولة المالية، وتم صرف جزء من مستحقات الموردين لدى الهيئة خلال شهر ديسمبر الماضي، مما كان له الأثر الأكبر في استمرارية الشركات العاملة في هذا القطاع، وتنفيذ التوريدات المطلوبة، وتوفير الخامات لعمليات التصنيع.

ووجّه رئيس شُعبة المستلزمات الطبية التهنئة لرئيس ومسؤولي الهيئة المصرية للشراء الموحد بمناسبة العام الجديد ٢٠٢٦، قائلًا: «نتمنى أن يكون عام خير ورخاء عليكم وعلى مصرنا الحبيبة».

واختتم عبده تصريحاته: نتوقع مزيدًا من الاستقرار لهذا القطاع، خاصة مع التعاون المثمر مع الهيئة المصرية للشراء الموحد، الذي يستهدف تحقيق المصلحة العامة.

وكان رئيس الشعبة العامة للمستلزمات الطبية بالغرفة التجارية، قد أعلن في أغسطس الماضي، إن مديونيات هيئة الشراء الموحد لمورديها من شركات المستلزمات الطبية بلغت ٤٣ مليار جنيه.

وزير الزراعة يبحث مع رئيس اتحاد منتجي الدواجن استقرار وتوازن الأسعار وما تم تداوله حول ارتفاع أسعار الكتاكيت

بحث علاء فاروق، وزير الزراعة، الخميس الماضي، مع المهندس محمود العناني، رئيس مجلس إدارة الاتحاد العام لمنتجي الدواجن، وأحمد نبيل، عضو مجلس الإدارة ورئيس شعبة بيض المائدة، آليات سوق الشروة الداجنة وضمان استقرار الأسعار، كما تناول الاجتماع ما تم تداوله مؤخرا عبر وسائل التواصل الاجتماعي وبعض الوسائل الإعلامية بشأن ارتفاع أسعار الكتاكيت.

وشدد فاروق خلال اللقاء على أن وزارة الزراعة تضع دعم صناعة الدواجن على رأس أولوياتها، مؤكدا على، الدعم الدائم والمستمر للاتحاد العام لمنتجي الدواجن باعتباره الشريك الأساسي في هذا القطاع، والحرص الكامل على حقوق صغار المربين وتذليل كافة العقبات التي تواجههم لضمان استمرارهم في منظومة الإنتاج، إضافة إلى تشجيع الاستثمارات الداجنة وتوفير مستلزمات الإنتاج لضمان استدامة الصناعة الوطنية.

من جانبه، أشاد محمود العناني، بحرص وزير الزراعة الدائم على فتح قنوات اتصال مباشرة، وتدخله السريع لحل المشكلات التي تواجه المنتجين، مشيداً بالروح التعاونية التي تبديها الوزارة لدفع عجلة الإنتاج.

مصر تدرس اتفاقيات تجارة حرة مع ٤ دول آسيوية لزيادة الصادرات

قالت أماني الوصال، رئيس قطاع الاتفاقيات التجارية والتجارة الخارجية بوزارة الاستثمار المصرية، إن مصر تدرس الدخول في ٤ اتفاقيات تجارة حرة وشراكة اقتصادية مع كوريا الجنوبية وفيتنام وسنغافورة وإندونيسيا، ضمن توجه حكومي يهدف إلى زيادة الصادرات وجذب الاستثمارات، وفقًا لاقتصاد الشرق مع بلومبرج.

ويأتي ذلك في وقت تعوّل فيه مصر على التوسع في شبكة اتفاقياتها التجارية مع الدولة الأخرى، بهدف فتح أسواق جديدة أمام الصادرات المصرية وتيسير حركة التجارة.

وأضافت الوصال، أن دراسة الجدوى الخاصة باتفاقية الشراكة الاقتصادية مع كوريا الجنوبية قد انتهت، وأظهرت تحقيق فوائد مباشرة للصادرات والاستثمارات المصرية، مشيرة إلى أن المفاوضات لا تزال جارية لضمان تدفق الاستثمارات الكورية إلى السوق المصرية باعتبارها شرطًا رئيسيًا لنجاح الاتفاق.

حوافز حكومية غير مسبوقة و فرض رسوم وقائية علي الوارات لدعم صناعة ألواح و لفائف الصاج في مصر

عضو بغرفة الصناعات المعدنية: حوافز غير مسبوقة لدعم صناعة الصاج في مصر

أعلنت وزارة الصناعة مؤخراً عن حزمة من الحوافز الاستثمارية الجديدة لتشجيع إقامة مصانع لإنتاج الصاج المسحوب على البارد والملفلن والملون باعتباره أحد المدخلات الرئيسية لعدد من الصناعات الحيوية، وتدعو الوزارة المستثمرين لضخ استثمارات جديدة في هذا القطاع للاستفادة من هذه الحوافز غير المسبوقة بما يصب في صالح المستثمرين والدولة على حدٍ سواء.

وتشمل الحوافز المقررة ما يلي:

- أسعار تنافسية للأراضي الصناعية المخصصة للمشروعات الجديدة في هذا المجال وأولوية نسبية في التخصيص
- تسهيلات في طريقة السداد مع الالتزام بالجدول الزمني للتنفيذ
- توفير قروض ميسرة لتمويل خطوط الإنتاج ورأس المال العامل
- إصدار رخصة التشغيل خلال 24 ساعة بعد استيفاء الاشتراطات والمستندات من خلال الهيئة العامة للتنمية الصناعية
- توفير جميع المرافق الأساسية بشكل فوري (كهرباء – مياه – غاز – طرق – اتصالات)
- منح أولوية لمصانع الصاج المحلي في توريد احتياجات المشروعات القومية

وتأتي الحوافز الجديدة في إطار رؤية وزارة الصناعة لبناء قاعدة صناعية قوية قادرة على المنافسة إقليمياً ودولياً، وتوطين الصناعات المغذية كمنتجات الصاج التي تدخل في مجموعة واسعة من الصناعات أبرزها الأجهزة المنزلية (الثلاجات، الغسالات، البوتاجازات، الميكروويف، التكييفات) وصناعة السيارات ووسائل النقل (هياكل السيارات، الأتوبيسات، الشاحنات، المقطورات) والصناعات الطبية (الأجهزة، الثلاجات الطبية، الأسرة والكراسي المعدنية) والتعبئة والتغليف المعدنية (علب الأغذية والمشروبات) والإنشاءات المعدنية (ألواح الأسقف، هياكل المصانع والمخازن)، والمعدات الزراعية (الجرارات، الصوب الزراعية، أدوات الحصاد)، والأثاث المعدني والتجهيزات المكتبية والمنزلية.

الوزير يبحث زيادة المكون المحلي

وخلال الأسبوع الماضي ، عقد الفريق كامل الوزير، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل، لقاءً موسعا مع المهندس محمد السويدي رئيس اتحاد الصناعات المصرية، وممثلي غرفة الصناعات الهندسية بالاتحاد؛ لبحث سُبل تعميق الصناعات الهندسية وزيادة المكون المحلي من الصاج ومستلزمات إنتاج هذه الصناعات.

حضر الاجتماع الدكتورة ناهد يوسف رئيسة الهيئة العامة للتنمية الصناعية، وعدد من قيادات وزارتي الصناعة والاستثمار والتجارة الخارجية وممثلي عدد من الجهات المعنية.

أكد الوزير، أن هذا اللقاء يأتي استكمالا لسلسلة الاجتماعات التي تعقدها الوزارة مع شركاء القطاع الصناعي في مختلف الصناعات بهدف توطين الصناعات الواعدة التي تمتلك فيها مصر ميزات تنافسية عالية؛ بهدف مواءمة القدرات الإنتاجية وجودة مصنعي المكونات مع المواصفات الفنية لمصنعي المنتجات النهائية، وتعزيز التكامل في سلاسل الإمداد.

وأضاف أن أي قرار تتخذه الحكومة في هذا الصدد لا يصدر إلا بعد العرض على المجموعة الوزارية للتنمية الصناعية ثم العرض على مجلس الوزراء، وأن هذه القرارات لا تراعي مصلحة مصنع بعينه أو جهة واحدة، وإنما تضع في اعتبارها مصلحة المصنعين والدولة والمستهلك المحلي.

وأوضح الوزير، أن الصناعة الحقيقية والقوية تقوم بتكامل كل حلقات الصناعة، وهو ما يسهم في زيادة القيمة المضافة وتشغيل العمالة ورفع جودة المنتج وزيادة تنافسيته مع المستورد سواء من حيث الجودة أو السعر، لافتا إلى أن وزارة الصناعة لا تدخر جهدا في مساندة المصانع الراغبة في تحقيق هذه الأهداف، من خلال توفير الأراضي الصناعية المرفقة اللازمة لإقامة المصانع، وتيسير الإجراءات وحماية الصناعة الوطنية من المنافسة غير العادلة ودعم استقرار السوق والحد من الممارسات الضارة بالتجارة الدولية.

وتم خلال اللقاء استعراض عدد من التحديات التي تواجه قطاع الصناعات الهندسية، ومن بينها الأعباء الناتجة عن القرار الوزاري بفرض تدابير وقائية مؤقتة على واردات عدد من أصناف الصاج المدرفل على البارد والصاج المجلفن والصاج الملون؛ نظرا لدخول الصاج في جميع الصناعات الهندسية، وكذا الأعباء التي تكبل التصدير بما يضعف المنافسة أمام المنتجات من بعض الدول، وضرورة رفع حصة صادرات الصناعات الهندسية في برنامج رد الأعباء التصديرية، وارتفاع سعر الخامات الأولية والوسيطة في بعض الأحيان مقارنة بمثيلاتها المستوردة.

وأكد الوزير، أن كل القرارات الوزارية الخاصة بإلزام المنتجين بمواصفات معينة تنطبق على المنتجات المحلية والمستوردة، لافتا إلى أن أي القرار الخاص بفرض تدابير وقائية على واردات عدد من أصناف الصاج يستثني الأصناف غير المنتجة محليا، وأن هذه التدابير مؤقتة يمكن عند انقضاء مدتها النظر في جدوى تجديدها أو النظر في استثناء أصناف أخرى حال التأكد من عدم إنتاجها نهائيا بالسوق المحلي.

ووجه الوزير قيادات وزارة الصناعة بتكثيف جهودهم لتشبيك المصنعين بكل حلقات الصناعة لزيادة الاعتماد على المصنعين والموردين المحليين، والتأكد من أن مصنعي الخامات الأولية أو المنتجات الوسيطة، مثل أصناف الصاج ملتزمون بالمواصفات القياسية المطلوبة من مصنعي المنتجات النهائية وتقديم الدعم الفني لهم لتحقيق الالتزام بهذه المواصفات.

من جانبه، أشاد المهندس محمد السويدي رئيس اتحاد الصناعات المصرية، بالقرارات التي اتخذتها وزارة الصناعة لحماية الصناعة المحلية، مثل إدراج بعض منتجات النحاس التي تخضع لعمليات تصنيع بسيطة على خردة النحاس قبل تصديرها كمنتجات وسيطة أو نهائية ضمن قرار حظر تصدير خردة النحاس والألومنيوم، بما يسهم في توفير الخامات اللازمة للإنتاج.

فرض رسوم و قائية

عقد قطاع المعالجات التجارية -سلطة التحقيق المصرية- بوزارة الاستثمار والتجارة الخارجية يوم 4 يناير 2026 جلسة استماع علنية بمشاركة جميع الأطراف المعنية، وذلك في إطار تحقيق الإجراءات الوقائية ضد الواردات من صنف الصاج المدرفل على البارد والصاج المجلفن والصاج الملون، وذلك لإتاحة الفرصة العادلة لكافة الأطراف المعنية للدفاع عن مصالحها.

ووفق بيان من الوزارة ، جاء هذا التحقيق على خلفية الزيادة الكبيرة وغير المتوقعة في حجم الواردات وتأثيرها السلبي على الصناعة المحلية في ضوء ما تفرضه الاحداث العالمية والتطورات السريعة المتلاحقة واحتدام الصراعات التجارية الدولية.

وبناءً عليه فقد تم فرض رسوم وقائية مؤقتة لمدة 200 يوم بقرار من وزير الاستثمار والتجارة الخارجية بدأ سريان تطبيق فرض هذة الرسوم من 14 سبتمبر 2025 بعد موافقته على توصية اللجنة الاستشارية.

ويأتي هذا القرار في إطار حرص الحكومة المصرية الرامية الى تحسين وحماية مناخ الاستثمار وتهيئة كافة السبل لضمان المنافسة العادلة في الأسواق المحلية شأنها شأن كافة الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، في ظل الالتزام بقواعد وأحكام الاتفاقات الدولية المتعلقة بالمعالجات التجارية تحت مظلة منظمة التجارة العالمية واتساقا مع القانون المصري رقم 161 لسنة 1998 ولاتحته التنفيذية وتعديلاتها في هذا الشأن.

وتُجرى التحقيقات بما يضمن الالتزام الكامل بقواعد التجارة الدولية وتحقيق المنافسة العادلة وحماية الصناعة المحلية، مع مراعاة المصلحة العامة للدولة المصرية واحتياجات باقي القطاعات الصناعية.

ووفق البيان، يتم تحصيل الرسوم الوقائية المؤقتة عبر خطابات ضمان يقدمها المستوردون على أن ترد في حال انتهاء التحقيقات حال عدم التحقق من شروط الاتفاق الدولي في هذا الشأن، كما يتم رد الرسوم المدفوعة على الواردات المستخدمة في تصنيع منتجات مُصدّرة للخارج، وفقًا للنظم الجمركية المعمول بها مثل السماح المؤقت والدروباك.

وتؤكد سلطة التحقيق أن بدء إجراءات تحقيق وقائي وفرض رسوم وقائية مؤقته لا يعني بالضرورة انتهاء التحقيق بفرض رسوم نهائية، حيث ستستغرق إجراءات التحقيق فترة لا تتجاوز 200 يوم، تُتخذ فيها كافة الإجراءات التي تضمن إتاحة الفرصة كاملة لكافة الأطراف المعنية للدفاع عن مصالحهم وتقديم المعلومات اللازمة من خلال قوائم الأسئلة المرسلة اليهم و دراسة وتحليل تلك الردود والتعليقات المقدمة من حكومات الدول المعنية، كما تقوم سلطة التحقيق بإجراء زيارات التحقق الميدانية لكل من الصناعة المحلية والمستخدمين والمستوردين في التحقيق بهدف التحقق من صحة البيانات والمعلومات والمستندات المقدمة، علاوة عن عقد جلسات استماع علنية لتقديم آرائهم ووجهات نظرهم حول ما إذا كان تطبيق التدابير الوقائية يخدم المصلحة العامة من عدمه وذلك قبل اتخاذ القرار النهائي.

كما تؤكد سلطة التحقيق أن فرض الرسوم لا يهدف إلى غلق السوق أمام الواردات، وإنما لضمان دخولها بشكل عادل يحمي الصناعة المحلية والمستهلك معًا.

وتم استثناء بعض الأصناف غير المنتجة محليًا والتي ترد على نفس البنود الجمركية للمنتج المعني والضرورية لصناعات أخرى من نطاق التحقيق حرصًا على عدم الإضرار بسلاسل الإنتاج الوطنية، كما أن استيراد مستلزمات الإنتاج من الدول محل التحقيق لا يسقط حق الصناعة المحلية في طلب الحماية على المنتجات النهائية التي تقوم بتصنيعها.

اسامة السيد

انعقاد جلسة استماع في تحقيق تدابير وقائية ضد واردات الصاج بحضور ممثلي دول عربية وأجنبية

ارتفاع أسعار النحاس عالميا يربك سوق الأدوات الكهربائية و الصحية في مصر

سجل النحاس ارتفاعا قياسيا جديدا بعد تجاوزه حاجز ١٣ ألف دولار للطن لأول مرة، حيث يتوقع المستثمرون سوقا أكثر ضيقا.

وبحسب وكالة بلومبرج للأنباء ، قفزت العقود الآجلة لثلاثة أشهر بنسبة تصل إلى ٣ر١٪ لتسجل مستوى قياسيا بلغ ١٣٣٨٧ دولارا للطن في لندن اليوم الثلاثاء، متجاوزة الذروة المسجلة أمس الاثنين.

ودفعت المخاوف من احتمال قيام إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بفرض رسوم جمركية على المعدن المكرر إلى تركيز المستثمرين على الولايات المتحدة، مما قد يؤدي إلى نقص في المعروض على مستوى بقية أنحاء العالم.

ونقلت بلومبرج عن لي شويتشي، رئيس الأبحاث في شركة «تشاوس تيرناري فيوتشرز» ، قوله: «كانت المخزونات تشكل فيما مضى حاجزا احتياطيا، لكنها الآن محصورة داخل الولايات المتحدة، لذلك اختفى الحاجز وسيتعين على الجميع التدافع للحصول على احتياجاتهم".

وسجلت المعادن الأساسية بداية قوية جدًا في عام ٢٠٢٦، حيث ارتفع مؤشر بورصة لندن الذي يتتبع أسعار المعادن الست الرئيسية ومن بينها النحاس إلى أعلى مستوى منذ مارس ٢٠٢٢، عندما بلغ القطاع ذروته.

وسجل المعدن الأحمر ، المستخدم في صناعة الأسلاك والكابلات، مكسبًا يتجاوز نسبة ٢٠٪ منذ أواخر نوفمبر الماضي، بينما صعد الألومنيوم إلى أعلى مستوى له في غضون أكثر من ثلاث سنوات.

تاثر صناعة في مصر

وفي مصر قفزت أسعار الصناعات المعتمدة على النحاس خلال ٢٠٢٥ بنسبة ١٥٪ إلى ٤٠٪ بسبب الارتفاع غير المسبوق في أسعار النحاس حيث حاءت الارتفاعات كالتالي

- سعر النحاس الأصفر الصناعي ارتفع من ٣٣٠ جنيها للكيلو مطلع العام إلى ٤١٠ جنيهات بنهاية ديسمبر، وهو أعلى مستوى تاريخي، بحسب «الشرق".
- الزيادة العالمية جاءت نتيجة صعود سعر النحاس في بورصة لندن من ٨٧٥٠ دولاراً إلى ١٣ ألف دولار للطن.
- صناعات الكابلات والأسلاك كانت الأكثر تضرراً: أسعار كابلات الجهد العالي ارتفعت بين ١٥٪ و٤٠٪، والأسلاك الصغيرة بين ١٥٪ و٣٠%.
- "السويدي للكابلات» خفضت الخصومات للتجار من ٣٤٪ إلى ١٨٪، وارتفعت أسعار لفات النحاس المعزول بشكل ملحوظ.
- رغم ذلك، يؤكد مسؤولون أن تنافسية الصادرات المصرية لم تتأثر، مع لجوء الشركات للتحوط بالعقود الآجلة واستخدام بدائل مثل الألمنيوم.

وتعليقا علي ارتفاع أسعار النحاس ، قال أحمد عبد الجواد، رئيس «الشركة العالمية للأدوات الصحية» وعضو غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات المصرية لـ»الشرق»، إن سعر النحاس الأصفر الصناعي الذي يُستخدم في صناعات الخلاطات ومواسير المياه والموصلات الحرارية، ارتفع من نحو ٣٣٠ جنيها للكيلو مطلع العام إلى نحو ٤١٠ جنيهات بنهاية ديسمبر.

عبد الجواد أوضح أن هذه الزيادة هي الأعلى على الإطلاق، مشيرا إلى أن عدة شركات تتحمل فروق التكلفة من دون تمريرها بالكامل إلى المستهلك النهائي بسبب ضعف الطلب، ما يفرض ضغوطا وخسائر مباشرة على المصنعين.

جاء هذا الارتفاع مدفوعا بقفزة الأسعار العالمية من نحو ٨٧٥٠ دولارا للطن إلى ١٣ ألف دولار للطن في بورصة لندن للمعادن.

تتوج هذه القفزة القوية عاماً استثنائياً للنحاس، تخلله توقفات مفاجئة في عدد من المناجم الكبرى، في وقت أثارت السياسات التجارية للرئيس الأميركي دونالد ترمب، وخصوصا احتمال فرض رسوم جمركية على هذا المعدن، المزيد من التوترات للأسواق، ما دعم الأسعار.

الكابلات والأسلاك الأكثر تاثراً

تُعدّ صناعاتِ الكابلات والأسلاك الكهربائية من أكثر القطاعات تأثرا بصعود النحاس، بحسب أسامة زكريا، مدير شركة «بي آي سي سي» المصرية للكابلات.

وأوضح أن أسعار كابلات الجهد العالي، التي تمثل نسبة النحاس فيها ما بين ٥٠٪ و٨٠٪، ارتفعت العام الماضي بنسب تراوحت بين ١٥٪ و٤٠٪، لافتا إلى أن سعر الكيلومتر من هذه الكابلات يتراوح بين مليون و٢٫٥ مليون جنيه، حسب سماكته وعدد طبقاته.

كما أشار إلى أن «الأسلاك الصغيرة المستخدمة في المنازل والسيارات، والتي تصل نسبة النحاس فيها إلى ٩٠٪، سجلت زيادات بين ١٥٪ و٣٠٪».

فيما قال الدكتور مدحت نافع، الخبير الاقتصادي وعضو هيئة تدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، إن أسعار النحاس شهدت خلال الفترة الأخيرة ارتفاعًا ملحوظا في الأسواق العالمية، نتيجة زيادة الإقبال عليه ودخوله في العديد من الصناعات، من بينها الرقائق الإلكترونية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، إلى جانب عوامل العرض والطلب.

وأوضح نافع أن مصر لا تمتلك تعدينًا تجاريًا للنحاس، رغم توافر احتياطي من الخام في مناطق محدودة مثل جنوب غرب مرسى علم، وبعض مناطق الصحراء الشرقية وسيناء، مشيرًا إلى أن الاعتماد الأساسي يظل على الاستيراد، إلى جانب إعادة تدوير الخردة لتلبية احتياجات السوق المحلي.

وأضاف الخبير الاقتصادي أن الدولة تحظر تصدير خردة النحاس، وليس إعادة تدويرها وتصدير المنتجات المصنعة منها، موضحًا أن مصر تسمح بتصدير بعض المنتجات التي يدخل النحاس في تصنيعها، مثل الكابلات، في إطار دعم القيمة المضافة للصناعة المحلية، لافتًا إلى أن بعض الممارسات غير القانونية تسعى للتحايل على هذا الحظر وتهريب النحاس بطرق مختلفة.

وحول توقعات أسعار النحاس خلال الفترة المقبلة، أشار نافع إلى أن استمرار وجود اختلال متزايد بين عرض مقيد وطلب متسارع، في ظل الحرب التجارية العالمية، والثورة الصناعية الرابعة، والتحول العالمي نحو الطاقة النظيفة والاقتصاد الرقمي، قد يؤدي إلى مواصلة ارتفاع أسعار النحاس عالميًا، وهو ما سينعكس بدوره على الأسعار في الأسواق المحلية بمصر.

من جانبه، أكد شريف الصياد، رئيس المجلس التصديري للصناعات الهندسية ، أن الزيادات الحالية لن تؤثر على تنافسية الصادرات المصرية، مشيرا إلى أن بعض الصناعات اتجهت بالفعل لاستخدام بدائل مثل الألمنيوم في الموصلات والكباسات، نظرا لأنه أقل كلفة.

و قال حسن مبروك، رئيس شعبة الأجهزة الكهربائية باتحاد الصناعات المصرية، إن أسعار الأجهزة الكهربائية لم تشهد زيادات مباشرة بسبب النحاس، نظرا لانخفاض نسبة المعدن في هذه الصناعات إلى أقل من ٥%.

وأشار إلى أن الشركات تتحمل فروق التكلفة حالياً، محذرا من أن استمرار الصعود العالمي قد يفرض زيادات محدودة مستقبلا، لكن من دون تأثيرات حادة على الأسعار النهائية.

رضوى عبدالله

لضبط الأسواق والأسعار قبل رمضان ٢٠٢٦

وزير التموين يمنح منح صفة الضبطية القضائية لأكثر من ٣٠٠٠ مفتشا

أكد الدكتور شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، علي تعزيز دور المديريات كخط الدفاع الأول عن حقوق المستهلك وضبط الأسواق، وأهمية توحيد منهج العمل وآليات المتابعة الرقابية، جاء ذلك خلال الاجتماع الموسع الذي عقده الوزير مع مديري ووكلاء مديريات التموين بكافة محافظات الجمهورية.

وشهد الاجتماع حضور نائب الوزير، و مساعدي الوزير ومعاوني الوزير، ورؤساء الإدارات المركزية بديوان عام الوزارة، إلى جانب رؤساء الجهات التابعة، والتي شملت الشركة القابضة للصناعات الغذائية، وجهاز تنمية التجارة الداخلية، والشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين، والهيئة العامة للسلع التموينية.

واستهل الوزير الاجتماع بتوجيه الشكر والتقدير لكافة العاملين بمديريات التموين على جهودهم خلال الفترة الماضية، مشددًا في الوقت ذاته على أهمية التواجد الميداني المكثف في الشوارع والأسواق، بما يسهم في تعزيز الدور الوقائي والتوعوي، ومنع وقوع المخالفات قبل حدوثها. وأكد أن الوزارة لن تتهاون مع أي تقصير أو تجاوز يمس حقوق المواطنين أو يؤثر على استقرار الأسواق، سواء من المتعاملين في السوق أو من القائمين على الرقابة، مع الالتزام الكامل بتطبيق القوانين والقرارات المنظمة، وتفعيل الغرامات الوزارية بدقة، حفاظا على المال العام وتحقيق الانضباط.

كما شدد فاروق أن تقييم أداء مديريات التموين خلال المرحلة المقبلة سيعتمد على النتائج الفعلية الملموسة على أرض الواقع، ومدى انعكاسها المباشر على استقرار الأسواق ورضا المواطنين، وليس فقط على المؤشرات الرقمية المتعلقة بعدد الحملات الرقابية.

وفي إطار الاستعداد لشهر رمضان المبارك والمناسبات المقبلة، وجّه الدكتور شريف فاروق ببدء التنسيق الفوري مع السادة المحافظين لاختيار المواقع الاستراتيجية لإقامة معارض «أهلا رمضان»، بما يضمن تغطية جغرافية متوازنة داخل المحافظات وتوافر السلع الأساسية بالكميات والجودة المناسبة والأسعار المخفضة. كما شدد على تكثيف الرقابة على أسواق «اليوم الواحد»، والمتابعة اليومية لحالة توافر السلع وجودتها، وضمان انتظام صرفها من مخازن الجملة إلى المنافذ التموينية، بما يحقق استقرار الأسعار وتلبية احتياجات المواطنين.

كما أكد الوزير على ضرورة الجاهزية الكاملة لموسم توريد القمح المحلي لعام 2026، من خلال التأكد من الحالة الفنية والصيانة الدورية لكافة أماكن التخزين، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لضمان انتظام عمليات التوريد والحفاظ على جودة الأقماح.

وعلى صعيد تطوير الأداء المؤسسي، أعلن الدكتور شريف فاروق عن منح صفة الضبطية القضائية لأكثر من 3000 مفتشا، بما يعزز من قدرة الأجهزة الرقابية على إحكام السيطرة على مختلف الأنشطة التموينية والتجارية، وتشمل المخابز والمطاحن ومحطات الوقود ومستودعات البوتاجاز.

سيد الجارحي

اتحاد الغرف التجارية يعتمد مشروع وثيقة التطوير الاستراتيجي للاتحاد ٢٠٢٦ - ٢٠٣٠

أعلن مجلس إدارة اتحاد الغرف التجارية عن إقرار الوثيقة النهائية لمشروع وثيقة التطوير الاستراتيجي للاتحاد العام للغرف التجارية ٢٠٢٦-٢٠٣٠ لإعادة هيكلة الاتحاد، وذلك في إطار مراجعة شاملة لدور الاتحاد ومسؤولياته في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، وما تفرضه من تحديات على الاقتصاد الوطني ومجتمع الأعمال وفقا لقانون الغرف التجارية ودستور جمهورية مصر العربية.

وأكد المجلس أن الوثيقة لم تأت استجابة لظرف عابر أو بدافع التغييرَ الشكلي، وإنما جاءت نتيجة مراجعة جادة لدور الاتحاد بوصفه الممثل الرسمي والمنظم لكافة الأنشطة الاقتصادية، والمعني بالتعبير عن مصالح مجتمع الأعمال، والمساهمة في صياغة السياسات الاقتصادية، ودعم جهود التنمية، وحماية استقرار الأسواق.

وتهدف الوثيقة، على وجه الخصوص، إلى تعزيز الكفاءة المؤسسية للاتحاد وتحديث أدواته التنظيمية، وتوضيح الاختصاصات والمسؤوليات بما يمنع التداخل والازدواجية. وتهدف الوثيقة أيضا، تحديث الهيكل التنظيمي ليعكس المهام الحقيقية المنوطة بالاتحاد، وتطوير والنهوض بالغرف التجارية ورفع كفاءتها المؤسسية باعتبارها الركيزة الأساسية لعمل الاتحاد على مستوى المحافظات،بالإضافة إلى تمكين الغرف من القيام بدورها كشريك فاعل في التنمية الاقتصادية المحلية.

كما أكدت الوثيقة اضطلاع الاتحاد بدوره الأصيل في وضع ميثاق شرف تجاري يرسخ مبادئ النزاهة، والانضباط في المعاملات التجارية، وإحياء وتوثيق العرف التجاري باعتباره أحد مصادر الاستقرار في المعاملات الاقتصادية.

وأشار مجلس الإدارة إلى أن إعادة الهيكلة تستند إلى مبادئ حاكمة، في مقدمتها البساطة في المستويات القيادية، والمرونة في التنظيم التنفيذي، وربط كل إدارة بمهام واضحة وقابلة للقياس، مع تجنب أي تضخم إداري غير مبرر.

افتتاح PLASTEX 2026 في القاهرة، جامعًا قطاع البلاستيك والمطاط العالمي في مرحلة محورية للنمو

انطلقت يوم الجمعة أمس الأول فعاليات بلاستيكس ٢٠٢٦ في القاهرة، تحت رعاية الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء ، وبحضور وافتتاح المهندس خالد أبو المكارم، رئيس المجلس التصديري للصناعات الكيماوية والأسمدة.

ويُعد بلاستيكس المنصة الرائدة لصناعتي البلاستيك والمطاط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يعود في توقيت يشهد فيه القطاع دورًا متزايد الأهمية في دعم التنمية الصناعية، وتعزيز القدرة التصديرية، ودفع ممارسات التصنيع المستدام. وتجمع دورة ٢٠٢٦ أكثر من ٥٠٠ شركة عارضة، ومن المتوقع أن تستقطب أكثر من ٣٢٠٠٠ متخصص في القطاع من أكثر من ٦٠ دولة، من المصنعين ومزودي التكنولوجيا والمموّلين وصنّاع القرار ومقدمي الحلول عبر مختلف مراحل سلسلة القيمة العالمية، مما يعزز مكانة القاهرة كمركز رئيسي للحوار الصناعي، وإبرام الشراكات، وتبادل الخبرات على مدار الأيام الأربعة للمعرض.

وبالتوازي مع المعرض، يطلق بلاستيكس ٢٠٢٦ برنامج المؤتمرات لأول مرة، والذي يضم المؤتمر الاستراتيجي، ومؤتمر إعادة التدوير والتغليف، والمؤتمر التقني. وتتناول هذه البرامج مجتمعة محاور رئيسية تشمل ابتكار المواد، وأطر الاقتصاد الدائري، وتقنيات المعالجة المتقدمة، إلى جانب البيئة التنظيمية والاستثمارية المتطورة التي تُعيد تشكيل قطاعي البلاستيك والمطاط.

ويضم برنامج مؤتمرات بلاستيكس ٢٠٢٦ نخبة واسعة من الخبرات الصناعية، من بينهم محمد زكريا، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة سيدي كرير للبتروكيماويات (سيدبك)؛ هشام سليمان، الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للإيثيلين ومشتقاته (إيثيدكو)؛ ديفيد ياكلين، نائب مدير المبيعات في شركة SILON؛ أنطونيللو تشيوتي، الرئيس والمدير التجاري العالمي لـ Petcore Europe / DOW؛ رابح الشريف، العضو المنتدب لشركة Coveris Flexibles؛ ورشيدة سمايل، شريك – قطاع الأغذية وتغليف الأغذية، Keller and Heckman.

وفي تعليقه على افتتاح بلاستيكس ٢٠٢٦، أكد المهندس خالد أبو المكارم على الدور المحوري للمعرض في دعم نمو القطاع وتعزيز مكانته عالميًا، قائلًا:

ورقة بردى

بقلم : عبدالناصر قطب
email: nasserkotb2006@yahoo.com

مصر و السعودية يدشنان مرحلة جديدة من الترابط لمواجهة التآمر الأسرائيلي في الملفات الساخنة

العلاقات بين القاهرة والرياض تعيش تقاربًا ملحوظًا وتنسيقًا فى المواقف واتفاقًا فى الرؤية الاستراتيجية فى هذه المرحلة من تاريخ العرب

مصر والسعودية تقفان بحزم ضد أى محاولة لتفتيت اليمن أو تقسيمه إلى فئات متقاتلة وتنطلقان من رؤية أن إضعاف وتفكيك اليمن سوف يفتح الطريق أمام النفوذ الإسرائيلى فى هذه المنطقة المهمة من العالم

من الثابت أن العلاقات «المصرية - السعودية» محورية واستراتيجية، وهذه العلاقة مستمرة ومعها التنسيق والشراكة والتوافق تجاه كل القضايا الإقليمية، على رأسها الأوضاع في اليمن والسودان وسوريا ، فضلا عن الحرب على غزة، وتطوراتها، وتجاوزات الجرائم الإسرائيلية، مع موقف متوافق بين مصر والمملكة ضد التهجير أو التصفية، وهو موقف معلن منذ اللحظات الأولى، ومعهما موقف عربى تمثل فى بيانات وزراء الخارجية العرب فى الجامعة العربية، وفى واشنطن، وهو موقف مبدئى وصلب وحاسم.

و تشهد العلاقات المصرية السعودية تقاربًا ملحوظا وتنسيقًا فى المواقف واتفاقًا فى الرؤية الاستراتيجية فى هذه المرحلة من تاريخ العرب ويأتى على رأس هذه الموضوعات الموقف من أحداث اليمن الموحد القوى الذى تحكمه سلطة مركزية تفرض نفوذها على جميع الحدود اليمنية وهو مطلب مصرى - سعودى، فمصر والسعودية تقفان بحزم ضد أى محاولة لتفتيت اليمن أو تقسيمه إلى فئات متقاتلة، لأن إضعاف وتفكيك اليمن سوف يفتح الطريق أمام النفوذ الإسرائيلى في هذه المنطقة المهمة من العالم.

اليمن يقبع ويسيطر على مدخل البحر الأحمر ووجود سلطة مركزية قوية تستطيع تقدير المسئولية القومية وتضع حدًا للقرصنة التى تمارسها بعض القوى التى تبحث عن نفوذ فى هذه المنطقة يؤدى إلى تمزيق اليمن ودعم الحركات الانفصالية التى تعنى أن يتحول اليمن إلى كانتونات متصارعة بما ينعكس ذلك من شقاء وإفقار لأهل اليمن الذين يعانون من صعوبة العيش أصلا، أن إرسال السلاح إلى القوى المتصارعة فى اليمن إنما يعنى مزيدا من دماء الأبرياء، وإشعال مزيد من الحرائق فى هذه المنطقة من العالم والتى تتماس مع الأمن القومى المصرى والأمن القومى السعودى.

لذلك فإن موقف مصر والسعودية جاء حاسمًا وقاطعًا بعدم السماح بأى تدخلات فى الشأن اليمنى ولن يسمح بتفكيك أو تجزئة اليمن ولن يسمح بمزيد من الشقاء والإفقار لمواطنى اليمن.

تلك مبادئ حاسمة تتمسك بها أكبر قوتين فى المنطقة هما مصر والسعودية، لذلك فإن التنسيق بين مصر والسعودية فى المواقف السياسية قد وصل إلى مستوى رفيع يتسم بالمسئولية القومية وهذا هو المتوقع والمأمول من قوتين كبيرتين تقودان الأمة العربية.

السعودية لها مصلحة فى اليمن واضحة ، حيث يرتبط استقرار اليمن ارتباطا قويا باستقرار الأمن القومى السعودى ضبط الأوضاع فى اليمن والحفاظ على وحدة اليمن القومية، كما أن استقرار اليمن يرتبط ارتباطا مباشرًا بالأمن القومى المصرى لأن التحكم فى مضيق باب المندب يؤثر تأثيرًا مباشرًا على حجم مرور الناقلات من قناة السويس، ذلك المسار المائى الدولى.

ملفات ساخنة

ويشهد الشرق الأوسط ومنطقة القرن الأفريقي حاليا واحدًا من أكثر الفترات حساسية وتعقيدًا في تاريخه الحديث ، فهناك أزمات مستعصية مثل الحرب في اليمن، أو الصراع في السودان، والحصار في قطاع غزة ، وهذه ملفات تتشابك مع مصالح ومخاوف دولية وإقليمية، مما يطرح تساؤلات حول دور القوى العربية الكبرى في احتواء هذه الأزمة.

في هذا السياق، برز التنسيق الاستراتيجي بين مصر والمملكة العربية السعودية كأحد أهم محاور العمل العربي المشترك، يحمل في طياته انعكاسات كبيرة على الاستقرار الإقليمي والأمن القومي العربي بشكل عام.

وبحسب إجماع المراقبين ، يمكن اعتبار التعاون بين مصر والسعودية نموذجًا للعلاقات الثنائية في إطار منظومة الأمن القومي العربي؛ إذ تجمع بين قوتين محوريتين في المنطقة — مصر بصفتها أكبر دولة عربية ديموجرافيًا واستراتيجيًا، والسعودية باعتبارها القوة الاقتصادية والمركز الديني للمسلمين العرب، فضلا عن موقعها السياسي الفاعل في مجلس التعاون الخليجي والتحالفات الإقليمية.

وقد أكد خبراء في السياسة الدولية أن هذا التنسيق يشكّل صمام أمان للأمن القومي العربي في مواجهة التحديات الراهنة ، فهذا ليس تنسيقًا شكليًا، بل استجابة استراتيجية لواقع ملئ بالأزمات، تدرك الدولتان من خلاله أن تداعيات أي أزمة يمكن أن تمتد إلى عمق الأمن القومي العربي إذا تُركت دون معالجة، سواء في اليمن أو السودان أو غزة.

ملفات التنسيق المشترك تشمل الموقف من أحداث اليمن والسودان والصومال والقرن الإفريقي وغزة

اليمن صراع متعدد الاتجاهات

يُعد اليمن أحد أكثر الملفات تعقيدًا في المنطقة بسبب تعدد الفاعلين المحليين والإقليميين، وتداخل النفوذ الإيراني في دعم الحوثيين، مقابل دعم السعودية للحكومة المعترف بها دوليًا ، و في هذا الإطار، لم تقتصر إمكانيات التنسيق المصري–السعودي على التصريحات الدبلوماسية، بل شملت المواقف السياسية المتطابقة التي تدعو للحل السياسي، الحفاظ على وحدة اليمن وسيادته، ورفض أي تدخل يفرط في تراب الدولة.

فمصر والسعودية هما من أبرز الدول الداعية إلى وقف إطلاق النار وتحقيق تسوية سياسية تحترم وحدة اليمن وتحقق مصالح الشعب اليمني، ذلك لأن انهيار اليمن يعني بالضرورة مزيدًا من عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشبه الجزيرة العربية بأكملها، ما ينعكس مباشرة على الأمن القومي لكل من القاهرة والرياض.

كما أن اليمن يقع على ممرات بحرية حيوية عند باب المندب، وهو ما يجعل أية توترات هناك تهديدًا للملاحة الدولية، وبالتالي للاقتصاد العالمي، إضافة إلى تأثيرها المهم على قناة السويس ورفاهية التجارة العابرة من خلالها، وهو ما يشكل محركا إضافيًا لبقاء التنسيق السعودي–المصري قويًا في هذا الملف.

التنسيق في اليمن ليست مجرد كلمة بسيطة، بل يشمل التشاور السياسي، دعم السلام، والوقوف ضد التفكك والفوضى التي تعززها الميليشيات. وهناك جهود دبلوماسية مشتركة تشمل السعي لوقف التصعيد بين الفصائل اليمنية المختلفة، وذلك ضمن رؤية أوسع لإعادة الاستقرار إلى البلاد، ومحاولة منع تحول اليمن إلى ساحة لصراعات قوى خارجية.

السودان .. جهود الحفاظ على وحدة الدولة

تشترك مصر والسعودية في أكثر من هدف في السودان، وعلى رأسها حماية وحدة وسيادة السودان، بالتنسيق مع دول عربية أخرى، في محاولة لإيقاف العنف المتصاعد داخل البلاد والعمل على تهدئة الأوضاع ، وقد تناولت المبادرات المحادثات المستمرة والدعوات لوقف إطلاق النار، والعمل من أجل هدنة إنسانية تتضمن حماية المدنيين والدفع بالعملية السياسية نحو حل يضمن سلامة مؤسسات الدولة.

ومن نافلة القول أن الأهمية الاستراتيجية للسودان بالنسبة لمصر واضحة، نظرًا لحدوده المشتركة الطويلة، وكونه أحد أهم الشراكات التاريخية مع الدول العربية الأفريقية ، وبالتالكيد فإن الانقسام في السودان لن يؤثر فقط على الاستقرار المحلي، بل سيؤدي إلى تصدع جسور التعاون العربي–الأفريقي، وقد يؤدي كذلك إلى تداعيات أمنية على حدود مصر الجنوبية، ما يعني أن أي تنسيق مصري–سعودي في هذا الملف ليس خيارًا، بل ضرورة حتمية.

يضاف إلى ذلك أن انهيار السودان وتفككه يمكن أن يفتح المجال أمام تدخلات خارجية تتغذى من الفراغ الأمني، وهو ما يضعف الدول العربية ويضع الأمن القومي العربي — بكامل أبعاده — في مواجهة تحديات كبرى متعددة الأطراف.

غزة .. تنسيق من أجل وقف المعاناة

في ملف غزة، يُعد الوضع الإنساني والسياسي من أكثر الملفات حساسية؛ ذلك أن الصراع المستمر في القطاع يحمل بين طياته تداعيات عميقة على الأمن الإقليمي، وتأثيرًا مباشرًا على الاستقرار في مصر خاصة عبر الحدود مع القطاع.

مصر والسعودية تؤكدان دوما خلال التشاور المشترك على ضرورة وقف الأعمال العدائية، توصيل المساعدات الإنسانية، حماية المدنيين، وإعادة إعمار القطاع بصورة تحفظ الحقوق الفلسطينية وتحد من استفحال الأزمة.

هذا الدور لا يقتصر على الجانب الإنساني فقط، بل يشمل المشاورات السياسية مع الفاعلين الدوليين والإقليميين والسعي للحفاظ على ثوابت القضية الفلسطينية، مع رفض أي تقويض لوحدة الأرض الفلسطينية، أو فرض وقائع جديدة على الأرض، وهو ما يندرج في إطار أكبر من المواقف التي تدعو لتسوية عادلة وشاملة للصراع.

استقرار المنطقة العربية

لا شك أن التنسيق بين مصر والسعودية يرسل رسالة قوية حول إمكانية العمل الجماعي العربي في مواجهة الأزمات، وهو عنصر يصب في صالح قوة العرب ككتلة واحدة قادرة على إدارة قضاياها دون تركها نهبًا لصراعات القوى الكبرى.

ومن خلال دعم المبادئ التي تحافظ على وحدة الدول وسيادتها، يعمل التنسيق على منع تفكك الدول العربية، وهو أمر له تبعات مباشرة على الأمن القومي العربي جمعاء.

كذلك فإنه في ملفات مثل اليمن، يعمل التنسيق على تقليل النفوذ غير العربي في قضايا عربية حساسة، سواء من قوى إقليمية أخرى أو دول كبرى تسعى لتوسيع نفوذها في المنطقة.

ومن خلال تبني مواقف مشتركة في ملفات مثل اليمن أو السودان، يسعى التنسيق إلى حماية الأمن القومي العربي، ومنع تصعيد النزاعات إلى حروب إقليمية أوسع، وهو ما قد يُحدث توازنًا سياسيًا أمنًا في المنطقة.

تحديات وتدخلات

تظهر أحيانًا خلافات في وجهات النظر بين القوى الإقليمية الكبرى حتى بين حلفاء مثل السعودية والإمارات، خاصة داخل الساحة اليمنية، ما يجعل التنسيق معقدًا ويحتاج إلى إدارة دبلوماسية حذرة.

كذلك فإنه في ظل وجود قوى دولية تسعى للحفاظ على نفوذها في الشرق الأوسط، لا يمكن للتنسيق العربي أن يعمل بمعزل عن تأثيرات خارجية، ما قد يؤدي إلى ضغوط سياسية على مواقف مصر والسعودية في معالجة الأزمات.

كما أن الصراعات المفتوحة مثل في اليمن وغزة أو الأزمة في السودان تحمل أعباء إنسانية واقتصادية ضخمة، ما يستدعي جهودًا دولية ومساعدات ضخمة للوصول إلى حلول مستدامة، وهو أمر لا يمكن تحقيقه عبر جهود ثنائية فقط.

استراتيجية مصرية

في ظل تصاعد التوترات الإقليمية وتداخل الأزمات على أكثر من جبهة، برزت القاهرة خلال الأيام الماضية لاعبًا محوريًا في مساعي خفض التصعيد بين الأشقاء، مع تركيز واضح على الملف اليمني بوصفه إحدى أخطر بؤر الهشاشة في المنطقة، خاصة بعد الخلاف الدبلوماسي بين السعودية والإمارات.

وجاءت التحركات المصرية الأخيرة عبر اتصالات دبلوماسية مكثفة مع كلّ من المملكة العربية السعودية والإمارات، في محاولة لاحتواء خلافات طارئة بسبب الوضع في اليمن والصراع الإقليمي بشأنه، تخشى القاهرة أن تتحول إلى صراع مفتوح ينعكس سلبًا على الأمن العربي وأمن البحر الأحمر.

موقف موحد في مواجهة مخططات انهيار السودان وتفككه لمنع إضعاف الدول العربية وحماية الأمن القومي العربي من تحديات كبرى متعددة الأطراف

وعكست زيارة وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان إلى القاهرة، ثم الاتصال الهاتفي الذي أجراه وزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي مع نظيره الإماراتي في اليوم ذاته، جوهر المقاربة المصرية القائمة على الحفاظ على مسار تفاهمات عربية مشتركة تشكلت خلال السنوات الماضية.

ومن الواضح جدا أن القاهرة تتحرك من موقع دقيق يوازن بين دعم الجهود السعودية الرامية إلى إطلاق حوار سياسي يمني–يمني بشأن قضية الجنوب، وتأييد المساعي الإماراتية نحو انسحاب كامل يحدّ من الاحتكاكات الميدانية ، و هذا الدور، وفق تقديرات القاهرة، لا يهدف إلى الانحياز لطرف على حساب آخر، بل إلى منع تفكك الدولة اليمنية، والحيلولة دون فتح جبهة صراع جديدة عند أحد أكثر الممرات المائية حساسية في العالم.

وتسعى مصر لإيجاد نقاط التقاء مشتركة يمكن من خلالها تجاوز التصعيد الذي ترى بأنه «طارئ»، والعودة مرة أخرى إلى صيغة التفاهمات بين البلدين ، وفي الوقت نفسه تتمسك مصر برؤيتها التي ترفض من خلالها تقسيم الدول العربية وتفتيتها إلى دويلات، وفي المقابل تدرك أن وجود صراع ظاهر للعلن بين البلدين يصب في صالح مشروعات تسعى لتسريع وتيرة الانقسامات واختراق بؤر ومناطق تشكل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي المصري، وتحديدًا على ساحل البحر الأحمر.

تستهدف مصر من هذه الجهود عدم وجود بؤرة جديدة للصراع في اليمن على ساحل البحر الأحمر يمكن أن تؤثر على تحركات مماثلة في إقليم أرض الصومال بعد الاعتراف الإسرائيلي، أو في السودان، مع تدخلها بوضع خطوط حمراء بما يحافظ على وجود قوى للجيش السوداني شرقًا على ساحل البحر الأحمر أيضًا.

فمصر لديها قناعة بأن التطورات الحاصلة في دول مطلة على البحر الأحمر تتطلب تقاربًا بين الدول العربية، وهي تعتمد في ذلك بشكل أكبر على السعودية التي تتضرر أيضًا من التحركات الإسرائيلية الأخيرة، وفي الوقت ذاته يتطلب الأمر تقاربًا سياسيًا مع الإمارات يضمن استمرار الاتصالات والتنسيق للحد من تلك الأخطار.

وتأخذ مصر في الاعتبار أن الوقوف الكامل إلى جانب طرف على حساب الآخر قد يكون له مردود سلبي يقيّد تحركات القاهرة والقوى العربية الأخرى التي تعمل على مواجهة التمدد الإسرائيلي.

كما أن مصر تهدف إلى منع اشتعال حرب داخلية أخرى في اليمن، خاصة مع الانقسام العميق في الجنوب اليمني الذي قد يعرّضه للانفصال، وهو عامل غير إيجابي يثير اضطرابات كبيرة في منطقة مهمة عند مدخل البحر الأحمر، وهو ما يرتبط بمصلحة مصر في تأمين الملاحة في قناة السويس بعد أن كادت تنتظم في أعقاب وقف إطلاق النار النسبي في قطاع غزة.

كذلك فإن مساعي رأب الصدع في اليمن لها علاقة مباشرة بما تسعى إليه القاهرة من تشكيل تكتل عربي إسلامي يوجه دعمًا للدول التي تتعرض لضغوط خارجية تدفعها نحو الانفصال، وتستهدف أن يكون هذا الدعم على مستويات تنموية وعسكرية، وهو أمر يحتاج إليه الصومال في الوقت الحالي.

كما تستهدف مصر أن تشكل مع الوسطاء والمملكة العربية السعودية ضغطًا مماثلا على الرئيس الأميركي دونالد ترامب نحو استكمال تنفيذ المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة، ودفع إسرائيل نحو المرحلة الثانية، شريطة أن يكون هناك جدول زمني لانسحابها من القطاع، كما هو الحال بالنسبة لتحديد مصير سلاح حركة حماس.

وفي هذا السياق ، سارعت القاهرة إلى تأييد والترحيب بالموقف السعودي بشأن عقد حوار سياسي يمني–يمني بين المكونات الجنوبية، وفي الوقت ذاته دعمت انسحاب ما تبقى من قوات إماراتية في اليمن بما يضمن عدم وجود احتكاكات مباشرة بين الجانبين ، ويأتي ذلك بالتوازي تنوّع اتصالاتها مع مختلف الأطراف العربية والإسلامية التي يمكن أن تلعب أدوارًا وسيطة بين الدولتين.

وأعلنت الرئاسة المصرية، مطلع عام 2026، تطابق مواقف مصر مع السعودية في شأن "ضرورة التوصل إلى حلول سلمية لأزمات المنطقة، بما يحافظ على وحدة وسيادة الدول وسلامة أراضيها، لا سيما في السودان واليمن والصومال وقطاع غزة"، وذلك في أعقاب استقبال الرئيس ا عبد الفتاح السيسي وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان في القاهرة.

وشدد الرئيس السيسي على «أهمية تكثيف التنسيق المصري السعودي إزاء مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك والأزمات الجارية في المنطقة»، وثمّن السيسي، حسبما نقل المتحدث باسم الرئاسة المصرية السفير محمد الشناوي، «جهود السعودية لاستضافة مؤتمر شامل يجمع المكونات الجنوبية اليمنية للحوار حول القضية" .

وفي اليوم ذاته، أجرى وزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي اتصالًا بالشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية الإماراتي، «وذلك في إطار التشاور والتنسيق المستمر بين البلدين الشقيقين إزاء سبل دعم العلاقات الثنائية، وبحث عدد من القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك»، بحسب بيان للخارجية المصرية.

وبحسب تصريحات السفير تميم خلاف، المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية، فإن الوزير عبد العاطي أكد خلال الاتصال عمق العلاقات الأخوية التي تربط بين مصر ودولة الإمارات، وما تشهده من تعاون وثيق وتنسيق متواصل على مختلف المستويات، مشددًا على الحرص المشترك لمواصلة البناء على الزخم الإيجابي القائم وتعزيز مجالات التعاون الثنائي.

وتطرق الاتصال إلى تطورات الأوضاع في اليمن، حيث جرى التأكيد على أهمية دعم مسار التهدئة وخفض التصعيد ودعم الحوار الوطني اليمني.

وشدد الوزير عبد العاطي على أهمية التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للأزمة في اليمن عبر حوار يمني–يمني جامع.

وفي ختام الاتصال، اتفق الوزيران على أهمية استمرار التنسيق والتشاور الوثيق خلال المرحلة المقبلة إزاء مختلف القضايا الإقليمية والدولية، بما يعزز العمل العربي المشترك ويسهم في تحقيق الاستقرار في المنطقة.

الشاهد في الخاتمة أن التنسيق المصري–السعودي في قضايا اليمن، السودان، وغزة يمثل دعامة أساسية في الاستراتيجية العربية لمواجهة الأزمات الساخنة في المنطقة، و هذا التنسيق لا يكتفي بمجرد التصريحات الإعلامية، بل يمتد ليشمل جهودًا سياسية ودبلوماسية مشتركة، تهدف إلى الحفاظ على وحدة الدول العربية، حماية الأمن القومي العربي، وتعزيز الاستقرار الإقليمي ، ومع ذلك، لا يزال هذا التنسيق يواجه تحديات حقيقية تتطلب تعاونًا عربيًا أوسع، وشراكات مع المجتمع الدولي لتحقيق نتائج مستدامة تضمن مستقبلا أكثر استقرارًا وأمانًا لشعوب المنطقة.